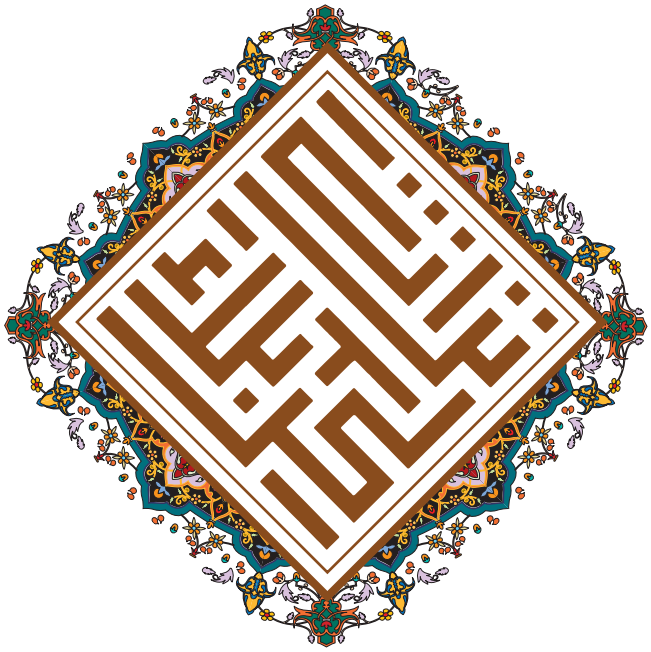

مَجَلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

تُعْنى بِالتُراث الكَربَلائي

مُجَازَةٌ مِنْ وزَارَةِ التَّعْلِيْمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةٌ لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسيّة المقدّسة

قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة

مركز تراث كربلاء

السنة الحادية عشرة/ المجلَّد الحادي عشر/ العددان الثالث و الرابع (٤١-٤٢)

جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ/ كانون الأوّل ٢٠٢٤م

رجالُ ابنِ الغضائريّ بين الرفض والقبول

«دراسةٌ نقديّةٌ وتحليليّةٌ في الطّعونِ الواردةِ على اعتبار رجال ابن الغضائريّ رحمه الله»

The Men of Ibn Al-Ghada'iri: Between Rejection and Acceptance

A Critical and Analytical Study of the Objections to the Credibility of Ibn Al-Ghada'iri's Book on Narrators

السيِّد أحمد الحسينيّ الجواديّ

الحوزة العلمية/ النجف الأشرف

Sayyed Ahmed Al-Husseini Al-Jawadi

Scientific Seminary/ Al- Najaf Al- Ashraf

الملخّص

من جملة الأصول الرجاليّة الواصلة إلينا عبر القرون المتتابعة رجال أحمد ابن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ، إلا أنَّه وقع في جدليّة الرفض والقبول بين الأصحاب، وحاصل الطعون الواردة على اعتباره خمسة:

الطعن الأوَّل: أنّه لم يثبت الكتاب للمؤلّف كبرويًّا وصغرويًّا؛ أي لم يثبت أصله في عصره ولا النسخة الموجودة بأيدينا بطريق متّصل إليه؛ بل كانت بالوجادة. وأجيب عنه: إنَّ الكتاب كان موجوداً في جميع الطبقات عند القدماء؛ منهم النجاشي، وعند المتوسّطين منهم ابن إدريس، وعند المتأخِرين كالسيِّد أحمد بن طاووس.

الطعن الثاني: أنَّه متيقّن عدم انتساب الكتاب الموجود إلى ابن الغضائريّ؛ لأنه مجعولٌ من قبل أعداء المذهب أوالمقصّرة من الشيعة، نُسِب إلى آقابزرك الطهراني. وأجيب عنه: بوجوه؛ منها: بطلان هذه النسبة الى آقابزرك الطهراني، وأنَّه مِنْ دَسِّ ابنيه علي نقلي وأحمد المنزوي، وليس الكلام منه.

الطعن الثالث: أنَّه لا يجوز الأخذ بتضعيفات ابن الغضائريّ، وإنْ قلنا بصحَّة الكتاب وانتسابه إليه؛ لكونه مجهول الحال وعدم ثبوت وثاقته عند أصحاب الجرح والتعديل، وأجيب عنه: بوجوهٍ تدلُّ على وثاقة، بل جلالة ابن الغضائريّ.

الطعن الرابع: أنَّه لا يجوز الأخذ بتضعيفات ابن الغضائريّ، وإن قلنا بصحَّة الكتاب ووثاقة المؤلّف في نفسه؛ لضعف منهجه وعدم ضبطه في

جرح الرجال، وكونه متسرِّعاً في قدح الثقات بأدنى سبب، ومتجرِّئاً في طعن الأجـلّاء بـلا تأمُّل، وأجيب عنـه: بوجوه تدلُّ على صحـة منهجه في الجرح والتعديل.

الطعـن الخامس: أنَّـه لا يجوز الأخذ بـه، وإن قلنا بصحّـة الكتاب ووثاقة المؤلّف وضبـط منهجه؛ لابتناء آرائه على الحدس والاجتهاد لا على الحسِّ والرواية، وابتناء اجتهاده على المباني الشـاذَّة والباطلة خلافاً للمشهور؛ هذا الطعن وارد عليه في أغلب آرائه الرجاليَّة ولا دافع له، وهوالحقُّ والمختار.

الكلمات المفتاحية: ابن الغضائريّ، رجـال ابن الغضائريّ، الأصول الرجاليّة، الجرح والتضعيف، الطعون الواردة على اعتباره.

Abstract

Among the foundational works on the evaluation of narrators (rijal) that have reached us through successive centuries is The Men of Ahmad bin Al-Hussein bin Ubaidullah Al-Ghada'iri (may Allah have mercy on him). However, this work has been a subject of both rejection and acceptance among scholars. The objections to its credibility can be summarized into five main points:

1. First Objection:

The book's authorship has not been definitively proven, neither during the author's time nor through the currently available copies, as these were transmitted via secondary evidence rather than direct connection. The response: The book was known to scholars across different eras, including early figures such as Al-Najashi (may Allah have mercy on him), intermediate scholars such as Ibn Idris (may Allah have mercy on him), and later figures like Sayyed Ahmad bin Tawus (may Allah have mercy on him).

2. Second Objection:

It is certain that the existing version of the book does not belong to Ibn Al-Ghada'iri and was fabricated either by opponents of the sect or by negligent members of the Shia community. This view was attributed to Aqa Bozorg Tehrani (may Allah have mercy on him). The response: Several arguments refute this claim, including evidence that this attribution to Aqa Bozorg Tehrani was falsely inserted by his sons, Ali Naqli and Ahmad Al-Manzawi, rather than being his own statement.

3. Third Objection:

Even if the book's authenticity and attribution to Ibn Al-Ghada'iri were established, his criticisms cannot be accepted due to his unknown status and the lack of evidence for his reliability among experts in critique and evaluation. The response: Numerous arguments demonstrate not only the reliability of Ibn Al-Ghada'iri but also his eminence.

4. Fourth Objection:

Even if the book's authenticity and the author's reliability were accepted, his criticisms cannot be taken seriously due to his flawed methodology, which includes hasty judgments against reliable narrators and unwarranted criticism of esteemed figures without due consideration. The response: Several arguments validate his methodology in critique and evaluation.

5. Fifth Objection:

Even if the book's authenticity, the author's reliability, and the soundness of his methodology were accepted, his opinions remain inadmissible because they are based on conjecture and personal reasoning rather than direct evidence or narrations. Furthermore, his reasoning is based on peculiar and incorrect principles that contradict widely accepted views. This objection applies to most of his evaluations and is ultimately deemed valid and the preferred conclusion.

Keywords: **Ibn Al-Ghada'iri**, **The Men of Ibn Al-Ghada'iri**, **Foundational Works on Narrators**, **Critique and Evaluation**, **Objections to Credibility**.

المقدّمة

إنَّ من جملة الأصول الرجاليّة الواصلة إلينا عبر القرون المتعاقبة هو رجال ابن الغضائريّ رحمه الله[1]، فكان في الأهميّة والمكانة العلميّة في عداد رجال أبي

(١) الغضائريّ منسوب إلى صنعة الغضائر وبيعها، والغضائر جمع الغضارة، وهي كما عن الثعالبي المتوفّى ٤٢٩هـ في فقه اللغة ص٢٨٤: «القصعة الكبيرة، فارسيّة». سميّت بالقضارة لأنّها تصنع من «الغضارة»، وهي كما عن الفيروزآبادي المتوفّى ٨١٧هـ في القاموس المحيط ج٢ ص١٠٦: الطين اللازب الأخضر الحرّ كالغضار. ومنه ما رواه ابن شهر آشوب رحمه الله في مناقب آل أبي طالب عليهم السلام ج٤ ص١٦٢ عن أَمَالِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ: قِيلَ لَهُ؛ (أي لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام): إِنَّكَ أَبَرُّ النَّاسِ وَلَا تَأْكُلُ مَعَ أُمِّكَ فِي قَصْعَةٍ وَهِيَ تُرِيدُ ذَلِكَ فَقَالَ أَكْرَهُ أَنْ تَسْبِقَ يَدِي إِلَى مَا سَبَقَتْ إِلَيْهِ عَيْنُهَا فَأَكُونَ عَاقًّا لَهَا فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغَطِّي الْغَضَارَةَ بِطَبَقٍ وَيُدْخِلُ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الطَّبَقِ وَيَأْكُلُ. وَكَانَ عليه السلام يَمُرُّ عَلَى الْمَدَرَةِ فِي وَسَطِ الطَّرِيقِ فَيَنْزِلُ عَنْ دَابَّتِهِ حَتَّى يُنَحِّيَهَا بِيَدِهِ عَنِ الطَّرِيقِ. وما رواه الراوندي رحمه الله في الخرائج والجرائح ج٢ ص٦١٤ ح١٣ عن صَفْوَانَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَأَتَاهُ غُلَامٌ، فَقَالَ مَاتَتْ أُمِّي، فَقَالَ لَهُ عليه السلام: لَمْ تَمُتْ قَالَ تَرَكْتُهَا مُسَجًّى عَلَيْهَا. فَقَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَدَخَلَ عَلَيْهَا فَإِذَا هِيَ قَاعِدَةٌ، فَقَالَ لِابْنِهَا ادْخُلْ إِلَى أُمِّكَ فَشَهِّهَا مِنَ الطَّعَامِ مَا شَاءَتْ فَأَطْعِمْهَا. فَقَالَ الْغُلَامُ يَا أُمَّاهْ مَا تَشْتَهِينَ؟ قَالَتْ أَشْتَهِي زَبِيبًا مَطْبُوخًا فَقَالَ لَهُ: ائْتِهَا بِغَضَارَةٍ مَمْلُوَّةٍ زَبِيبًا، فَأَكَلَتْ مِنْهَا حَاجَتَهَا، وَقَالَ لَهُ قُلْ لَهَا إِنَّ ابْنَ رَسُولِ اللهِ بِالْبَابِ يَأْمُرُكِ أَنْ تُوصِينَ، فَأَوْصَتْ، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ. قَالَ: فَمَا بَرِحْنَا حَتَّى صَلَّى عَلَيْهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَدُفِنَتْ. ومارواه الشيخ رحمه الله في تهذيب الأحكام ج٩ ص١٢٦ ح٢٨١ عن الْحُسَيْنِ بْن سَعِيد عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى قَالَ كَتَبَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُفَسِّرَ لِيَ الْفُقَّاعَ فَإِنَّهُ قَدِ اشْتَبَهَ عَلَيْنَا أَ مَكْرُوهٌ هُوَ بَعْدَ غَلَيَانِهِ أَمْ قَبْلَهُ؟ فَكَتَبَ عليه السلام إِلَيْهِ لَا تَقْرَبِ الْفُقَّاعَ إِلَّا مَا لَمْ تَضْرَ آنِيَتُهُ أَوْ كَانَ جَدِيدًا فَأَعَادَ الْكِتَابَ إِلَيْهِ أَنِّي كَتَبْتُ أَسْأَلُ عَنِ الْفُقَّاعِ مَا لَمْ يَغْلِ فَأَتَانِي أَنِ اشْرَبْهُ مَا كَانَ فِي إِنَاءٍ جَدِيدٍ أَوْ غَيْرِ ضَارٍ وَلَمْ أَعْرِفْ حَدَّ الضَّرَاوَةِ وَالْجَدِيدِ، وَسَأَلَ أَنْ يُفَسِّرَ ذَلِكَ لَهُ وَهَلْ يَجُوزُ شُرْبُ

جعفر البرقيّ رحمه الله ورجال أبي عمرو الكشّيّ رحمه الله، ورجال الشيخ الطوسيّ رحمه الله وفهرسته، وفهرست الشيخ النجاشيّ رحمه الله المعروف بـ«رجال النجاشيّ» التي ألّفت في أوائل الغيبة الكبرى وفي عصر قريب إلى عصر الأئمّة عليهم السلام ورواة الأخبار، فلا تخلو آراؤهم في الجرح والتعديل عن كونها حسّيَّة أو حدسيّة قريبة إلى الحسّ، فينبغي الاهتمام به -لمعرفة رواة الأخبار وتهذيب الأخبار الصحاح من الضعاف- كالاهتمام بسائر الأصول الرجاليّة، إلّا أنّه خلافًا لسائر الأصول الرجاليّة كان محلّ الرفض والقبول بين الأصحاب؛ فمنهم:

مَا يُعْمَلُ فِي الْغَضَارَةِ وَالزُّجَاجِ وَالْخَشَبِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَوَانِي؟ فَكَتَبَ عليه السلام: يُفْعَلُ الْفُقَّاعُ فِي الزُّجَاجِ وَفِي الْفَخَّارِ الْجَدِيدِ إِلَى قَدْرِ ثَلَاثِ عَمَلَاتٍ، ثُمَّ لَا تُعِدْ مِنْهُ بَعْدَ ثَلَاثِ عَمَلَاتٍ إِلَّا فِي إِنَاءٍ جَدِيدٍ وَالْخَشَبُ مِثْلُ ذَلِكَ.

وربّما يقال: إنّه منسوب إلى غاضريّة كربلاء، على نحو ما عنونه ياقوت الحمويّ المتوفّى ٦٢٦هـ في معجم الأدباء ج١ ص٢٥٣، الرقم ٧٩: أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله بن إبراهيم بن عبد الله الأسدي الغضاريّ- بدون همزة بعد الألف- كان من الأدباء والفضلاء الأذكياء، وله خطّ يزري بخطّ ابن مقلة». فانّ وصفه بالأسدي الغضاريّ، إشارة الى كونه من ولد بني أسد الذين كانوا بالغاضريّة، وتشرّفوا بإعانة ومعاونة زين العابدين في دفن أبيه الحسين سيّد الشهداء عليه السلام كما قاله المفيد رحمه الله في الإرشاد ص٢٤٣.

وقال الحموي في بلدانه: «الغاضريّة قرية من نواحي الكوفة قريبة من كربلاء، منسوبة إلى غاضرة من بني أسد». وصرّح به ابن دريد المتوفّى ٣٢١ هـ في جمهرة اللغة ج٢ ص٧٤٩ أيضًا فقال: بنو غاضرة بطون من العرب، غاضرة في بني أسد وغاضرة في كندة. ومنه بريد بن محمَّد الغضاريّ يروي عن عُبَيد بن زرارة، والذي ورد في الكافي ج ٦ ص ٤٦٥ ح٤، وحفص بن سليمان الأسديّ الغاضريّ ذكره الشيخ رحمه الله في رجاله ص ١٨٩ الرقم ٢٣٢٣.

ولكن الأوّل هو الأولى والأصحّ؛ لأنّه إذا كان الأصل في النسبة غاضرة بني أسد لِمَ لَمْ يقولوا: غاضري؟ والظاهر أنّ الغضاري منسوب إلى «الغضارة» وهو الطين لا «غاضرة أو غاضريّة». اسم القبيلة أو المدينة. وعلى أيّ تقدير هو من بني أسد، وأصله كربلائيٌّ بلا شكّ.

من اعتبره أفضل الأصول الرجاليّة، ومؤلّفه أفضل الرجاليّين القدامى وأضبطهم؛ ومنهم: من اعتبره مجعولًا ومختلقًا من أعداء الدين والمذهب أومدسوسًا من قِبلهم فلا يعدّ من الأصول الرجاليّة أصلًا؛ ومنهم: من ذهب إلى مذاهب أُخَر وسطيّة بين هذين المذهبين.

فعليه لا بدَّ من دراسة اعتبار رجال ابن الغضائريّ رحمه الله سندًا ومتنًا، ليعلم من خلالها مدى صحّة الطعون الواردة عليه من عدمها، وأنه يمكن اعتماده شأنه شأن سائر الأصول الرجاليّة أم لا؟ والثمر يظهر في حال تفرّده بتعيين الرواة أوبجرحهم وتعديلهم مثلًا، أوفي حال تعارض رأيه برأي غيره من أقرانه في ذلك، فتنعكس النتيجة على روايات هؤلاء الرواة من ناحية الاعتبار وعدم الاعتبار وإمكان الإسناد إليها والاستناد بها، فإنّ بعض من عيَّنه ابن الغضائريّ رحمه الله كان مجهولًا أومهملًا عند غيره، وبعض من وثّقه كان ضعيفًا عند غيره، فكان تعيينه أوتعديله مؤثّرًا على اعتبار رواياتهم لا محالة، ولولاه لعدَّ جميع أخبارهم من سلك الضعاف، فتخرج من إطار الحجّية وحوزة الرواية والإفتاء، وكذلك بعض من ضعّفه ابن الغضائريّ رحمه الله كان من الثقات الأجلّاء أومن أصحاب الكتب الأصليّة والأصول الأوَّليّة، أوكان كثير الرواية من الأئمَّة عليهم السلام، فكان تضعيفه لهم بمنزلة تضعيف تلك الأصول والأخبار، فإن قلنا باعتباره يلزم التوقف عن العمل بها إسنادًا واستنادًا؛ أي لا يجوز روايتها ولا الإفتاء بها، على نحوما جاء عن العلّامة المجلسيّ رحمه الله في مقدّمة البحار قال: «ورجال ابن الغضائريّ، وهوإنْ كان الحسين فهومن أجلَّة الثقات، وإن كان أحمد، كما هوالظاهر فلا أعتمد عليه كثيرًا، وعلى أيِّ حال فالاعتماد على هذا الكتاب يوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة»[1].

(١) بحار الأنوار: ١/ ٤١.

«الطعون الواردة على رجال ابن الغضائريّ رحمه الله»

أمّـا الطعون الواردة على اعتبار رجـال ابن الغضائريّ رحمه الله فهي لا تخلو من وجوه ثلاثة: إمّا على صحّة الكتاب وانتسـابه إلى المؤلّف كبرويًّا وصغرويًّا، وإمَّا على وثاقة المؤلّـف وضبطه في العمل؛ أي على نهجه العمليّ في جرح الرواة وتعديلهم، وإمَّا على نهجه العلميّ ومبانيه الرجاليّة، وحاصلها خمسـة طعون:

الأوَّل: أنّ الكتاب مشكوك الانتساب إلى المؤلّف كبرويًّا وصغرويًّا، لعدم طريق متّصل إليه، فلا عبرة به.

الثاني: أنّه متيقّن عدم انتسـابه إلى المؤلّف؛ لكونه مجعولًا أومدسوسًا من أعداء المذهب.

الثالـث: أنّـه لا يجـوز الأخذ بـه وإن قلنـا بصحَّة انتسـابه إلـى المؤلّف، لمجهوليّة المؤلّف وعدم وثاقته.

الرابـع: أنّه لا يجوز الأخذ بـه، وإن قلنا بصحّة الكتاب ووثاقة المؤلّف في نفسـه، لضعف منهجه وقلّة ضبطه في جرح الرجال وكونه متسـرّعًا في قدح الثقات بأدنى سبب ومتجرّيًا في طعن الأجلّاء بلا تأمّل.

الخامـس: أنّه لا يجوز الأخذ به، وإن قلنا بصحّـة الكتاب ووثاقة المؤلّف وضبـط منهجه، لابتنـاء آرائه على الاجتهاد لا على السـمع والحـسّ وابتناء اجتهاده على المباني الشاذّة والباطلة.

«من المؤلّف؟»

قبل الخوض فيها للرفض أوالقبول، لا بدّ من تعيين المؤلّف أوّلًا، فنقول:

إنَّ المعروف المشهور عند الأصحاب أنَّ مؤلّف الرجال هوأحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ، لا أبوه الحسين بن عُبَيد الله بن إبراهيم الغضائريّ، بل هوالمتيقّن عندهم، لأسباب:

أوّلًا: لما يظهر من صريح عبارته في الرجال في ترجمة أحمد بن عليّ الرازيّ؛ إذ قال: أحمد بن عليّ أبوالعبّاس الرازيّ صاحب كتاب «الشفاء والجلاء في الغيبة» كان ضعيفًا. وحدّثني أبي أنّه كان في مذهبه ارتفاع وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى[1]. وإليه التفت السيِّد بحر العلوم أيضًا في الفائدة ٣٢ من رجاله[2].

وأشار إليه الشيخ أيضًا في الفهرست في ترجمة المشار إليه، فقال: قيل: أبوعلي الرازي الخضيب الأيادي لم يكن بذلك الثقة في الحديث، ويُتَّهم بالغلوّ، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة، حسن، كتاب الفرائض، كتاب الآداب. أخبرنا بها الحسين بن عُبَيد الله، عن محمَّد بن أحمد بن داود وهارون بن موسى التلعكبريّ جميعًا، عنه[3].

ونقل عنهما العلّامة الحلّيّ في رجاله في ترجمة المشار إليه – وكذلك

(١) رجال ابن الغضائريّ: ٤٣/ الرقم ١٨.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٤ / ١٥٣/ الفائدة ٣٢.

(٣) فهرست الشيخ: ٧٢.

زميلـه ابن داود الحلي﵀ فـي رجاله[١] أيضًا - فقال: وقيـل: أبوعلي الرازيّ الخضيب -بالخاء المعجمـة والضاد المعجمة- الأيادي لم يكن بذلك الثقة فـي الحديث، ويُتَّهم بالغلوِّ وله كتاب الشـفاء والجلاء في الغيبة، استحسـنه الشـيخ الطوسـيّ﵀. وقال ابن الغضائـريّ: «حدَّثني أبي أنـه كان في مذهبه ارتفاع وحديثه يعرف تارة، وينكر أخرى»[٢].

فعلّق عليه الشـيخ سـليمان الماحوزيّ البحرانيّ﵀ فـي كتابه معراج أهل الكمال بقوله: «إنّ قوله (حدّثني أبي) هذا يدلّ على أنّ ابن الغضائريّ هو أحمد ابن الحسـين بن عُبَيد الله، لا الحسـين نفسـه، كما توهّم بعض المتأخرين؛ إذْ لم يعهد رواية الحسين عن أبيه، بل لم يذكر أنَّ أباه من أهل العلم، وقد حقّقنا ذلك في حواشي الخلاصة»[٣].

وثانيًا: لما يظهر من كلام الشـيخ الطوسـيّ﵀ في رجاله في ترجمة أحمد ابـن عبد الله بن أحمـد بن جلين الدوري، قـال: «أبوبكر الـورّاق، ثقة، روى عنه الغضائريّ»[٤]. ومراده هو الأب، بشـهادة فهرسـته في تصريحه بالاسـم، ولازمـه أنْ يكون ابنه ابن الغضائريّ، والكتاب مسـمَّى برجال ابن الغضائريّ لا الغضائريّ.

وثالثًـا: لكثـرة نقـل النجاشـيّ﵀ فـي رجاله عن أحمـد بن الحسـين بن الغضائـريّ﵀ ما يطابق الرجال المنسـوب إلى ابن الغضائـريّ﵀، بين ناقل

(١) رجال ابن داود الحلّي﵀: ٤٢٠/ الرقم ٣٢.

(٢) رجال العلاّمة الحلّيّ﵀: ٢٠٤ الرقم ١٤.

(٣) معراج أهل الكمال: ١/ ١٣٦.

(٤) رجال الشيخ﵀: ٤١٧ / الرقم ٦٠٢٤- ١٠٥.

عنه شفاهًا بقوله: «قال أحمد بن الحسين رحمه الله كذا»، وناقل عن كتابه بقوله: «ذكر ذلك أحمد بن الحسين». وأيضًا التفت إليه السيِّد بحر العلوم رحمه الله أيضًا في رجاله، فقال: «نقل النجاشيّ عمّا سمعه من ابن الغضائريّ وعمّا وجده بخطّه»[1]؛ لأنَّه كان زميله مع الشيخ الطوسيّ رحمه الله عند أبيه في الفقه والحديث والرجال، وتتلمذ عليه في الحديث والرجال أيضًا، فكان نقله عنه مطابقًا لما في الرجال الموجود بأيدينا، على نحوما ستعرف إنْ شاء الله، ومن ثَمّ كان دليلًا على أنّ الكتاب له لا لأبيه.

ورابعًا: لأنَّ الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ رحمه الله على الرغم من أنَّه كان شيخًا كبيرًا وعارفًا بأحوال الرجال، لم يكُ له كتاب في الرجال ولوكان لَبَان، وذكر في فهرستَي تلميذَيه الشيخ رحمه الله والنجاشيّ رحمه الله قطعًا، ولكنَّ الموجود فيهما خلاف ذلك؛ إذْ قال الشيخ رحمه الله في ترجمته في الرجال: «الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ، يكنّى أبا عبد الله، كثير السماع، عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته، مات سنة إحدى عشرة وأربعمائة»[2]. ولم يوجد في الفهرست الموجود ذكر لها، وأُسقطت عن النسخة الموجودة بأيدينا. وذكرها النجاشيّ رحمه الله ولكن من دون ذكر كتاب الرجال؛ إذ قال في رجاله: «الحسين بن عُبَيد الله ابن إبراهيم الغضائريّ أبوعبد الله، شيخنا رحمه الله. له كتب، منها: كتاب كشف التمويه والغمة، كتاب التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام بإمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل وتنبيه الغافل في فضل العلم، كتاب عدد الأئمّة وما شذّ على المصنّفين من ذلك، كتاب البيان عن حبوة الرحمن، كتاب النوادر في الفقه، كتاب مناسك الحجّ، كتاب

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٨٦.

(٢) رجال الشيخ رحمه الله: ٤٢٥ / الرقم ٦١١٧- ٥٢.

مختصر مناسك الحجّ، كتاب يوم الغدير، كتاب الردّ على الغلاة والمفوّضة، كتاب سجدة الشكر، كتاب مواطن أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب في فضل بغداد، كتاب في قول أمير المؤمنين عليه السلام: ألا أخبركم بخير هذه الأمة. أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه، ومات رحمه الله في نصف [شهر] صفر، سنة إحدى عشرة وأربعمائة»[1].

ولكنَّ ابنه أحمد بن الحسين كان له كتاب رجال قطعًا؛ لأنّه نقل عنه النجاشيّ رحمه الله في رجاله على نحوما عرفت، وفيه ثلاثة احتمالات:

الأوّل: أنّه كان كتابًا مستقلًّا في الجرح والتعديل، على نحوما ذهب إليه المشهور، وقالوا: كان له كتاب رجال مشتمل على الثقات والضعفاء، فاختار السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله في كتابه حلّ الإشكال من قسم الضعفاء، ولكن اختار تلميذه العلّامة الحلّيّ رحمه الله من القسْمَين كليهما، على نحوما يظهر من رجاله في ترجمة سليمان النخعيّ قال:«وقال ابن الغضائريّ سليمان بن هارون النخعيّ أبوداود يقال له: كذّاب النخع روى عن أبي عبد الله عليه السلام ضعيف جدًّا، وقال في كتابه الآخر سليمان بن عمر أبوداود النخعيّ يروي عن أبي عبد الله عليه السلام حدثني أحمد بن محمَّد بن موسى قال: حدثنا أحمد بن محمَّد بن سعيد قال: كان أبوداود النخعي يّلقّبه المحدِّثون كذاب النخع، ثمَّ قال في هذا الكتاب حدَّثني محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن الفضل، قال: حدَّثني عبد الله بن جعفر بن درستويه قال: قال يعقوب بن سفيان كان سليمان ابن يعقوب النخعيّ يكذب على الوقف»[2]. وفي ترجمة عمر بن ثابت قال:«ضعيف جدًّا قاله ابن الغضائريّ. وقال في كتابه الآخر عمر بن

(١) رجال النجاشيّ رحمه الله: ٦٩/ الرقم ١٦٦.

(٢) رجال العلاّمة الحلّيّ رحمه الله: ٢٢٥ / الرقم ٢.

أبـي المقدام ثابت العجلي مولاهم الكوفي طعنوا عليه من جهة وليس عندي كمـا زعموا وهو ثقة»[١]. وفي ترجمـة محمَّد بن عبد الله الجعفريّ قال: «قال ابن الغضائريّ لا نعرفه إلا من جهة علي بن محمَّد صاحب الزنج، ومن جهة عبد الله بن محمَّد البلوي الذي يُحْمَل عليه فأمره فاسد، وقال في كتابه الآخر محمَّـد بن الحسـن بن عبد الله الجعفـريّ روى عنه علي بـن محمَّد العبيديّ صاحب الزنج بالبصرة وروى عنه عمارة بن زيد أيضا وهومنكر الحديث»[٢]. وقـال أيضًا فـي ترجمة محمَّد بن مصادق قال:« اختلف قـول ابن الغضائريّ فيـه ففي أحد الكتابَينّ أنه ضعيف وفي الآخر أنَّه ثقة، والأولى عندي التوقُّف فيه»[٣].

وكذلـك تلميـذه الآخر ابـن داود الحلّـيّ ﵀ في خاتمة القسـم الأوَّل من رجالـه؛ إذْ قـال: «أقـول: وقـد ذكر ابـن الغضائريّ فـي كتابه خمسـة رجال زيـادة على ما قاله النجاشـيّ، كلٌّ منهم ثقة ثقة مرَّتين؛ وهُم: عليّ بن حسـان الواسـطي، محمَّد بن قيـس أبونصر الأسـديّ، محمَّد بن الحسـن بن الوليد أبوجعفر، محمَّد بن محمَّد بن رباط، هشام بن سالم الجواليقي»[٤].

الثانـي: أنّـه كان كتابـه (التاريـخ) الذي ذكره النجاشـيّ ﵀ فـي رجاله في ترجمـة البرقـيّ ﵀؛ إذ قال: «أحمد بـن محمَّد بن خالد بن عبـد الرحمن بن محمَّـد بن علي البرقيّ، وقال أحمد بن الحسـين ﵀ في تاريخه: توفّي أحمد

(١) رجال العلاّمة الحلّيّ ﵀: ٢٤١/ الرقم ١٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢٥٦ / الرقم ٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٦ / الرقم ٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ٣٨٣.

ابن أبي عبد الله البرقيّ في سنة أربع وسبعين ومائتين»[١]، وهوظاهر كلام آقا بزرك الطهراني رحمه الله أيضًا في الذريعة في عنوان تاريخ ابن الغضائريّ، إذْ قال: «هوالشيخ أبوالحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله بن إبراهيم الغضائريّ. توفّي والده سنة ٤١١هـ، وتوفّي هو بعده في حياة مشاركه في القراءة على والده وهوالشيخ أبوالعباس النجاشيّ الذي توفي سنة ٤٥٠هـ، فانتقلت بعض كتبه إلى النجاشيّ بعد وفاته مثل هذا التاريخ، وينقل عنه على نحوما قال في ترجمة البرقيّ، فيظهر من ذلك أنّ له كتاب تاريخ بقي بعد وفاته رحمه الله، وحصل عند النجاشيّ حتّى نقل عنه في كتابه وهوغير كتابه الذي عمد بعض ورثته إلى إهلاكه قبل نسخه الذي ذكره الشيخ الطوسيّ رحمه الله في أوّل الفهرس، والتاريخ هذا هونظير ما مرّ في تاريخ ابن عقدة في اشتماله على ذكر عامّة الرواة والوفيات»[٢]، وذهب إلى هذا القول الشيخ السبحانيّ حفظه الله في كليّات علم الرجال؛ إذ قال: «نقل النجاشيّ رحمه الله عنه في موارد وأشار في ترجمة أحمد بن محمَّد بن خالد البرقي إلى كتاب تاريخه، ويُحْتَمل أنّه غير رجاله، كما يحتمل أن يكون نفسه، لشيوع إطلاق لفظ التاريخ على كتاب الرجال كتاريخ البخاريّ، وهوكتاب رجاله المعروف، وتاريخ بغداد وهونوع رجال»[٣].

الثالث: أنّه كان كتابه «فهرست الأصول والمصنّفين» الذي ذكره الشيخ رحمه الله في مقدّمة الفهرست وأثنى عليه، واعتقد بأنّه انعدم بعد أن اخترم المؤلّف في شبابه، ولكنّه كان موجودًا عند زميله وتلميذه النجاشيّ رحمه الله ككتاب التاريخ؛ ونقل عنه، لأنّه كان مشتملًا على التراجم أيضًا، على نحوما يظهر ذلك من

(١) رجال النجاشيّ رحمه الله: ٧٧ / الرقم١٨٢.

(٢) الذريعة: ٣ / ٢٢٤ / الرقم ٨١٨.

(٣) كليّات علم الرجال: ٨١.

طريقة النجاشيّ ﵀ نفسه في كتاب الفهرست؛ إذ يُذْكر مع أسماء الكتب التراجم أيضًا ولذا اشتهر فهرسته برجال النجاشيّ، والشاهد عليه هو ما نقل عنه النجاشيّ ﵀ في الرجال في ترجمة حبيب بن أوس أبو تمام الطائيّ؛ إذ قال: كان إماميًّا وله شعر في أهل البيت ﵈ كثير. وذكر أحمد بن الحسين ﵀ أنّه رأى نسخة عتيقة قال: «لعلَّها كتبت في أيَّامه أو قريبا منه وفيها قصيدة يذكر فيها الأئمَّة ﵈ حتَّى انتهى إلى أبي جعفر الثاني ﵇؛ لأنَّه توفّي في أيَّامه.. إلخ»[1]. وكذا نقله عنه في الرجال في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل قال: «وقال أحمد بن الحسين ﵀: له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطّار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عن أحمد بن الحسين به»[2]. فإنّ الظاهر منهما أنَّه ينقل عن فهرسته وكان عنده، ولكنَّ الشيخ ﵀ -لأنَّه لم يعثر عليه بعد أنْ طلبه من ورثته- زعم أنّه أُتْلِف بجميع نسخه مع سائر كتبه، فقال ﵀ في مقدّمة الفهرست بعد البسملة والحمد والصلاة: «أمَّا بعد: فإنّي لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف وَرووه من الأصول، ولم أجد منهم أحدًا استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلٌّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرّض أحدٌ منهم لاستيفاء جميعه، إلّا ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله ﵀، فإنّه عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو ﵀، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك

(١) رجال النجاشيّ ﵀: ١٤١/ الرقم ٣٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ٨٣ / الرقم ٢٠٠.

هذين الكتابين وغيرهما من الكتب! على ما يحكى بعضهم عنهم... إلخ»[١].

وخامسًا: لأنَّ ابن الغضائريّ رحمه الله في رجاله في ترجمة محمَّد بن القاسم المفسّر الأسترآباديّ نفى انتساب تفسير العسكريّ إلى الإمام عليه السلام، وقال: «إنَّه من وضع سهل بن ديباج»[٢]. وضعّفه أيضًا في موضع آخر[٣]، ولكنَّ أباه الحسين بن عُبَيد الله رحمه الله ممّن روى التفسير من الصدوق رحمه الله واعتقدَ بصحّة انتسابه إلى الإمام عليه السلام، ووقع في طريق كثير من الأعلام إلى التفسير، على نحو ما جاء عن الشهيد الأوّل رحمه الله في «الأربعون حديثًا» قال: «أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْعَلَّامَةُ رَضِيُّ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمَزْيَدِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ أَنْبَأَنَا نَجِيبُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ نَمَا أَنْبَأَنَا وَالِدِي أَبُو الْبَقَاءِ هِبَةُ الله بْنُ نَمَا أَنْبَأَنَا أَبُو عَبْدِ الله الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ طَحَّالٍ الْمِقْدَادِيُّ أَنْبَأَنَا أَبُو عَلِي (بن الشيخ الطوسيّ رحمه الله) أَنْبَأَنَا وَالِدِي (الشيخ الطوسيّ رحمه الله) أَنْبَأَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ الله الغضائريّ أَنْبَأَنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنُ بَابَوَيْهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمُفَسِّرُ الْجُرْجَانِيُّ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّارٍ عَنْ أَبَوَيْهِمَا، عَنْ مَوْلَانَا أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَحْبِبْ فِي اللَّهِ وَأَبْغِضْ فِي اللَّهِ، وَوَالِ فِي اللَّهِ، وَعَادِ فِي اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ إِلَّا بِذَلِك...»[٤]. فساق الحديث المذكور في تفسير العسكري عليه السلام ذيل قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

(١) فهرست الشيخ رحمه الله: ٢.

(٢) رجال ابن الغضائريّ رحمه الله: ٩٨/ الرقم ١٤٨.

(٣) وينظر: المصدر نفسه: ٦٧/ الرقم ٦٦.

(٤) الأربعون حديثًا: ٦٥/ الحديث ٢٨. وينظر تفسير العسكري: ٤٩

عَلَيْهِم﴾. وكذلك عن المحقّق الكركيّ رحمه الله ضمن إجازته للقاضي صفيّ الدين عيسى على ما حكاه العلّامة المجلسيّ رحمه الله في بحار الأنوار قال: «وأعلى من الجميع بالإسناد إلى العلامة جمال الدين أحمد بن فهد عن السيِّد العالم النسَّابة تاج الدين محمَّد بن معيّة عن السيِّد العالم علي بن عبد الحميد بن فخار الحسينيّ عن والده السيِّد عبد الحميد عن السيِّد الفقيه مجد الدين أبي القاسم عليّ بن العريضيّ عن الشيخ السعيد رشيد الدين أبي جعفر محمَّد بن شهرآشوب المازندرانيّ عن السيِّد العالم ذي الفقار محمَّد ابن معد(معبد) الحسينيّ كلاهما، عن الشيخ الإمام عماد الفرقة الناجية أبي جعفر محمَّد ابن الحسن الطوسيّ قال: أخبرنا أبوعبد الله الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ أخبرنا أبوجعفر محمَّد بن بابويه، حدّثنا محمَّد بن القاسم المفسّر الجرجانيّ، حدثنا يوسف بن محمَّد بن زياد وعليّ بن محمَّد بن سيار، عن أبويهما، عن مولانا ومولى الأنام كافّة الإمام أبي محمَّد الحسن العسكريّ عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَحْبِبْ فِي اللَّهِ، وَأَبْغِضْ فِي اللَّهِ، وَوَالِ فِي اللَّهِ، وَعَادِ فِي اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا تُنَالُ وَلَايَةُ الله إِلَّا بِذَلِك...»[1]. فساق الحديث المذكور في تفسير العسكريّ عليه السلام ذيل قوله عزَّ وجلَّ: ﴿صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾.

وكذلك وثّق سهل بن دياج واعتمده، وأخذ منه الحديث، على نحو ما جاء في رجال الطوسيّ رحمه الله قال: «سهل بن أحمد بن عبد الله بن سهل الديباجيّ بغداديّ، وكان ينزل درب الزعفرانيّ ببغداد، سمع منه التلعكبريّ سنة سبعين وثلاثمائة، وله منه إجازة ولابنه، أخبرنا عنه الحسين بن عُبَيدالله

(١) بحار الأنوار: ١٠٥/ ٧٨.

(الغضائـريّ)، يكنّى أبا محمَّد»[١]. وعنه في الفهرسـت قـال: «أخبرنا بها (كتب إسـماعيل بن موسـى بن جعفر بن محمَّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ ابن أبي طالب) الحسين بن عُبَيد الله، قال: أخبرنا أبو محمّد سهل بن أحمد ابن سهل الديباجيّ...»[٢]. فكان سهل شيخ التلعكبريّ وشيخ أبي عبد الله الغضائـريّ ومعتمدًا عندهما، وهذه قرينة واضحـة على أنّ كتاب الرجال ليس للغضائريّ الأب، بلْ كان للابن.

وعلـى أيّ تقدير: لجملة هذه الأسـباب جزم السـيِّد أحمد بن طاووس بانتسـاب كتـاب الرجـال إليـه، لا إلـى أبيـه، فقـال فـي خطبـة كتابـه «حلّ الإشـكال» -علـى ما نقـل مضمونه الشـيخ حسـن صاحـب المعالم في التحرير الطاووسـي-: «ومن كتاب أبي الحسـين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائـريّ، المقصـور على ذكـر الضعفاء، ومن ردّ حديثـه من أصحابنا علـى حروف المعجم»[٣]. ثمَّ قال في أثنائه في ترجمة حمّاد السـمندري: «وقـال أبوالحسـين أحمد بن الحسـين بن عُبَيـد الله الغضائـريّ: إنّه ضعيف مضطـرب»[٤]. وقال في ترجمة عمر أبوعذافر: «أقـول: إنَّ هذا الحديث غير ثابـت؛ لأنَّ أبا الحسـين بن الغضائريّ قال...»[٥]، وقال في ترجمة هشـام بن سـالم: «إنّه قال أبوالحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ: محمَّد

(١) رجال الشيخ: ٤٢٧ / الرقم ٦١٣٨.

(٢) فهرست الشيخ: ٢٦.

(٣) التحرير الطاووسي: ٤-٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٥٣.

(٥) المصدر نفسه: ٤١٩.

ابـن عيسـى الهمدانيّ، ضعيـف.. »[١]. ثمَّ قال رحمه الله في آخره على مافي نسـخة ملّا عبد الله التستري رحمه الله: «أقـول أنا: إنّ أحمد بن الحسـين على ما يظهر لي هوابن الحسـين بـن عُبَيـد الله الغضائريّ قدّس سـرّهما»[٢]. ثـمَّ تبعه تلميذه العلّامة الحلّيّ رحمه الله في خلاصة الأقوال، وصرّح باسـمه في ترجمة إسـماعيل ابن مهران[٣]. وأبي الشداخ[٤].

وحاصل الكلام هوما ذكره السيِّد المحقّق الداماد في الرواشح السماويّة؛ **إذْ قـال**: ابن الغضائـريّ مصنّف كتـاب الرجال المعروف، الـذي ينقلان عنه العلّامة في الخلاصة والشـيخ تقي الدين الحسـن بـن داود في كتابه، ويبنيان فـي الجـرح والتعديل على قولـه، ليس هوالحسـين بن عُبَيد الله بـن إبراهيم الغضائـريّ العالم الفقيه البصير المشـهور العارف بالرجال والأخبار، شـيخ الشـيخ الأعظم أبي جعفر الطوسـيّ، والشـيخ أبي العبّاس النجاشيّ، وسائر الأشـياخ الّذين ذكرناهم...، بلْ إنّ صاحب كتاب الرجال الدائر على الألسنة الشـائع نقل التضعيف أوالتوثيق عنه، هوسليل هذا الشيخ المعظّم؛ أعني: أبا الحسـين أحمد بن الحسـين بن عُبَيد الله بن إبراهيم الغضائريّ، وكان شريك شـيخنا النجاشـيّ في القراءة على أبيه أبي عبد الله الحسين بن عُبَيد الله، على مـا ذكره النجاشـيّ في ترجمة أحمد بن الحسـين بن عمر بـن يزيد الصيقل، حيث قال: أبوجعفر كوفي ثقة، جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابريّ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسـن عليهما السلام، له كتب لا يعرف منها إلّا النوادر، قرأته أنا وأحمد

(١) التحرير الطاووسي: ٦٠٠.

(٢) رجال ابن الغضائريّ (تحقيق السيد الجلالي): ١٠٥.

(٣) ينظر: خلاصة الأقوال: ٩٢ / الرقم ٢٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٢/ الرقم٣١.

ابن الحسين ﷺ على أبيه عن أحمد بن محمَّد بن يحيى، ويعلم من قوله هذا أنّ شريكه أحمد بن الحسين بن الغضائريّ -قد توفّي قبله- والسيِّد المعظّم المكرّم جمال الدِّين أحمد بن طاووس قال في كتابه في الجمع بين كتب الرجال والاستطراف منها: وذكر بعض المتأخّرين أنّه رأى بخطّه عند نقله عن ابن الغضائريّ ما هذه عبارته: من كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين ابن عُبَيد الله الغضائريّ، المقصور على ذكر الضعفاء، المرتّب على حروف المعجم. ثمّ في آخر ما استطرفه من كتابه قال أقول: «إنّ أحمد بن الحسين على ما يظهر لي هو ابن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ رحمهما الله، فهذا الكتاب المعروف لأبي الحسين أحمد، وأمّا أبوه الحسين أبو عبد الله شيخ الطائفة، فتلميذاه النجاشيّ والشيخ ذكرا كتبه وتصانيفه، ولم ينسبا إليه كتابًا في الرجال، وإنّما كلامهما وكلام غيرهما أنّه كثير السماع عارف بالرجال. بالجملة لم يبلغني إلى الآن عن أحد من الأصحاب أنّ له في الرجال كتابًا»[1].

(١) الرواشح السماويّة: ١٨١/ الراشحة ٣٥.

«شبهة ودفعها»

ومع هذا كلّه اشتبه الشهيد الثاني رحمه الله في انتساب الكتاب إلى مؤلّفه، وتوهّم أنه للغضائري الأب لا للابن، على نحو ما يظهر من إجازته لوالد البهائي رحمه الله، ذكرها في إجازة جميع ما وصل إليه عن طريق العلّامة الحلّيّ رحمه الله في رسائله فقال: «وأمّا مصنّفاتُ ومرويّاتُ الشيخِ الإمامِ الفاضلِ العلامةِ جمالِ الدِّين الحسنِ بنِ المُطَهّرِ، فَإنّا نرويها بِطُرُقٍ أُخرى مضافَةً إلى ما تَقدّم؛ منها:.. إلى أن قال: وعن الشيخ أبي جعفر مصنّفاتِ ومرويّاتِ السيِّد المرتضى علمِ الهُدى عليّ بنِ الحسينِ الموسوي، ومصنّفات ومرويّات أخيه السيِّد الرضيّ التي من جملتها كتابُ نهج البلاغة، ومصنّفاتِ الشيخ سلارِ بن عبدِ العزيز الديلميّ، ومصنّفات ومرويّات الشيخ أبي عبد الله الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ التي من جملتها كتاب الرجال»[1].

وتبعه المحقّق الأردبيليّ رحمه الله في مجمع الفائدة والبرهان في ترجمة إبراهيم ابن عمر فقال: «وقد وثّق إبراهيم، النجاشيّ وغيره وقبله المصنّف في الخلاصة، وإنْ ضعّفه الغضائريّ، والأوّل أرجح وهو ظاهر، لأنَّ الغضائريّ مع كونه واحدًا ما ثبت توثيقه، فإنَّه الحسين بن عُبَيد الله»[2].

وكذلك المحقّق النراقي رحمه الله في عوائد الأيام في تصحيح بعض أسماء الرجال وألقابهم وكناهم قال: «الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ صاحب الرجال المشهور. والغضائريّ بالفصل بين الألف والراء بالياء المثناة التحتانيّة»[3].

---

(١) رسائل الشهيد الثاني رحمه الله: ٢ / ١١٢٦-١١٢٢.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان: ٨ / ٤٥٥.

(٣) عوائد الأيام: ٨٥٣ / العائدة ٨٨.

ولكنّه سهوٌ وغفلةٌ من الشهيد، لوجوه:

أولًا: لأنّه على نحو ما عرفت لم يذكر لحسين بن عُبَيد الله كتاب رجال أصلًا وما اعتمده العلّامة الحلّيّ ووصل عن طريقه إلى الشهيد هو رجال أحمد بن الحسين لا أبيه وقد صرّح به العلّامة على نحو ما عرفت، والعجيب من الشهيد الثاني هذا الكلام، مع أنه قال في تعليقته على كلام العلّامة في الخلاصة على ما نقل عنه الكرباسي في سماء المقال: «إنّه يستفاد من هذا، أنّ ابن الغضائريّ المتكرّر في هذا الكتاب، هو أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ لا نفسه»[1]. فمن أين نسب الرجال إلى الغضائريّ الأب.

وثانيًا: لأنّه ذكر في رسائله طريقه إلى كتاب حلّ الإشكال أيضًا، فقال: «وجميع مصنّفاتِ ومروياتِ السيِّد الإمام العلَّامةِ جمالِ الدِّين أبي الفضائل أحمدَ بنِ موسى بنِ جعفرِ بنِ طاووس الحسني مصنّف كتابِ بُشرى المحقّقينَ في الفقهِ ستّة مجلّداتٍ، وكتابِ ملاذ علماء الإماميّة في الفقهِ أربعة مجلّدات، وكتاب حلّ الإشكال في معرفة الرجال، وهذا الكتاب عندنا موجود بخطّه المباركِ، وغيرِها من الكتب تمام اثنين وثمانين مجلّدًا، كلّها مِن أحْسَنِ التصانيفِ وأحقّها (قدّس الله روحه الزكيّة)»[2]، ولا شكَّ أنَّ «حلّ الإشكال» مشتمل على رجال أحمد بن عُبَيد الله لا أبيه وقد صرّح به السيِّد أحمد بن طاووس.

وثالثًا: لأنّه ذكر في رسائله أيضًا طريقه إلى كتب النجاشيّ فقال: «وعن السيِّد أبي الصمصام الحسنيّ مصنَّفاتِ الشيخ أبي العبّاس أحمدَ بنِ

(١) سماء المقال: ٢٠.

(٢) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ١١٢٠.

علـيّ بنِ أحمَدَ بـنِ العبّاس النجاشـيّ التي من جملتها كتـاب الرجال، وعن النجاشيّ مصنّفاتِ الشيخ أبي عبدِ الله الحسينِ بن عُبَيدِ الله الغضائريّ صاحب كتـاب الرجـال وغيره»[1]، ولا شـكَّ أنّ النجاشـيّ ﵀ لم يذكـر كتاب رجال لحسـين بن عُبَيـد الله، ولم ينقل عنه فـي رجاله إلا نادرًا، فمـا وصل إليه عن طريق النجاشـيّ لم يحتمل إلا ما نقل عنه النجاشـيّ ﵀ في رجاله؛ أي رجال أحمد بن الحسـين ﵀ فتوهَّم الشهيد ﵀ أنَّ المراد من ابن الغضائريّ هو الأب باعتبار كونه أسـتاذ النجاشـيّ ﵀، وغفل عن كون أحمد بن الحسين ﵀ أيضًا كان أستاذه ونقل عنه بكثرة.

وأشـار إلى بعض ما قلناه العلّامـةُ الوحيد البهبهانيّ ﵀ فـي تعليقته على منهـج المقـال[2] في ترجمة أحمد بن الحسـين بـن عُبَيـد الله الغضائريّ ﵀، وكان كلامه متّخذًا من كلمات الشـيخ محمَّد بن الحسن ﵀ سبط الشهيد ﵀؛ إذ أجـاب عنه في مواضع من كتابه اسـتقصاء الاعتبـار، فقال في موضع منه: «فإن قلت: ابن الغضائريّ هو أحمد، أو الحسـين؟. قلـت: الظاهر أنّه أحمد؛ لأنّ العلّامـة ذكـر في ترجمة إسـماعيل بن مهران ما هذا لفظه: وقال الشـيخ أبو الحسـين أحمد بن الحسـين بن عُبَيد الله. والشيخ قال في خطبة الفهرست مـا معناه: إنّ جماعـة الأصحاب لم يتعرَّض أحد منهم لاسـتيفاء الرجال، إلّا ما قصده أبو الحسـين أحمد بن الحسـين بن عُبَيد الله، فإنّ له كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنفات، والآخر ذكر فيه الأُصول، والسيِّد أحمد بن طاووس قال فـي كتابه الجامـع للرجال من كتب الأصحـاب ما صورته: ومـن كتاب أبي الحسـين ابن عُبَيد الله الغضائـريّ. وفي الخلاصة أيضًا فـي ترجمة عمرو بن

(١) رسائل الشهيد الثاني ﵀: ٢/ ١١٢٨.

(٢) ينظر: منهج المقال: ١/ ٢٥١ / التعليقة٣٥.

ثابت: أنّه ضعيف جدًّا قاله ابن الغضائريّ. وقال في كتابه الآخر: عمروبن أبي المقدام، إلىٰ آخره. وهذا يؤيّد ما قاله الشيخ: من أنّ لابن الغضائريّ كتابين، ويزيد الحال وضوحًا أنَّ الحسين بن عُبَيد الله لم يذكر النجاشيّ أنّ له كتابًا في الرجال. وذكر العلّامة في ترجمة أحمد بن الخضيب: أنّ ابن الغضائريّ قال حدثني أبي أنّ في مذهبه ارتفاعًا. والحسين لم يعهد له أب؛ لأن يفيد في أمثال هذه المقامات، وعلىٰ هذا فحكم جدّي قدس سره بأنّه الحسين، لا يخفىٰ ما فيه»[1]. وقال في موضع آخر: «ما ذكره جدّي قدس سره من أنّ ابن الغضائريّ هوالحسين بن عُبَيد اللّٰه. لا وجه له، وليس في هذا الكلام تأييد له»[2]. وقال في موضع ثالث: «قال العلّامة في الخلاصة: إنّ الشيخ أبا الحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ قال: إنّ إسماعيل بن مهران ليس حديثه بالنقيّ يضطرب تارة ويصلح إخرىٰ، وروى عن الضعفاء كثيرًا، ويجوز أن يخرِّج شاهدًا، والأقوى عندي الاعتماد علىٰ روايته؛ لشهادة الشيخ أبي جعفر الطوسيّ والنجاشيّ له بالثقة. انتهىٰ. ولا يخفىٰ أنّ في كلام العلّامة دلالة علىٰ أنّ ابن الغضائريّ المذكور تضعيفه للرجال في الخلاصة وغيرها هوأحمد بن الحسين لا الحسين كما ظنَّه جدّي قدس سره وقد نبّهنا علىٰ ذلك مفصلًا»[3].

أقول: لعلّ منشأ اشتباه الشهيد رحمه الله ومن تبعه في المقام هوما ذكره العلّامة رحمه الله في رجاله في ترجمة سهل بن زياد الآدمي؛ إذ قال: «قال النجاشيّ: إنَّه ضعيف في الحديث غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمَّد بن عيسى يشهد عليه بالغلووالكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها، وقد كاتب أبا

(١) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ١/ ٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ٤ / ٣٧٠.

محمَّد العسكريّ عليه السلام على يد محمَّد بن عبد الحميد العطّار المنتصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين؛ ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله. وقال بن الغضائريّ: إنّه كان ضعيفا جدًّا فاسدَ الرواية والمذهب وكان أحمد بن محمَّد بن عيسى الأشعريِّ أخرجه عن قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل»[1]. فإنّ مقتضاه مغايرة بن الغضائريّ، لأحمد بن الحسين، وإلّا لما كان وجهًا لاختلاف التعبير في كلامه.

ولكنّه -على نحو ما ترى- توهّم بارد، بل الحقّ عكس ذلك؛ إذ إنّ العلّامة رحمه الله نقل أوّلًا عبارة النجاشيّ رحمه الله بعين ألفاظه، ثمَّ أراد نقل كلام بن الغضائريّ رحمه الله أيضًا كذلك فنقله بنصّ ألفاظه من الرجال الموجود عنده ليعلم القارئ صحَّة كلام النجاشيّ رحمه الله أوَّلًا، ومطابقة أحمد بن الحسين مع ابن الغضائريّ ثانيًا، وإنّ النجاشيّ نقل هذا الكلام من رجال ابن الغضائريّ، وكان الرجال عنده.

والحاصل: أنَّه لا شكَّ في أنَّ مؤلّف الرجال هو أحمد بن الحسين بن الغضائريّ رحمه الله، لا أبوه الحسين بن عُبَيد الله.

إذا عرفت هذا فننتقل إلى الطعون الواردة على اعتبار الكتاب، وهي على نحو ما عرفت خمسة:

(١) رجال العلّامة الحلّيّ رحمه الله: ٢٢٨.

«الطعن الأوّل»

الطعن الأوّل: أنّه لم يثبت الكتاب للمؤلّف كبرويًّا وصغرويًّا؛ أي لم يثبت أصله في عصره ولا النسخة الموجودة بأيدينا بطريق متّصل إليه بل كانت بالوجادة.

ذهب إليه العلّامة آقا بزرك الطهرانيّ رحمه الله في كتابه «المشيخة» أو «الإسناد المصفّى إلى آل المصطفى»؛ إذْ قال: «ذكر السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله.. أنّه وجد نسخة منسوبة إلى ابن الغضائريّ من دون إسناد له إليه، فأدرج ما في تلك النسخة أيضا ضمن ما جمعه من تلك الأصول الأربعة (أي رجال النجاشيّ ورجالي الكشِّيّ والشيخ وفهرست الشيخ) في المواضع اللائقة بعين ألفاظه.. وقال في هامشه: هذا أقوى سبب لضعف تضعيفات ابن الغضائريّ؛ إذ إنّ كتابه لم يكن مسندا للناقل عنه وهو السيِّد ابن طاووس الذي أخذ من كلامه بعده تلميذه العلّامة الحلّيّ وابن داود في كتابي الخلاصة والرجال، ثمّ من تأخّر عنه حتّى اليوم، فكلّ ما يُنسب إلى ابن الغضائريّ من الأقوال لم يصل إلينا بإسناد معتبر عنه، بلْ الناقل عنه أوّلًا أعلمنا بعدم الإسناد، وخلّص نفسه عن عهدته»[1].

وأصل كلامه هذا من الشيخ سليمان الماحوزيّ البحرانيّ رحمه الله في معراج أهل الكمال؛ إذْ قال في مقدّمة كتابه: «وفي القرن السابع ألّف السيِّد أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحلّيّ كتابه حلّ الإشكال، وأدرج فيه ألفاظ تلك الأصول الأربعة على ما وصل إليه من مشايخه مسندًا إلى مؤلِّفيها، وأدرج أيضًا ألفاظ

(١) الإسناد المصفّى إلى آل المصطفى: ٤٦.

كتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائري، وقد وجده السيِّد منسوبًا إليه من غير سند إليه، كما صرَّح بذلك للخروج عن عهدته، وليكون كتابه جامعًا لجميع ما قيل في حقِّ الرجل، وقد تبع السيِّد في ذلك تلميذيه العلَّامة الحلّيّ في الخلاصة وابن داود في رجاله»[1].

وتبعه في ذلك السيِّد الخوئي رحمه الله في مدخل معجم رجال الحديث، فقال: «كتاب رجال ابن الغضائريّ لم يثبت عند المتأخِّرين، وقد ذكره ابن طاووس عند ذكره طرقه إلى الأصول الرجاليَّة أنَّه لا طريق له إلى هذا الكتاب، وأمّا العلّامة وابن داود والمولى القهبائي فإنّهم وإن كانوا يحكون عن هذا الكتاب كثيرًا إلا أنّهم لم يذكروا إليه طريقًا، ومن المطمأَن به عدم وجود طريق لهم إليه. وهذا العلامة قد ذكر في إجازته الكبيرة أسماء الكتب التي له طريق إليها، حتى أنَّه- مضافًا إلى ما ذكره من كتب أصحابنا المتقدّمين على الشيخ والمتأخّرين عنه- ذكر شيئًا كثيرًا من كتب العامَّة في الحديث والفقه والأدب وغير ذلك، ومع ذلك فلم يذكر رجال ابن الغضائريّ في ما ذكره من الكتب. وهذا كاشف عن أنَّه لم يكن له طريق إليه، وإلا لكان هذا أولى بالذكر من أكثر ما ذكره في تلك الإجازة»[2]. ثمَّ قال في موضع آخر: «وأمَّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائريّ فهو لم يثبت، ولم يتعرّض له العلامة في إجازاته، وذكر طرقه إلى الكتب، بل إنَّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشيّ والشيخ أيضًا مشكوك فيه، فإنَّ النجاشيّ لم يتعرَّض له، مع أنَّه قدس سره بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإماميَّة، حتَّى أنه يذكر ما لم يره من الكتب، وإنَّما سمعه من غيره أورآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عُبَيد الله أوابنه أحمد

(١) معراج أهل الكمال: ٥٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ١ / ٤٣.

وقد تعرّض قدس سره لترجمة الحسين بن عُبَيد الله وذكر كتبه، ولم يذكر فيها كتاب الرجال، كما أنَّه حكى عن أحمد بن الحسين في عدّة موارد، ولم يذكر أنَّ له كتاب الرجال. نعم إنَّ الشيخ تعرّض في مقدّمة فهرسته أنَّ أحمد بن الحسين كان له كتابان، ذكر في أحدهما المصنَّفات وفي الآخر الأصول، ومدحهما، غير أنَّه ذكر عن بعضهم أنَّ بعض ورثته أتلفهما ولم ينسخهما أحد.. وممّا يؤكّد عدم صحّة نسبة هذا الكتاب إلى ابن الغضائريّ: أنَّ النجاشيّ ذكر في ترجمة الخيبريّ عن ابن الغضائريّ أنَّه ضعيف في مذهبه، ولكن في الكتاب المنسوب إليه أنَّه ضعيف الحديث غالي المذهب، فلو صحَّ هذا الكتاب لذكر النجاشيّ ما هو الموجود أيضًا، بل إنَّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب، على نحو ما جاء في ترجمة صالح بن عقبة بن قيس وغيرها يؤيِّد عدم ثبوته، بل توجد في عدَّة موارد ترجمة شخص في نسخة ولا توجد في نسخة أخرى، إلى غير ذلك من المؤيّدات. والعمدة: هو قصور المقتضي، وعدم ثبوت هذا الكتاب في نفسه»[1]. ثمَّ تكرّر رأيه هذا بانيًا عليه في مواضع كثيرة من معجم رجال الحديث[2].

ولكنّه على الرغم من ذلك اعتمد رجال ابن الغضائريّ في موارد كثيرة أيضًا، ونقل عنه جميع ما ورد فيه وما نقل عنه العلَّامه وابن داود، وفي موارد كثيرة اعتمد على كلام ابن الغضائريّ فقط ولم يذكر كلام غيره ولم يعلّق

(١) معجم رجال الحديث: ١ / ٩٥.

(٢) ينظر: كما في ج١ / ٢٠٨، ج١ / ٢٤١، ج٦ / ١٨، ج٨ / ٢٨١، ج٩ / ٧٢، ج٩ / ٢٣٠، ج٩ / ٣٥٠، ج١٠ / ٧٨، ج١٠ / ٣١٨، ج١١ / ١٨٧، ج١٢ / ٣٤١، ج١٣ / ٢٢٤، ج١٤ / ٢٧، ج١٥ / ٣٤٥، ج١٦ / ١٢، ج١٦ / ٢٠٣، ج١٩ / ٢٦٩، ج١٩ ص٣٢٨، ج٢١ / ٧٤ وغيرها.

عليه بشيء وهو على نحو ما يظهر تهافت وتناقض، ولعلَّ الوجه هو ما ذكره في المعجم أيضًا فقال: «إنّا لو علمنا بأن منشأ شهادته شهادة ابن الغضائريّ لم يكن بدٌّ من الأخذ بها، فإنه من مشايخ النجاشيّ وهم ثقات، ونحن إنَّما لا نعتمد على التضعيفات المذكورة في رجال ابن الغضائريّ لعدم ثبوت هذا الكتاب عنه، وأمَّا لو ثبت منه تضعيف بنقل النجاشيّ أو مثله لاعتمدنا عليه لا محالة»[1].

وتبعه في ذلك أيضًا الشيخ جعفر السبحانيّ حفظه الله في كتابه كلّيات في علم الرجال، فقال في بيان كيفيَّة وقوف العلماء على كتاب الضعفاء: إنّ أوَّل من وجده هو السيِّد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحسني الحلّيّ (المتوفّى سنة ٦٧٣هـ) فأدرجه موزِّعا له في كتابه «حلّ الإشكال في معرفة الرجال» الّذي ألّفه عام ٦٤٤هـ، وجمع فيه عبارات الكتب الخمسة الرجاليّة؛ وهي رجال الطوسيّ وفهرسه واختيار الكشِّيّ وفهرس النجاشيّ وكتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائريّ؛ قال السيِّد في أوّل كتابه بعد ذكر الكتب بهذا الترتيب: «ولِي بالجميع روايات متّصلة سوى كتاب ابن الغضائريّ» فيظهر منه أنّه لم يروه عن أحد، وإنّما وجده منسوبًا إليه، ولم يجد السيِّد كتابًا آخر للممدوحين منسوبًا إلى ابن الغضائريّ وإلّا أدرجه أيضًا ولم يقتصر على الضعفاء. ثمَّ تبع السيِّد تلميذاه العلّامة الحلّيّ (المتوفّى عامّ ٧٢٦هـ) في الخلاصة وابن داود في رجاله (المتوفّى بعد عام ٧٠٧هـ)، فأدرجا في كتابيهما عين ما أدرجه أستاذهما السيِّد بن طاووس في «حلّ الإشكال»، وصرّح ابن داود عند ترجمة أستاذه المذكور بأنّ أكثر فوائد هذا الكتاب ونكته من إشارات هذا الأستاذ وتحقيقاته. ثمّ إنّ المتأخّرين عن العلّامة

(١) معجم رجال الحديث: ٨ / ١٢٩.

وابـن داود كلّهم ينقلون عنهما؛ لأنّ نسـخة الضعفاء الّتي وجدها السـيِّد ابن طاووس قد انقطع خبرها عن المتأخرين عنه، ولم يبق من الكتاب المنسـوب إلى ابن الغضائريّ إلّا ما وضعه السـيِّد بن طاووس في كتابه «حلّ الإشكال»، ولـولاه لما بقـي منه أثر، ولم يكن إدراجه فيه من السـيِّد لأجل اعتباره عنده، بـل ليكون الناظر في كتابه على بصيـرة، ويَطَّلع على جميع ما قيل أويقال في حـقّ الرجل حقًّا أوباطلًا، ليصيـر ملزمًا بالتتبّع عن حقيقة الأمر.. وعلى ذلك فالطّريـق إلى ما ذكره ابن الغضائريّ عبارة عمَّـا أدرجَه العلّامة وابن داود في رجاليهمـا، وأخيرا ما أدرجه القهبائيّ ممّا جرَّده أسـتاذه التسـتريُّ عن كتاب «حلّ الإشـكال» وجعله كتابًا مسـتقلًّا، وأمّا طريق السـيِّد إلـى الكتاب فغير معلـوم أوغير موجود. هذا هوحال كتاب ابن الغضائريّ وكيفيّة الوقوف عليه ووصوله إلينا[1].

فحاصـل ما اسـتدلُّوا به على عدم صحّـة أصل الكتاب وانتسـابه إلى ابن الغضائريّ كبرويًّا، هووجهان:

الوجه الأوَّل: أنَّ النجاشـيّ رحمه الله لم يتعـرّض له مع أنّه كان بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإماميّة بأجمعها، حتّى إنّه ذكر ما لم يره من الكتب، وإنَّما سمعه مـن غيره أو رآه في كتابـه، فكيف لا يذكر كتاب الرجال. وأنّ الشـيخ عرض في مقدّمة فهرسـته أنّ أحمد بن الحسـين كان له كتابان فقـط في المصنَّفات والأصول، وأتلفهما ورثته، فلم ينسخْهُما أحد، ولم يذكر كتابًا غيرهما.

الوجه الثاني: أنَّ النجاشـيّ رحمه الله ذكر فـي ترجمة الخيبريّ عن ابن الغضائريّ أنّه ضعيف في مذهبه، ولكن في الكتاب المنسـوب إليه أنَّه ضعيف الحديث

(١) ينظر: كلّيات في علم الرجال: ٨٢.

غالي المذهب، فلوصحَّ هذا الكتاب لذكر النجاشيّ﵀ ما هوالموجود أيضًا، بل إنَّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب على نحوما جاء في ترجمة صالح ابن عقبة بن قيس يؤيِّد عدم ثبوته.

وحاصل ما استدلّوا به على عدم صحَّة نسخة الكتاب وانتسابه إلى ابن الغضائريّ، هووجهان أيضًا:

الوجه الأوَّل: أنه لا طريق لمن بعد السيِّد أحمد بن طاووس﵀ كالعلّامة الحلِّي﵀ وابن داود﵀ في كتابَي الخلاصة والرجال، ومن تأخّر عنهما حتّى اليوم إلا هووكتابه «حلّ الإشكال» ولولاه لما بقي منه أثر. واعترف السيِّد فيه بأنّه لا طريق له إلى كتاب الرجال وأنّه وجد نسخة منه من دون إسناد له إليه، ولذا صرَّح به ليخلص نفسه عن عهدته. فلم يكن إدراجه فيه لأجل اعتباره عنده.

الوجه الثاني: أنَّ العلّامة﵀ قد ذكر في إجازته الكبيرة أسماء الكتب التي له طريق إليها، فذكر كتب المتقدِّمين على الشيخ﵀ والمتأخّرين عنه حتَّى ذكر كثيرًا من كتب العامّة، ولكن لم يذكر رجال ابن الغضائريّ ولوكان له طريق إليه، لكان أولى بالذكر من أكثر ما ذكره في تلك الإجازة.

«الجواب عن الطعن الأوَّل»

والجواب عن هذا الطعن وما استدلُّوا به عليه: هوأنّ الكتاب كان موجودًا في جميع الطبقات الثلاث - القدماء والمتوسّطين والمتأخّرين- وإنّما اشتهاره كان من عصر المتأخّرين وعدم الاشتهار ليس دليلًا على عدم الوجود. ويظهر ذلك بالأمور الآتية:

الأمر الأوّل: وجود الكتاب عند القدماء .

إنَّ الشيخ رحمه الله والنجاشيّ رحمه الله وإن كانا بصدد بيان الكتب المصنَّفة عند الإماميَّة وقد حاولا فيه كثيرًا، ولولا جهدهما وسعيهما لَمَا وصل إلينا منها اسمٌ ولا أثرٌ إلا القليل، ولكنّهما لم يذكرا كثيرًا من الكتب أيضًا؛ وذلك:

إمّا لعدم توفيقهما لذلك، على نحوما يظهر من فهرست الشيخ منتجب الدِّين رحمه الله الذي هواستدراك لهما، بل صريح عبارتهما في فهرستيهما بأنّ ما جمعاه فيهما كان بقدر استطاعتهما واستقرائهما، فلم يدَّعيا استيعاب جميع الكتب والمصنّفات؛ إذ ورد عن الشيخ رحمه الله في مقدّمة الفهرست، قال:«فإذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب فإنّه يطّلع على ذكر أكثر ما عمل من التصانيف والأصول، ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرائقهم. ولم أضمن أنْ أستوفي ذلك إلى آخره، فإنَّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط؛ لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض، غير أنّ عَلَيَّ الجهدَ في ذلك والاستقصاء فيما أقدر عليه، ويبلغه وسعي ووجودي، وألتمس بذلك القربة من الله تعالى، وجزيل ثوابه ووجوب حقّ الشيخ الفاضل

"أدام الله تأييده"، وأرجو أن يقع ذلك موافقًا لما طلبه إنْ شاء الله تعالى»[١]، ومثله عن النجاشيّ رحمه الله في مقدّمة الفهرست قال: «وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم "توفُّر" أكثر الكتب، وإنَّما ذكرت ذلك عذرا إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره، وقد جعلت للأسماء أبوابا على الحروف ليهون على الملتمس لاسم مخصوص منها. [وها] أنا أذكر المتقدِّمين في التصنيف من سلفنا الصالح، وهي أسماء قليلة، ومن الله أستمدُّ المعونة، على أنَّ لأصحابنا رحمهم الله في بعض هذا الفنّ كتبًا ليست مستغرقة لجميع ما رسمه، وأرجو أنْ يأتي في ذلك على ما رَسَمَ وَحَدَّ إن شاء الله تعالى»[٢].

وإمّا لأنَّهما كانا بصدد نقل الكتب والمصنّفات كنقل الأحاديث والروايات بالأسانيد القريبة والعالية؛ وإذ إنَّ النقل عن المعاصرين يبعد الطريق بطبقة واحدة، فكان الأفضل حذفها، على نحو ما ورد عن السيِّد بحر العلوم رحمه الله في رجاله؛ إذ قال: «والذي يظهر من طريقة النجاشيّ رحمه الله في كتابه رعاية علو السند، وتقليل الوسائط؛ إذ إنَّه دأب المحدثين خصوصًا المتقدِّمين، وهذا هو السبب في عدم روايته عمَّن هو في طبقته من العلماء الأعاظم كالسيِّد المرتضى، وأبي يُعلى سلّار بن عبد العزيز الديلميّ وغيرهما، ولعلَّ الوجه في تركه الرواية عن أكثر رجال الشيخ الذين اختصّ بهم، اكتفاء بالرواية عن مشايخهم، أو من هو أعلى سندًا منهم»[٣].

ورغم ذلك فقد أكثر النجاشيّ رحمه الله النقلَ عنه في رجاله، والشيخ رحمه الله ذكر بعض كتبه ولم ينف وجود الرجال، ولا يخفى أنَّ إثبات شيء لا ينفي ما عداه؛

(١) فهرست الشيخ رحمه الله: ٤.

(٢) فهرست النجاشيّ رحمه الله: ٣.

(٣) الفوائد الرجالية: ٢/ ٨٩.

إذْ كانت له كتب لم يتعرّضا لها أصلًا أوذكر الشيخ بعضها من دون بعض، وكذلك ذكر النجاشيّ ﵀ ذكر بعضها من دون بعض، فقد ذكر الشيخ ﵀ في مقدَّمة فهرسته كتاب فهرست الأصول والمصنَّفات ولم يذكر التاريخ. وذكر النجاشيّ ﵀ كتاب التاريخ ولم يذكر كتاب الفهرست وإنْ نقل عنه على نحوما عرفت. بل وكانت له بعض الكتب والمخطوطات وصلت إلى المتأخِّرين لم نجد لها ذِكرًا في كتابي الشيخ ﵀ والنجاشيّ ﵀ كبعض المخطوطات أو الكتب لابن الغضائريّ ﵀ كانت عند ياقوت الحمويّ المتوفّى ٦٢٦هـ؛ إذ قال في كتابه معجم الأدباء: «أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله بن إبراهيم بن عبد الله الأسديّ الغضائريّ كان من الأدباء والفضلاء الأذكياء، وله خطٌّ يزري بخطِّ ابن مقلة على طريقته»[1]. وككتاب دعاء لابن الغضائريّ ﵀ رواه هو والشيخ الطوسيّ ﵀ عن أبيه الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ كانت عند السيِّد عليّ بن طاووس ﵀ نقل عنه في "فلاح السائل"، ونقله الميرزا عبدالله الأفندي في "رياض العلماء" والعلّامة المجلسيّ في "بحار الأنوار" عن نسخة "فلاح السائل" كانت عندهما، وتختلف عن النسخة الموجودة عندنا؛ إذ قال عند إيراد نافلة الظهرين بعد ذكر الدعاء: «أقول: وهذه ألفاظ هذا الدعاء نقلته من نسخة قد كانت للشيخ أبي جعفر الطوسيّ ﵀ وعليها خطّ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عُبَيد الله تاريخه صفر سنة إحدى عشرة وأربعمائة، وقد قابلها جدّي أبوجعفر الطوسيّ ﵀ وأحمد بن الحسين بن أحمد بن عُبَيد الله وصحّحاها»[2].

والظاهر وقوع سهو في قلم السيِّد ﵀ أوتصحيف من النسّاخ فكان هكذا:

(١) معجم الأدباء: ١/ ٢٥٣.

(٢) رياض العلماء: ٢/ ١٣٥. بحار الأنوار: ٨٤/ ٨١.

عليها خطُّ أحمد بن أبي عبد الله الحسين بن عُبَيد الله. على نحوما أشار إليه الأفندي رحمه الله في ذيله.

هذا مضافًا إلى أنَّ ابن الغضائريّ رحمه الله توفّي في ربيع عمره، وكان شابًّا لم يبلغ الأربعين وانخرم بعد أبيه بمدَّة قليلة؛ إذ كان زميل النجاشيّ رحمه الله يحضران عند أبيه وغيره من مشايخهما، والنجاشيّ رحمه الله متولّد ٣٧٢ هـ على نحوما ورد عن العلَّامة في رجاله، فيبدوأنَّه كان من مواليد هذه السنة أو قريبًا إليها أيضًا، وتوفِّي أبوه في ٤١١ هـ، وتوفّي الشيخ المفيد رحمه الله في ٤١٣ هـ، وكان حيًّا في زمان شروع الشيخ بكتابة الفهرست امتثالًا لأمره ونزولًا عند رغبته، وكان ابن الغضائريّ رحمه الله متوفيًّا حينه، ثمَّ توفّي المفيد رحمه الله بعد شروع الشيخ في الفهرست وفي أوائله، وهوما يظهر من ترجمة إبراهيم بن محمَّد الثّقفي، فيبدوأنَّ وفاته في ٤١٢ هـ أوقبلها أوبعدها بقليل، فلم يبلغ الأربعين أوبلغ ولم يتجاوز عنه على نحوما يظهر من لفظ الشيخ الطوسيّ رحمه الله في مقدَّمة الفهرست أيضًا؛ إذ عبّر عن موته بالانخرام، ومن توفّي في هذا العمر لم يشتهر عادة كما هوحقّه، ولم يعَدَّ من العلماء الكبار حتّى يستنسخ كتبه، فمِنَ الطبيعيِّ أنَّ ترْك ذِكْرِ آثاره أواستنساخها من طرف أقرانه وزملائه، وبذلك يمكن توجيه وجود بعض التسرّعات والتشدّدات في آثاره، فإنّه لم يطبخ المسائل كما هوحقّها وتوفّي مرحومًا، ولوبقي حيًّا كالشيخ رحمه الله الذي توفّي في سنة ٤٦٠ هـ أوالنجاشيّ رحمه الله الذي توفّي في سنة ٤٥٠ هـ لعدل عن كثير منها، فاتَّقى ورثته من انتشار آثاره واستنساخها لما فيها من الطعون الحادّة على أجلّاء المذهب ورموزه، ولكن حفظه زميله وتلميذه النجاشيّ رحمه الله فنقل عنه في رجاله، ولا يبعد وصوله إلى الآخرين بعد عقد من الزمن من طرف الورثة أوالنجاشيّ رحمه الله، ثمَّ منهم إلى الطبقات اللاحقة، ولم يكن الشيخ رحمه الله خليلًا وصديقًا معه كالنجاشيّ رحمه الله حتَّى

يُقال لووصل إليه لوصل إلى الشيخ رحمه الله أيضًا؛ ولذا طلب كتبه من ورثته فلم يعطوه، وأما النجاشيّ رحمه الله فكان زميله عند أبيه، على نحوما قال في رجاله في ترجمة أحمد بن الحسين الصيقل: «له كتب لا يُعرف منها إلّا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه»[1]، وكان تلميذه وهذا ما يظهر من كثرة نقله عنه في الرجال، ومن اعترافه به في ترجمة عليّ بن محمَّد بن شيران قال: «كنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين»[2]، وفي ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمَّد بن خالد بن عمر الطيالسيّ قال: «ولعبد الله كتاب نوادر... إلى أنْ قال: ونسخة أخرى نوادر صغيرة رواه أبوالحسين النصيبيّ، أخبرناها بقراءة أحمد ابن الحسين»[3]. والاجتماع عند العالم والسماع منه لا يكون إلاّ للإفادة والتتلمذ على يديه، فمن الطبيعي أن يأخذ منه مسودّاته واعتمده، وأنت عرفْت ممّا سبق أنَّه نقل من تاريخه وفهرسته كليهما. ولكنَّ الشيخ رحمه الله على الرغم من أخذه من الغضائريّ الأب إلّا أنّه كان منتهيًا إلى الشيخ المفيد رحمه الله والسيِّد المرتضى رحمه الله، ولم يتلمّذ من ابن الغضائريّ شيئًا. فلم ينقل عن تاريخه شيئًا ولا من فهرسته الذي زعم إتلافه، فأراد أنْ يملأ فراغه بفهرسته.

وعلى أيّ تقدير: لا محلّ للإشكال المذكور من هذه الجهة، ولا إشكال في كفاية نقل النجاشيّ رحمه الله في رجاله لاثبات أصل كتاب الرجال وانتسابه إليه كبرويًّا، ولإثبات إمكان وصول نسخة منه إلى الطبقات اللاحقة وانتسابه إليه صغرويًّا.

فقد نقل عنه في موارد كثيرة ما يبلغ إلى ثلاثين موردًا، تارة بعنوان: «قال أو

(١) رجال النجاشيّ رحمه الله: الرقم ٢٠٠.

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٧٠٥.

(٣) المصدر نفسه: الرقم ٥٧٢.

ذكر أبوالحسين أحمد بن الحسين رحمه الله... كذا». على نحوما جاء في ترجمة أبان ابن تغلب بن رباح[١]، وترجمة الحسن بن أبي قتادة عليّ[٢]، وترجمة الحسين ابن أبي العلاء الخفاف[٣]، وترجمة الحسين بن محمَّد بن علي الأزديّ[٤]، وترجمة أحمد بن محمَّد بن خالد البرقيّ[٥]، وترجمة أحمد بن الحسين بن عمر الصيقل[٦]، وترجمة أحمد بن إسحاق بن عبد الله[٧]، وترجمة بريد بن معاوية أبي القاسم العجليّ[٨]، وترجمة جعفر بن عبد الله رأس المذريّ[٩]، وترجمة جعفر بن أحمد بن أيوب السمرقنديّ[١٠]، وترجمة جعفر بن محمَّد ابن مالك بن عيسى بن سابور[١١]، وترجمة حبيب بن أوس أبي تمام الطائيّ[١٢]، وترجمة حماد بن عيسى أبي محمَّد الجهنيّ[١٣]، وترجمة خالد بن يحيى بن

(١) رجال النجاشيّ رحمه الله: الرقم ٧.

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٧٤.

(٣) المصدر نفسه: الرقم ١١٧.

(٤) المصدر نفسه: الرقم١٥٤.

(٥) المصدر نفسه: الرقم ١٨٢.

(٦) المصدر نفسه: الرقم٢٠٠.

(٧) المصدر نفسه: الرقم٢٢٥.

(٨) المصدر نفسه: الرقم٢٨٧.

(٩) المصدر نفسه: الرقم٣٠٦.

(١٠) المصدر نفسه: الرقم ٣١٠.

(١١) المصدر نفسه: الرقم٣١٣.

(١٢) المصدر نفسه: الرقم ٣٦٧.

(١٣) المصدر نفسه: الرقم٣٧٠.

خالد[١]، وترجمة خيبريّ بن عليّ الطحّان[٢]، وترجمة سهل بن زياد أبي سعيد الآدميّ الرازيّ[٣]، وترجمة سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرميّ[٤]، وترجمة صالح أبي مقاتل الديلميّ[٥]، وترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمَّد ابن خالد الطيالسيّ[٦]، وترجمة علي بن الحسن بن عليّ[٧]، وترجمة عليّ بن محمَّد بن شيران أبي الحسن الأبليّ[٨]، وترجمة محمَّد بن عليّ بن النعمان بن أبي طريفة البجليّ[٩]، وترجمة محمَّد بن عبد الله بن جعفر الحميريّ أبي جعفر القمّيّ[١٠]، وترجمة أبي الشداخ[١١].

وتارة أخرى بعنوان «قال أوذكر بعض أصحابنا... كذا» ما يطابق كلام ابن الغضائريّ رحمه الله في رجاله، على نحوما جاء في ترجمة سهيل بن زياد أبي يحيى الواسطيّ[١٢]، وترجمة محمَّد بن أورمة أبي جعفر القمّيّ[١٣]، وترجمة عليّ بن

(١) رجال النجاشيّ رحمه الله: الرقم٣٩٥.

(٢) المصدر نفسه: الرقم٤٠٨.

(٣) المصدر نفسه: الرقم ٤٩٠.

(٤) المصدر نفسه: الرقم ٥١٧.

(٥) المصدر نفسه: الرقم ٥٢٧.

(٦) المصدر نفسه: الرقم ٥٧٢.

(٧) المصدر نفسه: الرقم٦٧٦.

(٨) المصدر نفسه: الرقم ٧٠٥.

(٩) المصدر نفسه: الرقم ٨٨٦.

(١٠) المصدر نفسه: الرقم٩٤٩.

(١١) المصدر نفسه: الرقم١٢٥٤.

(١٢) رجال النجاشيّ رحمه الله: الرقم ٥١٣. ورجال ابن الغضائريّ: الرقم ٦٣.

(١٣) رجال النجاشيّ: الرقم٨٩١. ورجال ابن الغضائريّ: الرقم ١٣٣.

حسّان بن كثير الهاشميّ[١]، ترجمة محمَّد بن بحر الرهنيّ[٢].

ولعلَّ مراده من «بعض أصحابنا» في ترجمة علي بن عبد الله بن محمَّد الخديجيّ[٣]، وترجمة خالد بن ماد القلانسيّ الكوفيّ[٤]، وترجمة محمَّد بن الحسن بن عبد الله الجعفريّ[٥]. هو ابن الغضائريّ رحمه الله أيضًا، ولكن لم تذكر التراجم الثلاث في رجال ابن الغضائريّ الموجود بأيدينا نسخة السيِّد أحمد ابن طاووس، ولا ضير فيه لأنَّ نسخ الكتاب عند المتأخرين لم تنحصر بنسخة ابن طاووس رحمه الله على نحو ما سيأتي لاحقاً.

فمن العجيب عن السيِّد الخوئيّ رحمه الله لم يلحظ هذا التطابق الكبير بين رجال النجاشيّ رحمه الله ورجال ابن الغضائريّ رحمه الله واستند لعدم ثبوته باختلاف جزئيّ بينهما في موردين فقط، فقال: وممّا يؤكّد عدم صحَّة نسبة هذا الكتاب إلى ابن الغضائريّ: أنَّ النجاشيّ ذكر في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائريّ أنه ضعيف في مذهبه، ولكن في الكتاب المنسوب إليه أنّه ضعيف الحديث غالي المذهب، فلو صحَّ هذا الكتاب لذكر النجاشيّ ما هو الموجود أيضًا، بل إنَّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب، على نحو ما جاء في ترجمة صالح ابن عقبة بن قيس وغيرها يؤيِّد عدم ثبوته. وهو توجيه سهل لاحتمال أنَّ النجاشيّ رحمه الله نقل فيهما ما سمع منه شفهيًّا أم نقل عن كتابه، ولكن اختصرها وتصرّف فيهما بالمغتفر أو كانا مطابقين، ولكن النسخة الواصلة إلينا من

(١) رجال النجاشيّ: الرقم ٦٦٠. ورجال ابن الغضائريّ: الرقم ٨٨.

(٢) رجال النجاشيّ: الرقم ١٠٤٤. ورجال ابن الغضائريّ: الرقم ١٠٤٤.

(٣) رجال النجاشيّ: الرقم ٦٩٢.

(٤) المصدر نفسه: الرقم ٣٨٨.

(٥) المصدر نفسه: الرقم ٨٨٤.

النجاشيّ أو من الغضائريّ وقع في متنها تصحيف أوغيرها من الوجوه، وعلى أيٍّ تقدير لا يمكن التعويل على هذه الوجوه الضعيفة، ولم تقاوم لنفي نسبة الكتاب إلى ابن الغضائريّ في قبال نقل النجاشيّ رحمه الله عنه بهذه الكمّ والكثرة فيكون دليلًا على وجوده عنده واعتماده عليه، فالتفت جيّدًا.

الأمر الثاني: وجود الكتاب عند المتوسّطين.

توفّي النجاشيّ رحمه الله في ٤٥٠ هـ، وبقي منه تراثه وكتبه في أيدي العلماء؛ ومنها النسخة التي كانت عنده من رجال ابن الغضائريّ رحمه الله إلى أنْ ظهرت نسخة منه في أيدي ابن إدريس الحلّيّ رحمه الله صاحب السرائر المتوفّى سنة ٥٩٨هـ، ولا نعلم أهي نسخة النجاشيّ رحمه الله أم غيرها؟ وكونها هي الأقرب كما ستعرف، وكان ابن إدريس رحمه الله قريب العصر إلى النجاشيّ وزملائه وتلاميذه؛ إذ ينقل بواسطتين عن جدّه لأمّه الشيخ الطوسيّ رحمه الله أو بواسطة واحدة عن طريق خاله أبي علي الطوسيّ رحمه الله، فمن الطبيعي أن تصل إليه نسخة من رجال ابن الغضائريّ رحمه الله، ولا سيّما أنَّه كان من أكابر الفقهاء والمحدّثين في عصره على نحوما يظهر من كتابه السرائر ومستطرفاته، وكان أوّل فقيه اجترأ على كسر هيمنة فتاوى الشيخ الطوسيّ رحمه الله وعلى مخالفة آرائه الفقهيّة؛ بحيث قبل عنه أهل عصره، وكان عصره مبدأ عصر المتوسّطين، وكان في مكتبته في الحلّة أكثر تراث الإماميّة وأصول أصحابالأئمّة عليهم السلام، ونقل عنها بنوطاووس في كتبهم، ولكن لصعوبة الاستنساخ وتكلفته المادّيّة قبل عصر الصفويّة لم يكنْ يستنسخ جميع الكتب إلّا الكتب الأفضل والأكمل، ومن كان في فنّه إمامًا كالمحمّدين الثلاثة في الحديث مثلًا والشيخ الطوسيّ رحمه الله في الفقه والأصول والرجال وكذلك النجاشيّ رحمه الله في الرجال مثلًا، وأمَّا سائر الكتب فتستنسخ قليلًا أوتحتفظ نسخها القديمة في المكتبات وبالتملّكات، ولعلّ

منها كان رجال ابن الغضائريّ ﵀، فلم ينتشر في عصر القدماء والمتوسّطين كانتشاره في عصر المتأخّرين، ولكن كانت نسخة موجودة عندهم وفي مكاتبهم لاسيّما عند كبار الفقهاء ومراجع العصر؛ ولذا كانت نسخة منه عند ابن إدريس الحلّيّ ﵀.

وذكره أيضًا الشيخ الدرايتيّ في فنخا (فهرست نسخ خطي ايران)، فقال في بيان نسخ ابن إدريس الحلّيّ ﵀ المحفوظة في مكتبة السيِّد المرعشي ﵀ في قمّ المقدسة بالرقم ٣ / ١٣٢٣٤: «نسخه به خطّ ملا عبد الله شوشتري در تاريخ ١٣ من ذي الحجة ٩٨٨ هـ از روي نسخه اي به خط سيد احمد بن طاووس نوشته كه اواز روي نسخه اي به خط ابن إدريس حلّي در تاريخ ١٩ ربيع الآخر ٧٤٤ هـ در حله نوشته است»[1].

الترجمة: هذه النسخة هي نسخة ملا عبد الله التستريّ ﵀ استنسخها بخطّه في تاريخ ١٣ من ذي الحجة ٩٨٨ هـ من نسخة كانت بخطّ السيِّد أحمد بن طاووس ﵀ التي استنسخها في الحلّة في تاريخ ١٩ ربيع الآخر ٧٤٤ هـ من نسخة كانت بخطّ ابن إدريس الحلّيّ ﵀.

وقال مثله في خصوص رجال النجاشيّ ﵀ أيضًا ما يظهر منه كونهما في مستوى واحد عند المتوسّطين والمتأخّرين، وقال في فنخا في بيان نسخة رجال النجاشيّ ﵀ المحفوظة في مكتبة السيِّد المرعشيّ ﵀ بالرقم ١ / ١٣٢٣٤: نسخه به خط ملا عبد الله شوشتري در جمادى الأولى ٩٨٨ هـ از روي «نسخه اي به خط سيّد أحمد بن طاووس نوشته كه اواز روي نسخه

(١) فنخا: ٢١ / ٩٨٧.

اي به خط ابن إدريس حلي نوشته»[1].

الترجمة: هذه النسخة هي نسخة ملا عبد الله التستري رحمه الله استنسخها بخطِّه في تاريخ جمادي الأول ٩٨٨ هـ من نسخة كانت بخطّ السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله التي استنسخها من نسخة كانت بخط ابن إدريس الحلّيّ رحمه الله.

ولا يبعد أنّ ابن إدريس رحمه الله استنسخها من النسخة الأصليّة لهما كانت محتفظة عنده من عصر النجاشيّ رحمه الله بقرينة ما ذكره في فنخا أيضًا في بيان نسخة رجال النجاشيّ رحمه الله المحفوظة في مركز إحياء التراث في قم المقدّسة بالرقم ٢١٧٢، إذْ قال: «اين نسخه توسط عبد النبي بن سعد الجزائريّ از نسخه محمَّد بن علي بن ابي الحسن حسيني عاملي نوشته شده ووى با نسخه معتبرى از خزانه أمير المؤمنين عليه السلام مقابله كرده كه به خط محمَّد بن إدريس وخطّ ابن طاووس ومحمد بن معد موسوى است»[2].

الترجمة: هذه النسخة استنسخها عبد النبي بن سعد الجزائريّ من نسخة محمَّد بن علي بن أبي الحسن الحسينيّ العامليّ وقابلها من نسخة معتبَرة وجدها في خزانة حرم أمير المؤمنين عليه السلام التي كانت بخطّ محمَّد بن إدريس الحلّيّ رحمه الله وخطّ ابن طاووس ومحمّد بن معد الموسويّ.

والشيخ عبد النبيّ الجزائريّ رحمه الله هذا المتوفّى ١٠٢١هـ صاحب كتاب حاوي الأقوال في معرفة الرجال كان تلميذ المحقّق الكركي رحمه الله وصاحب المدارك رحمه الله ومعاصرًا للشيخ البهائي رحمه الله، وكان لتلميذهما كتاب رجال كبير ذكره العلّامة آقابزرك الطهرانيّ رحمه الله في الذريعة، هذا نصّه: «رأيت النسخة عند

(١) فنخا: ١٦/ ٣١٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٦/ ٣١٥.

السيِّد محمَّد أمين الصافي في النجف، وهي ناقصة الأوّل والآخر وكتب في هامش أوَّل باب العين منها عند نقل كلام النجاشيّ في المتن: إنَّ هذا الكلام منقول عن نسخة ذكر كاتبها أنَّها نُسِخَت عن نسخة عصر النجاشيّ، وكان عليها خطُّ ابن إدريس وابن طاووس وهي أصل سائر النسخ»[1].

فيظهر منه أنّ ابن إدريس رحمه الله كان متملِّكًا لنسخٍ من رجال النجاشيّ رحمه الله، ورجال ابن الغضائريّ رحمه الله، وكان يحفظها في مكتبته في الحلّة، فاستنسخ السيِّد أحمد بن طاووس الحلّيّ رحمه الله منها نسخًا ونقلها في كتابه «حلّ الإشكال».

وعلى الرغم من ذلك لم ينقل ابن إدريس عن رجال ابن الغضائريّ، ولا من رجال النجاشيّ رحمه الله والشيخ رحمه الله شيئًا في كتاب السرائر، وإنما ذكر في جملة من الموارد من فهرست جدّه الشيخ الطوسيّ رحمه الله فقط[2]، ولكنَّه ليس دليلاً على عدم اعتبارها أوعدم اعتماده عليها، بل لكونه قريب العصر إليهم، وكان عنده مصادر كتبهم وأصولها، فاستغنى بها عنها، وكذلك فإنّه لم ينقل عن الكتب الأربعة إلّا نادرًا بل كان اعتماده على مصادرها من الكتب الحديثيّة الأصليَّة والأصول الأربعمائة، فتأمّل جيّدًا.

الأمر الثالث: وجود الكتاب عند المتأخّرين.

ظهر ممّا مضى أنّ نسخًا من رجال ابن الغضائريّ رحمه الله وصلت إلى المتأخّرين عبر المتوسّطين؛ منها النسخة الأصليَّة التي كانت من عصر النجاشيّ رحمه الله، ووصلت إلى ابن إدريس الحلّي رحمه الله، ومنه إلى السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله،

(١) الذريعة: ١٠ / ١٠٢ / الرقم ٢١٣.

(٢) ينظر: السرائر: ج١/ ٤٢٩، وج١ ص ٤٤٤، وج١ / ٦٥٥، وج٢ / ١٣٢، وج٣/ ٢٤٠، وج٣ / ٢٨٩.

فكان من الطبيعيِّ أنْ تصل النسخة نفسها أوغيرها إلى سائر المتوسّطين أيضًا، ثمَّ وصلت نفسها أوالمستنسخة منها من المتوسّطين إلى المتأخِّرين، وفي صدرهم السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله وتلاميذ مدرسته الرجاليّة العلّامة الحلّيّ، وابن داود الحلّيّ وغيرهما، فلا يبعد كونهما تملَّكا نسخًا أُخَر غير ما تملّكها أستاذهما السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله، وكان احتمال ذلك كافيًا لنفي الطعن المذكور واليقين بصحّة انتساب الرجال عندهم، فما قيل: إنّ السيِّد ابن طاووس وجد نسخةً من الكتاب عن مصُادفة واتّفاق، فظنّ أنَّه لابن الغضائريّ بلا شاهد ودليل، ثمَّ نقله في كتابه حلّ الإشكال مسندًا إليه بلا سند وطريق متّصل، ظنّ لا يغني من الحقّ شيئًا بل إهانة لهذا السيِّد الجليل والرجاليّ الكبير، كما أنَّ القول باتّحاد نسخته مع نسخة العلّامة وابن داود قول لا أساس له ورجم بالغيب، بل الظاهر من رجالهما اختلاف نسختهما عن نسخة أستاذهما ابن طاووس رحمه الله على نحو ما عرفت وستعرف، فكم من نسخة كانت عندهم من كتب القدماء فنقلوا عنها في كتبهم ولم يصل إلينا منها أصل ولا فرع لهجوم المغول أوغيرها من الأحداث، فانحصر طريقنا إليها بما نقله هؤلاء المتأخّرون في كتبهم فقط، وكان اعتمادهم عليها واختيارهم لها من بين سائر النسخ الموجودة في عصرهم وفي متناول أيديهم أكبر دليل لنا على اعتبارها.

وحاصله: أنّه لا ينبغي الشكُّ في وصول نُسَخ من رجال ابن الغضائريّ رحمه الله إلى عصر المتأخّرين، ولا أقلّ من الثلاثة:

الأولى: النسخة التي نقلها القهبائيّ رحمه الله في مجمع الرجال عن شيخه ملّا عبد الله التستريّ رحمه الله وكذا صاحب المعالم رحمه الله في التحرير الطاووسي عن أبيه الشهيد الثاني رحمه الله، وكلاهما عن كتاب حلّ الإشكال للسيّد أحمد بن

طاووس، وهي نسخة معتبَرة بلا إشكال نقلها عن ابن إدريس بالوجادة المعتبرة على نحوما عرفت.

الثانية: النسخة التي نقل عنها العلّامة وابن داود في رجاليهما، وهي تختلف عن نسخة أستاذهما السيِّد أحمد بن طاووس، في موارد ذكرها السيِّد محمَّدّ رضا الجلاليّ في النسخة المحقّقة المطبوعة بعنوان الاستدراك، وهي كثيرة جدًّا، وكان للعلّامة طريق إلى رجال ابن الغضائريّ لا يبعد اشتراك زميله ابن داود معه أيضًا، وهوما ذكره الشهيد الثاني في رسائله إلَّا أنَّه وعلى نحوما عرفت اشتبه في انتساب الرجال، فنسبه إلى الغضائريّ الأب؛ والصحيح كونه الغضائريّ الابن، لا الأب، فكان طريق العلّامة إليه لا إلى الأب؛ إذْ قال في رسائله: «وأمّا مصنّفاتُ ومرويّاتُ الشيخِ الإمامِ الفاضلِ العلَّامةِ جمالِ الدين الحسنِ بنِ المُطَهّرِ، فَإنَّا نرويها بِطُرُقٍ أُخرى مضافَةً إلى ما تَقدّم. منها:.. إلى أنْ قال: وعن الشيخ أبي جعفر مصنّفاتِ ومرويّاتِ السيِّد المرتضى علمِ الهُدى عليّ بنِ الحسينِ الموسوي، ومصنّفات ومرويّات أخيه السيِّد الرضيّ التي من جملتها كتابُ نهج البلاغة، ومصنّفاتِ الشيخ سلارِ ابن عبدِ العزيز الديلمي، ومصنّفات ومرويّات الشيخ أبي عبد الله الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ التي من جملتها كتاب الرجال... وعن السيِّد أبي الصمصام الحسنيّ مصنّفاتِ الشيخ أبي العبّاس أحمدَ بنِ عليّ بنِ أحمَدَ بنِ العبّاس النجاشيّ التي من جملتها كتاب الرجال. وعن النجاشيّ مصنّفاتِ الشيخ أبي عبدِ الله الحسينِ بن عُبَيدِ الله الغضائريّ صاحب كتاب الرجال وغيره»[1].

ويُحتمل كونها مستنسخة من نسخة ابن إدريس أيضًا، وكان للعلّامة

(١) رسائل الشهيد الثاني: ٢ / ١١٢٢، ١١٢٦، ١١٢٨.

طريق إلى ابن إدريس رحمه الله ذكره المجلسي رحمه الله في البحار[1]، ولا يبعد اشتراك زميله ابن داود معه أيضًا، فعليه كان سبب الاختلاف بين نسختهما ونسخة أستاذهما هو أنَّ السيِّد أحمد بن طاووس اختار منها ما نقله في حلّ الإشكال، ولم ينقل كلّها على نحو ما صرّح به، ولكنهما نقلاها كاملًا أوكان اختيارهما يختلف عن اختيار أستاذهما.

وربّما تختلف نسخة العلّامة رحمه الله عن نسخة ابن داود رحمه الله أيضًا، فتكون نسخة ابن داود نسخة ثالثة حينئذ، وهوما التفت إليه التستري رحمه الله في قاموس الرجال وقال: «الظاهر أنّ نسخة ابن داود كانت أكمل من نسخة العلامة، فنقل في محمَّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة وفي محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن سنان عنه ما لم ينقله العلّامة»[2]. ولكنّه بعيد؛ لاحتمال وجود سقط في نسخة خلاصة الأقوال، فوصل إلينا ناقصًا، أولأجل اختلاف اختيارهما من نسخة ابن الغضائريّ، فاختلف نقلهما عنها في رجالهما، فليس اختلافهما دليلًا على اختلاف نسخة رجال ابن الغضائريّ عندهما.

الثالثة: غير نسخة السيِّد أحمد بن طاووس ونسخة العلّامة رحمه الله وابن داود رحمه الله، وهي نسخة السيِّد مصطفى التفرشي رحمه الله صاحب نقد الرجال زميل القهبائي رحمه الله وتلميذ ملّا عبد الله التستري رحمه الله، فإنَّه على نحو ما ذكر في مقدّمة الكتاب أيضًا يظهر من تصفّح نقد الرجال أنَّه ينقل من رجال الغضائريّ متونًا ليست موجودة في الخلاصة ورجال ابن داود، وفي بعض الموارد تراه يُخطِّئ ما ينقله ابن داود عن كتاب الغضائريّ، بل في موارد عديدة يزيد على ما يذكره القهبائيّ المعاصر له في مجمع الرجال، ويظهر من ذلك ومن موارد

(١) ينظر: بحار الأنوار: ج ١٠٤/ ٧٩، وج ١٠٥ / ١٥٨، وج ١٠٦ / ١٧.

(٢) قاموس الرجال: ١/ ٥٨.

أُخَر أنَّ النسخة التي كانت بحوزة السيِّد التفريشي أصحّ وأوسع ممّا كانت لدى القهبائيّ، ولا سيّما أنّ التفريشيّ متقدِّم رتبة على القهبائي وإنْ عاصره.

«نسخة السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله»

أمَّا النسخة المطبوعة حاليًّا وهي نسخة السيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله فلا شكَّ في اعتبارها: لما عرفت أنَّه استنسخها من نسخة أصليّة كانت عند ابن إدريس الحلّيّ رحمه الله، ثمَّ اختار منها قسم الضعفاء -كلّه أومعظمه- وجزءًا ضئيلًا من قسم الثقات، فنقله في كتابه «حلّ الإشكال في معرفة الرجال»، علاوة على نقله سائر الأصول الرجاليّة المعتبرة عنده أعني رجال الشيخ رحمه الله وفهرسته وفهرست النجاشيّ رحمه الله ومختار الشيخ رحمه الله من رجال الكشِّيّ رحمه الله، فجمع بذلك جميع الأصول الرجالية الموجودة عندنا إلا رجال البرقي رحمه الله في كتاب واحد، وكان له إلى كلّ منها طريق متّصل بالرواية والإجازة إلا رجال ابن الغضائريّ رحمه الله الذي كان طريقه إليه هوابن إدريس رحمه الله بالوجادة لنسخته المعتبَرة من دون الرواية والإجازة، فالفرق بينهما على نحوما صرَّح به السيِّد رحمه الله بقوله: «إنّ لي بالجميع روايات متّصلة عدا كتاب ابن الغضائريّ»؛ هوأنّ سائر الكتب الرجاليّة كانت ثابتة عنده بالروايات والإجازات المتّصلة عن مشايخه، ورجال ابن الغضائريّ كان ثابتًا عنده بالوجادة المتّصلة إلى ابن إدريس رحمه الله، ومن قبله إلى ابن الغضائريّ رحمه الله، لا أنّه غير ثابت عنده، ولم يكن متّصلًا مطلقًا، أولم يكنْ له طريق إليه أبدًا، على نحوما توهَّمه الشيخ سليمان الماحوزيّ رحمه الله، وتبعه آقابزرك الطهرانيّ رحمه الله، فذهبا إلى أنَّه أراد بقوله هذا أنْ يخلِّص نفسه عن اعتبار الكتاب، بلْ أراد به أن يشير إلى نهجه الخاصّ في علم الرجال واهتمامه البالغ بالأسانيد واتّصالها وإلى ترجيح الأسانيد المتّصلة

بالروايـة والإجـازة في الاعتبـار على غيرها مـن الطرق المعتبَـرة كالوجادة مثلًا، فعلـى الرغم من أنَّ نَقْلَه عن رجال ابن الغضائريّ واعتماده نسـخة ابن إدريـس كان دليلًا كافيًـا لنا على اعتبار الكتاب عنـده، -ولعلَّه لذلك ترك نقـل رجال البرقـي، ولم يترك نقل رجـال ابن الغضائـريّ- إلا أنّه لم يك عنده بدرجة سـائر الأصول؛ لكونها مسـندة بالرواية والإجازة، وكونه مسندًا بالوجـادة، وتظهر النتيجة إذا تعارض رأيُ ابـن الغضائريّ برأي غيره فيرجِّح رأي غيره عليه، فشـتَّان بين عدم الاعتبار تمييزًا وعدم الاعتبار ترجيحًا، وهذا مـا أراده السـيِّد من القول المذكور، وغفلَ عنه هـذان العلمان فزعما عدم اعتبار الكتاب عنـده، فيمنع فهمهما عن كلامه كبرويًّـا وصغرويًّا؛ أمَّا كبرويًّا فلأنَّ الوجادة ليسـت بمعنى عدم اعتبار الكتاب وكونه مختلقًا ومنسـوبًا إلى المصنّف، بـلْ ربّما يتيقّن بصحَّته وانتسـابه إليه للعلم بخـطِّ المؤلّف أوخطّ صاحـب النسـخة أوغيـره مـن الأمـارات المورثة للعلـم والوثـوق بصحَّة النسخة، وهناك علم معمول به عند أهله لمعرفة النسَخ والكتب في الحوزات والجامعات، ولا شـكَّ أنَّ السـيِّد أحمد بن طـاووس كان أهلًا لهذا العلم قطعًـا وكان وحيـد عصره وفريد دهـره في مجال الرجـال والتراث، كيف لا وقـد تلمّذ على يده أمثال العلّامة الحلّيّ وابـن داود الحلّيّ، وهما لم يخرجا من آرائـه إلَّا نادرًا، وأمَّا صغرويًّا فلمّا عرفت أنَّ الكتاب كان ثابتًا عند السـيِّد ابن طـاووس بطريق متّصل؛ إذ إنَّه وجد نسـخة ابـن إدريس بخطّه من عصر النجاشـيّ، وشـأنُ ابن طاووس أجلُّ منّ أنْ يجدَ مؤلَّفًا ولم يعلم مَنْ مؤلِّفُه فينسبه إليه كذبًا وزورًا، وهوكما ترى فسق جليٌّ يجلُّ شأنُه منه، بلْ نسبه إليـه لأنّه كان متيقّنًا بصحّة الانتسـاب، وبالنتيجة إدراجها في حلّ الإشـكال شـهادة عمليّـة على صحّتهـا عنده خلافًـا لما ذهـب إليه صاحـب الذريعة، ويظهر من مواضع عديدة من كتابه وكذا من كتاب التحرير الطاووسـيّ الذي

هو اختيار صاحب المعالم من حلِّ الإشكال أنّه اعتمده وتوقّف عند رأي ابن الغضائريّ رحمه الله في تضعيف الرواة كما في ترجمة حماد السمندري[١]، وترجمة عمر أخي عذافر[٢]، وترجمة معروف بن خربوذ المكّي[٣] وغيرها، وكيف يمكن الاعتماد على رأي شخص ولم يُعتَقَد بأن الرأي له، فلعُمري هذا واضح لا غبار عليه، وعلى كلِّ حالٍ لا شكَّ في اعتبار رجال ابن الغضائريّ رحمه الله عند السيِّد أحمد بن طاووس، وكان له طريق متَّصل إليه بالوجادة المعتبرة لنسخة ابن إدريس الحلِّي رحمه الله وما قيل بعدم اعتباره لا عبرة به.

أمَّا كتابُ حلِّ الإشكال: فقال العلّامة الطهرانيُّ رحمه الله في الذريعة في بيانه: إنّ كتاب حلّ الإشكال في معرفة الرجال للسيِّد جمال الدين أبي الفضائل أحمد بن موسى بن طاووس الحسنيّ الحلِّيّ رحمه الله المتوفّى (٦٧٣هـ) كان أستاذ العلَّامة الحلّيّ وابن داود الرجاليّ، فما في خلاصة العلّامة ورجال ابن داود مأخوذٌ منه كما صرَّح ابن داود في كتابه، وكانت نسخة الأصل منه بخطّ مؤلِّفه أبي الفضائل موجودة عند الشهيد الثاني كما صرَّح به في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد المتوفّي (٩٤١هـ)، ثمَّ ورثَها منه ولدُه الشيخ حسن صاحب المعالم، ولمَّا لم يظفر صاحب المعالم المتوفّى (١٠١١هـ) بنسخة أخرى غير هذه النسخة الأصليَّة المشرفة على التلَف استخرج منها كتابه التحرير الطاووسيّ لصيانة ما حرّره ابن طاووس في كتابه هذا من كلام الكشِّيّ، ثمّ حصلت هذه النسخة بعينها عند المولى عبد الله بن الحسين التستريّ الأصفهانيّ المتوفّى (١٠٢١هـ)، فاستخرج منها كلَّ ما نقله السيِّد عن كتاب

(١) ينظر: التحرير الطاووسي: ٨٢ / الرقم ١١١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٧/ الرقم ٢٩١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/ الرقم ٤١١.

الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائريّ رحمه الله حرصًا منه على إبقاء عين كلمات القدماء من الرجاليين، وقد صرَّح صاحب المعالم في أوَّل التحرير بأنَّ هذه النسخة أصابها التلفُ في أكثر المواضع؛ إذ صار نسخ الكتاب بعينه متعذِّرًا ولكنَّ الظاهر من العلّامة المجلسيّ بقاء النسخة إلى عصره؛ إذْ إنَّه ذكره في عداد الكتب الموجودة عنده العلامة المجلسي التي هي مآخذ كتابه بحار الأنوار في المجلَّد الأوّل[1] منه بعنوان كتاب الرجال لأحمد بن طاووس مع بعض كتبه الآخر، ثمَّ انقطع عنَّا خبر هذه النسخة بعد عصر العلّامة المجلسيّ إلى أنْ رأيت في الفهرس المخطوط لمكتبة راجه السيِّد محمَّد مهدي في ضلع فيض آباد أنَّ فيها يوجد رجال ابن طاووس، فإنْ كان الموجود بها هذه النسخة فهو من أغلى الجوهرات، لكن تحتمل أنَّ الموجود بها هو التحرير الطاووسي المتعدِّدة نسخه، وذكر في التحرير أوائل هذا الكتاب وأواخره ونحن ننقلهما عنه، فقال السيِّد في أوَّل «حلِّ الإشكال» ما لفظه: «قد عزمت على أنْ أجمع في كتابي هذا أسماء الرجال المصنّفين وغيرهم ممَّن قيل فيه مدح أوقدح من كتب خمسة، كتاب الرجال لشيخنا أبي جعفر محمَّد بن الحسن الطوسيّ رضي الله عنه، وكتاب فهرس المصنّفين له، وكتاب اختيار الرجال من كتاب الكشِّيّ أبي عمر ومحمد بن عمر بن عبد العزيز له، وكتاب أبي الحسين أحمد بن العبّاس النجاشيّ الأسديّ، وكتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ في ذكر الضعفاء خاصّةً رحمهم الله جميعا، ناسقًا للكلّ على حروف المعجم، وكلَّما فرغت من مضمون كتاب في حرف شرعت في الآخر ضامًّا حرفًا إلى حرف منتهيًا على ذلك إلى آخر الكتاب، وبعد الفراغ من الأسماء شرعت كذلك في إثبات الكنى ونحوها من

(١) بحار الأنوار: مج١/ ٧.

الألقاب، ولي بالجميع روايات متَّصلة عدا كتاب ابن الغضائريّ، واختصَّ كتاب الاختيار من كتاب الكشِّيّ بنوعي عناء لم يحصلا في غيره»، ثم بيَّن نوعي العناء بأن أحدهما ترتيبه بحروف المعجم والآخر تحرير أسانيد المدح والقدح فيه، ولذا سمّى صاحب المعالم ما استخرجه عن هذا الكتاب من كلام الكشِّيّ بـ«التحرير الطاووسيّ»؛ لأنَّ المحرِّر له هو ابن طاووس، وقال السيِّد في آخره كما نقل عنه في التحرير الطاووسيّ ما لفظه: «كان الفراغ منه في يوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة أربع وأربعين وستمائة بالحلَّة مجاورًا لدار جدِّي الشيخ الصالح ورام ابن أبي فراس رحمه الله تعالى»[1].

وقال رحمه الله في الذريعة في بيان كتاب التحرير الطاووسيّ: إنّه لِصاحب المعالم الشيخ أبي منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد العامليّ المتوفّى سنة ١٠١١هـ، قال في أوّله بعد الخطبة: «هذا تحرير كتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشِّيّ في الرجال انتزعته من كتاب السيِّد الجليل أحمد ابن طاووس»، ومراده من كتاب السيِّد هو كتاب «حلِّ الإشكال في معرفة الرجال» الذي ألَّفه السيِّد جمال الدِّين أبو الفضائل أحمد بن موسى بن طاووس الحسنيّ المتوفّى سنة ٦٧٣هـ أخو السيِّد رضي الدين علي بن طاووس مؤلِّف الإقبال وغيره، وقد عمد السيِّد في كتابه المذكور إلى جمع ما في الأصول الخمسة الرجاليّة النجاشيّ، والفهرست، ورجال الشيخ، ورجال الضعفاء لابن الغضائريّ وكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشِّيّ، وكان السيِّد قد حرَّر كتاب الاختيار، وهذّب أخباره متنًا وسندًا، ووزّعها في طيِّ الكتاب حسب ما رتّب فيه تراجم الرجال كلٌّ في ترجمته، ولمَّا ظفر صاحب المعالم بهذا الكتاب للسيّد ابن طاووس ورآه مشرفًا على التلف، فانتزع منه

(١) الذريعة: ٧/ ٦٤/ الرقم ٣٤٦.

ما حرّره السيِّد ابن طاووس، ووزَّعه في أبواب كتابه هذا من خصوص كتاب الاختيار من كتاب الكشِّيّ، وسمَّاه بـ«التحرير الطاووسيّ». وأورد صاحب المعالم في أوَّل التحرير بعض ما ذكره السيِّد في أوَّل كتابه «حلّ الإشكال» عند ذكره الكتب الخمسة التي جمعها فيه، فقال: (من كتب خمسةٍ كتابُ الرجال لشيخنا أبي جعفر محمَّد بن الحسن الطوسيّ رضي الله عنه وكتاب فهرست المصنفين له، وكتاب اختيار الرجال من كتاب الكشِّيّ أبي عمرومحمد ابن عمر بن عبد العزيز له، وكتاب أبي الحسين أحمد بن العباس النجاشيّ الأسديّ، وكتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ في ذكر الضعفاء خاصّة -إلى قوله- ولي بالجميع روايات متّصلة عدا كتاب ابن الغضائريّ)، وكذا أورد صاحب المعالم في آخر التحرير ما أورده السيِّد في آخر كتابه من الروايات السبع التي بدأ بها الشيخ الطوسيّ في اختياره آخر تلك الروايات كتابة الإمام الهادي عليه السلام، وهي: (فاصمدا في دينكما على كلِّ مسنٍّ في حبّنا، وكلّ كثير التقدُّم في أمرنا فإنَّهم كافوكما إن شاء الله تعالى)، ثم نقل صاحب المعالم كلام السيِّد في تاريخ فراغه بعين لفظه، فقال: (كان الفراغ منه في اليوم الثالث عشر من ربيع الآخر من سنة أربع وأربعين وستمائة مجاورًا لدار الجدّ الشيخ الصالح ورّام بن أبي فراس)، ورأيت بالكاظميّة نسخةً من التحرير في كتب المرحوم السيِّد محمَّد علي السبزواريّ، ولم يكن فيها تاريخ الفراغ، وكانت عليها حواش كثيره نقلت عن خطّ المؤلّف، أمّا نسخة عصر المؤلّف فهي توجد في الخزانة الرضويّة، كما في فهرسها وهي بخطّ الشيخ موسى بن علي بن محمَّد الجبعيّ في سنة ١٠١١ هـ، الموافقة لسنة وفاة المؤلّف، ولعلّ الكاتب من تلاميذه[1].

(١) الذريعة: ٣/ ٣٨٥ / الرقم ١٣٩٠.

وذكر الشهيد الثاني رحمه الله في رسائله في إجازته لوالد البهائيّ رحمه الله طريقه إلى كتاب حلّ الإشكال فقال: «وجميعَ مصنّفاتِ ومروِيَّاتِ السيِّد الإمام العلّامةِ جمالِ الدِّين أبي الفضائل أحمدَ بنِ موسى بنِ جعفرِ بنِ طاووس الحسنيّ مصنِّف كتابِ «بُشرى المحقّقينَ في الفقهِ» ستّة مجلّداتٍ، وكتابِ ملاذ علماء الإماميَّة في الفقهِ أربعة مجلّدات، وكتاب حلِّ الإشكال في معرفة الرجال، وهذا الكتاب عندنا موجود بخطِّه المباركِ، وغيرِها من الكتب تمام اثنين وثمانين مجلَّدًا، كلُّها مِن أحْسَنِ التصانيفِ وأحقّها "قدّس الله روحه الزكيّة"»[1].

وقال القهبائيُّ رحمه الله في مجمع الرجال: «قال شيخنا ومولانا الحبر المحقّق والنّحرير المدقّق وحيد عصره وفريد دهرِه المجتهد فى العلم والعمل إن شاء الله تعالى عبد الله بن المرحوم حسين التُستريّ «سلّمه الله تعالى وأبقاه ووفّقه على ما أولاه ومتّعنا ببقائه» فى عنوان كتاب الشّيخ أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله بن إبرهيم ابن الغضائريّ رحمهما الله تعالى الموضوع لذكر الرّجال المذمومين: بسم الله الرحمن الرحيم اعلَمْ -أيّدك الله وإيّانا- إنّي لمّا وقفت على كتاب (السيِّد المعظّم الأعظم) السيِّد جمال الدِّين أحمد بن طاووس في الرجال (المسمّى بـ« حلّ الإشكال») فرأيته مشتملًا على نقل ما في كتب السلف، وقد كنت رزقت- بحمد الله تعالى- النافع من تلك الكتب، إلّا «كتاب ابن الغضائريّ»، فإنّي ما كنت سمعت له وجودًا في زماننا هذا، وكان كتاب السيِّد هذا- بخطّه الشريف- مشتملًا عليه؛ فحداني التبرّك به- مع ظنّ الانتفاع بكتاب ابن الغضائريّ- أنْ أجعله منفردًا عنه؛ راجيًا من الله الجواد الوصول إلى سبيل الرشاد، قال السيِّد المعظّم: من كتاب أبي الحسين، أحمد ابن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ، المقصور على ذكر الضعفاء، ومن ردَّ

(١) رسائل الشهيد الثاني رحمه الله: ٢ / ١١٢٠.

حديثه مـن أصحابنا على حروف المعجم. وقال في نهاية نسـخته: قلت وأنا أقـلُّ العباد وأحوجهم إلى رحمته عبد الله بن الحسـين التسـتريّ: هذا آخر ما وجدته بخطّ السـيِّد فقيه أهل البيت أحمـد بن طاووس، ناقلًا عن «كتاب ابن الغضائريّ» في كتابه الذي جمع فيه ما في كتب السلف من: كتابَي الشيخ رحمه الله، وكتاب الكشِّـيّ، وكتاب النجاشـيّ، وكتاب ابن الغضائريّ. وقال رحمه الله في آخر الكتاب: أقول أنا: إنّ أحمد بن الحسـين - على ما يظهر لي - هو ابن الحسـين ابـن عُبَيـد الله الغضائـريّ قدس سره ما. وقال فـي آخر هذا الكلام: قـال أحمد بن طاووس: هذا آخر ما نقلته مختارًا من الكتب التي بدأت بذكرها. ونقل حديثًا آخر من الكشِّـيّ، وبعد النقل قال: والحمـد لله ربّ العالمين، وصلواته على محمَّد وآله الطاهرين؛ كان الفراغ يوم ثالث عشـر من شـهر ربيع الآخر سـنة أربع وأربعين وسبعمائة (٧٤٤)»[١]. انتهى[٢].

وقال المحقّق التسـتري رحمه الله في قاموس الرجال: «أقول: قال المامقانيّ في **أحمد بن مهران**: نقل عن السـيِّد احمد بن طاووس من خطّ ابن الغضائريّ في رجاله، قال: «أحمد بن مهران، روى عنه الكلينيّ، ضعيف»؛ أي نقل صاحب التحرير الطاووسيّ والمولى عبد الله التستريّ والقهبائيّ عن خط ابن طاووس وهومن رجـال ابن الغضائريّ عن خطّه، دليل على وصول النسـخة الأصليَّة إلى ابن طاووس كانت بخطِّ ابن الغضائريّ»[٣].

---

(١) كـذا جـاء التاريـخ كتابة وعـددًا، وهو سـهو قطعًا - فـإنّ أحمد بن طاووس مات سـنة ٦٧٣هـ - إلّا أن يكـون هذا التاريخ لبعض النسـخ المنقول عنها، وقـد ورد هذا التاريخ نفسه في نسخة السيّد حسن الصدر أيضًا.

(٢) مجمع الرجال: ١/ ١٠.

(٣) قاموس الرجال: ١/ ٤٤١.

«الطعن الثاني»

الطعن الثاني: أنّه متيقّن عدم انتساب الكتاب الموجود إلى ابن الغضائريّ رحمه الله، وكونه مجعولًا من أعداء المذهب أو المقصِّرة من الشيعة.

نسب ذلك إلى العلَّامة آقابزرك الطهرانيّ رحمه الله في الذريعة في بيان رجال ابن الغضائريّ المعبّر عنه بالضعفاء، قال بعد كلام له: «إنَّ نسبة كتاب الضعفاء هذا إلى ابن الغضائريّ المشهور الذي هو من شيوخ الطائفة ومن مشائخ الشيخ النجاشيّ إجحافٌ في حقِّه عظيم، وهو أجلُّ من أن يقتحم في هتك أساطين الدِّين حتَّى لا يفلت من جرحه أحد من هؤلاء المشاهير بالتقوى والعفاف والصلاح، فالظاهر أنَّ المؤلّف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة، وكان يريد الوقيعة فيهم بكلِّ حيلة ووجه، فألّف هذا الكتاب وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائريّ تمويهًا ليقبل عنه جميع ما أراد إثباته من الوقائع والقبائح والله أعلم... ثمَّ قال: لعلَّ كتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائريّ يكون خير قائمة تشتملُ على أسماء هؤلاء المخرجين من قم، وهُم من أعاظم الشيعة فلا يصحُّ تسميتهم بالغلاة، بل الصحيح تسمية أشاعرة قم بالمقصّرين، كما فعل المفيد في شرح اعتقادات الصدوق»[1].

وفي الذريعة في بيان النوادر للحسين (الحسن) بن عبد الله بن سهل السعديّ قال: «صاحب كتاب الإمامة ذكرهما النجاشيّ رحمه الله وذكر فهرس أبواب كتاب له في ص ٣١- ٣٣، ورميَ بالغلوِّ، وقال الكشِّيّ: إنَّ الحسين بن عبد الله القمّي أخرج من قم في وقت كانوا يُخرجون كلّ من اتّهموه بالغلوِّ،

(١) الذريعة: ١٠/ ٨٨ / الرقم ١٦٤.

لكنَّ هـذا الإخراج لا يجرحـه؛ لأنّه ليس بأعظم من إخـراج البرقيّ صاحب المحاسـن والنوادر فشـيوخ هؤلاء الأشـاعرة كانوا متعاطفين مـع الخلفاء، ولا يقبلـون أن لا إكـرام إلَّا بالتقوى ولعلَّ كتاب الضعفاء المنسـوب إلى ابن الغضائريّ يكون خيرَ قائمةٍ تشتملُ على أسماء هؤلاء المخرجين من قم وهُم من أعاظم الشيعة، فلا يصحُّ تسميتُهم بالغلاة، بل الصحيح تسمية أشاعرة قم بالمقصّرين، كما فعل المفيد في شرح اعتقادات الصدوق»[1].

وفـي الذريعـة في بيـان النـوادر لمحمد بـن أورمـة القمّي قـال: «اتّهمه الأشاعرة بقم بالغلوودسّـوا من يفتك به، فوجده يصلّي ليلة فتوقّف عنه. كذا ذكره النجاشـيّ واعترف بذلك حتّى في كتاب الضعفاء الذي ألّفه المقصّرون لتجريـح العلمـاء بالغلوِّ، وقد أخرجوا من قمّ جماعـات من العلماء، كما في أحوال الحسين بن عبد الله من الكشِّيّ»[2].

وفـي الذريعـة فـي بيان النوادر لسـعد بـن عبد الله بـن أبي خلـف القمّي الأشـعريّ قال: «سـمع الحديث من العامّة، ولقي وجوههم ذكره النجاشيّ، وقال: له خمسـة كتب موافق الشـيعة ونقل عن بعض الأصحاب أنَّ لقاءه مع العسـكريِّ حكاية موضوعة، وله الردُّ على المحمّديّة والجعفريّة ومرَّ له الردُّ على الغلاة، ومات ٢٩٩ هـ، ويظهر أنَّه كان ممَّن سمَّاهم المفيد بالمقصِّرين، وهم المتظاهرون بالتشـيُّع والمتسـتِّرون بعدائهم للغـلاة والذين لفَّقوا كتاب الضعفاء لجرح علماء الشـيعة، ونسبوه إلى ابن الغضائريّ أحمد بن الحسين ابن عُبَيد الله بن إبراهيم الغضائريّ أبي الحسين»[3].

(١) الذريعة: ٢٤/ ٣٢٩/ الرقم ١٧٢٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٤/ ٣٣٨/ الرقم ١٧٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤/ ٣٣١/ الرقم ١٧٣٩.

«الجواب عن الطعن الثاني»

ويردُّ عليه بوجوه:

أوّلًا: أنَّـه دعوى لا دليل عليه، بل عرفت في الردّ على الطعن الأوّل صحّة انتساب الرجال إلى ابن الغضائريّ ﵀ فإنَّ ما ذكره في الرجال موجود في كتب رجال النجاشيّ ﵀ والسيِّد أحمد بن طاووس ﵀ والعلّامة الحلِّي ﵀ وابن داود الحلّـيّ ﵀ أيضًا، فإنْ كان وجود هذه التضعيفـات دليلًا على جعله واختلاقه فيلزم القول باختلاق جميع تلك الكتب، ولا سـيّما رجال النجاشـيّ ﵀، ولا يقـول به القائل قطعًا، إنَّمـا يُحْتَمل الدسّ فيه -إنْ ثبـت ذلك- فيما ليس في رجال النجاشـيّ ﵀ والسـيِّد أحمد بن طاووس ﵀، العلَّامة ﵀ وابن داود ﵀، ولا يخفـى أنّ الـدسَّ لا يسـقط الكتاب عـن الحجّية والاعتبـار، بل يقتضي تهذيبـه بمقتضـى قاعدة التبعيض فـي الحجّيَّة، وهي قاعدة مطّـردة عند أهل التحقيق في التراث، ولا يمكن قبولُ عدم اطّلاع العلّامة الطهراني ﵀ عليها.

وثانيًـا: أنّ كلامـه متناقـضٌ فيدَّعي تـارةً أنَّـه مختلق من أعـداء المذهب ومعاندي علماء الشيعة، وأخرى أنّه مختلقٌ من علماء الشيعة من أشاعرة قم، فيصفهم بالمقصّرة والمتعاطفين مع حكومة بني العبّاس ضدَّ الشيعة، وهوكما تـرى تهمةٌ عظيمةٌ وإهانـة كبيرةٌ لكبار فقهاء الشـيعة وحملـة أخبار الأئمَّة ﵈ الذين نشروا علمهم في البلاد والآفاق والذين قاموا في وجه الطغاة والغلاة، وهذّبوا الأخبار من دنس جعلهم ودسّـهم، ثمّ إنّه أهان بأبشـع وجه لشخصيّة كبيرة مثل سعد بن عبد الله الأشعريّ «رضوان الله تعالى عليه» الذي كان وجه الشـيعة فـي زمانه، واتَّهمه بالانتمـاء إلى العامّة، فوقع بالنتيجة في الإشـكال

نفسه، ولا يقبل القلب صدور مثل هذه المواقف السيِّئة والمسيئة عن شخص مثل العلّامة الطهرانيّ رحمه الله عَلَم التحقيق والأدب.

وثالثًا: والذي يثلج الصدر هو ما عرفت مذهب العلّامة الطهراني رحمه الله في نسبة الكتاب إلى المؤلّف واعتباره، فإنَّه أورد عليه بالطعن الأوَّل، واستدلَّ عليه بوجوه تمَّ الجواب عنها، وأمّا هذا الطعن فهو مجعول ومختلقٌ ومنسوبٌ إليه من ابنه عليّ نقلي المنزويّ الذي اؤتمن على مخطوط الذريعة لطبعه في إيران، فَدَسَّ في خطّ أبيه بما ليس منه، ولا أثر من هذا الطعن، وكثير ما مثله من المواقف والمطالب العجيبة في مخطوطة الذريعة، وهذا من عجائب الدهر أنَّ كتاب ابن الغضائريّ يطعن بالجعل والدسِّ دفاعًا عن رجال الشيعة وتراثهم بجعل الطاعن نفسِه ودسِّه في أهمِّ كتب فهرسة تراث الشيعة الذي لا بدَّ من إتقانه بحيث يطمئن النفس بضبطه، فلا عجب أن اشتبه به بعضُ من تأخّر منه؛ منهم السيِّد الخوئيّ رحمه الله في معجم رجال الحديث[1]، والشيخ موسى الزنجانيّ رحمه الله في الجامع في الرجال[2]، والشيخ جعفر السبحانيّ في كلّيّات في علم الرجال[3] وغيرهم، فنسبوا الطعن المذكور بما لها من النقوض والتناقضات إلى العلّامة الطهرانيِّ رحمه الله، ولكن التفت إليه السيِّد الجلاليُّ في مقدَّمة تحقيقه لرجال ابن الغضائريّ المطبوع، فقال: وأمَّا كون المؤلّف «بعض أعداء المذهب» فهذا من خيالات بعض المتطفّلين على الفنِّ، ممّن لا خبرة له بالتراث، ولا بالرجال، ولا بالمناهج. وأراد ببعض المتطفّلين علي نقي المنزوي ابن العلّامة الطهرانيِّ رحمه الله الذي كانت

(١) ينظر: معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥.

(٢) ينظر: الجامع في الرجال: ١ / ٢٥٦.

(٣) ينظر: كلّيات في علم الرجال: ٨٩.

لـه الانتمـاءات الشـيوعيّة أيضًا، فأدخل فيه مـا ليس في خطّ أبيـه المحفوظ في مخزونة مجلس الشـورى الإسـلاميّ في إيران، ونحن بعـد الرجوع إلى المخطوطـة والتصفّح والتتبُّع فيها في المقام وغيره وجدنا صحَّة قولِ السـيِّد محمَّـد رضا الجلالي وكثرة تصرّفات وتخلّفات علي نقي المنزوي في كتاب الذريعة، جاء في الصفحة الأولى من النسخة الأصلية المسوّدة بخطّ المؤلِّف المخزونة بالرقم ٢٠٦٩٦٨: «هذه مسـوَّدة الذريعة إلى كتب الشـيعة شرّعت فيه يوم دحوالأرض سنة ١٣٢٩ والمبيَّضة منه بحمده تعالى مهذّب مرتَّب في الثواني والثوالث وهكذا، وقد خرج منه سـتّة مجلّدات كبار إلى سنة ١٣٣٥. الحـاج محمَّد محسـن بن علـي المدعوبآقابزرك الطهرانـيّ». وجاء في آخر الورقـة مـن المبيّضة بخطّ ابن المؤلّـف بالقلم الجافّ اللـون الأزرق هكذا: باكنويـس آخريـن مجلد ذريعه (ششـم خطّي) روز يكشـنبه ١٦ آبان ١٣٥٥ هجـرى شمسـى در كتابخانه باستانشناسـى (دكتر افشـار) در تجريش بايان يافت بدست فرزند مؤلّف علي نقى منزوى.

ولـم يطبـع مـن الذريعة فـي حيـاة المؤلّف رحمه الله وتحـت إشـرافه إلَّا ثلاثة مجلَّدات، والبقيّة طُبعت بإشـراف ابنه الأكبر عليّ نقي المنزويّ ومعونة أخيه أحمد، وهوالذي أضاف فيه أوأنقص منه، واعترف بذلك في مجلَّة نشرية كتاب گلزار الرقم ١ المطبوع في ربيع سنة ١٣٩٥هـ ش، في حوار مفتوح معه حول كيفيَّـة طبع الذريعة في حياة المؤلِّف وبعدهـا، فقال: طبع منه ثلاثة مجلَّدات في النجف الأشـرف في حياة المؤلِّف رحمه الله في سنين ١٩٣٦ و١٩٣٧و١٩٣٨ ميـلادي، وتوقّف عمل طبعه لبدء الحرب العالمية الثانية، فأرسـلني المؤلِّف أنا عليّ نقي وأخي أحمد إلى إيران مع مبيَّضة الذريعة في ٦ مجلَّدات لتكميل الطبع فـي طهران، وكنَّا نرسـل الكتاب إلى المطبعة بعـد التصحيح والكتابة

وتجديد النظر، ويعترف بأنَّه أضاف مسألة الجزيرة الخضراء إلى الكتاب ويقول: أنا أفتخر بذلك على الرغم من اعتراض جمع لي؛ لأني تعلَّمتها من أبي، وكذلك كثير من المسائل الأخر أضفت إلى الكتاب وأفتخر بذلك، ثمَّ قال: إنَّ الذريعة لم يكن بهذا الشكل، فإنْ لم يحمل على تزكية النفس أقول أنا والأخ أحمد أحييناه وجعلناه ٢٩ مجلَّدًا. ويصف المنتقدين والمعترضين بالحسود الحقود المرتجع فكريًّا!. وقال: قد أُجْبِرْنا لأجل كثرة الاعتراضات على حذف كتب الكسرويّ الشيوعيّ التي أدخلناها سابقًا في مجلّدات ١٠ و١١ و١٢، وكان الوالد مطّلعًا عليه. وعلى حذف كلمة (رضي الله عنه) التي وضعتها أنا عقيب اسم عمر وعثمان من غير اطلاع الوالد، فاعترض عليَّ أخي أحمد فحذفتها، وقال أيضًا: صرفت وقتا كثيرًا على المجلد٢٤ بخصوصه، ولم يكن الوالد في قيد الحياة آنذاك... إلخ.

وعلى أيِّ تقدير: إنَّ هذه الطعون المسجّلة بالأرقام ١٦٤ و١٧٢٨ و١٧٣٩ و١٧٩٠ في الذريعة المطبوع، ليست في مبيّضة النسخة المخطوطة بخطِّ المؤلّف ولا في مستدركاتها، أمّا الأرقام ١٦٤ و١٧٩٠ فليس منهما عين ولا أثر في النسخة المبيَّضة بخطّ المؤلِّف رحمه الله المخزونة في مجلس الشورى الإسلامي ج٣ ص٢٥٥ الرقم ٩١٣٤٤ وج ٧ ص ١٨١ الرقم ٢٠٦٩٦٧ وكانا من إضافة المنزوي بكاملهما، وليسا أيضًا في النسخة المتعلّقة بالمستدركات والإضافات بخطّ المؤلف المخزونة في مجلس الشورى الإسلاميّ بالرقم ٢٠٦٩٦٩. أمَّا الأرقام ١٧٢٨ و١٧٣٩: فليست في النسخة الأصليَّة بخطّ المؤلّف المخزونة في مجلس الشورى الإسلاميّ ج٧ ص ٩٦ الرقم ٢٠٦٩٦٧ التراجم المذكورة إنَّما الموجود هكذا: كتاب النوادر للحسين بن عُبَيد الله السعديّ يرويه عنه محمَّد بن يحيى (جش)... ثم قال: كتاب النوادر

لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ الشيخ الثقة المتوفَّى سنة إحدى وثلاثمائة أوتسع وتسعين ومائتين يروي ابن قولويه عن أبيه وأخيه عنه... بإسناده إلى ابن قولويه. انتهى. والبقيَّة غير موجودة، وليست هذه الإضافات في النسخة المتعلِّقة بالمستدركات والإضافات أيضًا.

وقال السيِّد محمَّد رضا الجلاليّ في مقال له باسم «إنقاذ كتاب الذريعة ممَّا أدرج فيه من الأخطاء والتصرفات الشنيعة» طبع في مجلّة تراثنا في المحرَّم وجمادى الثانية ١٤٢٩، بعد البسملة والحمد والثناء ما هو ملخّصه: «إنّ كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة تأليف العلاّمة الحجَّة شيخنا الإمام محمَّد مُحسن الشهير بالشيخ آقا بُزرك الطهرانيّ (١٢٩٣-١٣٨٩ هـ) هي الموسوعة الكبرى المعتمَدة لدى الباحثين والدارسين والعلماء والمحقّقين في العالم، لمعرفة ما يمتّ إلى الشيعة والتشيُّع من الآثار المكتوبة، بالإضافة إلى جامعيّتها وسعة الرُقعة الزمنيَّة التي غطّتها منذ طلوع شمس الإسلام وحتَّى عام (١٣٧٧ هـ) تمتازُ بأنّها رُصّفَتْ بيد أكبر خبيرٍ أمينٍ، وثقةٍ عدلٍ، وعالمٍ نحريرٍ من أعلام الطائفة نفسها. وليس قصدنا هُنا التعريف بالكتاب والمؤلّف، فهما من الشُهرة والمعروفيَّة بما لا يحتاج معهما إلى المزيد، ولا تُضفي كلماتُ التمجيد على حقيقتهما وعظمتهما بشيءٍ جديد، ويكفي عن ذلك كلِّه اعترافُ الخبراء من أهل الشرق والغرب لهما بما ليس عليه مزيد. والمهمُّ الذي قصدنا هُنا ذكره هوأنَّه بدأ العمل في طبع الكتاب في مطبعة خاصَّة، فطبع الجزأين الأوَّل والثاني سنة (١٣٥٥ هـ) هناك، وكان لظهور الكتاب دلالته الواضحة على مدى ما بذله من جهدٍ وما قام به من تتبّعٍ واسع ومثابرةٍ مع التحقيق والضبط والتأكُّد من المعلومات وتوثيقها. وكذلك الحال مع ظهور الجزءين الثالث عشر والرابع عشر من الكتاب

الذي أشرف على طبعهما المؤلِّفُ نفسُهُ، ثمَّ أوعز إلى العلَّامة الحجَّة المحقّق السيِّد محمَّد صادق بحر العلوم القيام بإتمامهما، فطبعا في النجف على التوالي سنة(١٣٧٨ و١٣٨١ هـ) فهذه الأجزاء التي طُبِعَت على يد المؤلّف؛ وبإشرافه المباشر، هي نماذجُ من عمله العظيم بما فيه من الدلالات المذكورة. لكن ومع كلّ الأسف اضطرّ المؤلّف إلى إيكال أمر طباعة الكتاب إلى أولاده الذين كانوا في طهران، ليُطبَع هُناك بعيدًا عن إشراف المؤلّف نفسه، فطُبعت باقي الأجزاء هناك، وبعمل(عليّ نقي منزوي، وأحمد منزوي)، ولوكانا يلتزمان بطبع ما جاء في نسخة الشيخ المؤلّف وما كتبه بخطه فقط ولم يتصرّفا فيه بالزيادة والنقصان لكانت خدمةً رائعةً للعلم والعلماءوللكِتاب. ولكنّهما -مع كلّ الأسف- تجاوزا قواعدَ الأمانةِ المقرّرة والمعروفة عندَ من يقوم بمثل عملهما بالالتزام بالمراجعة والتصحيح المطبعيّ للكتب، فلم يُحافظا على نصّ الشيخ، وتدخّلا في عباراته بالزيادة والنقصان وأدرجا ما عَنَّ لهُما من أنظارٍ وآراء في متنِ الكتابِ من دُون تمييز وتعيين، ولم يجعلا مثلَ ذلك في الهوامش كما هوالمتعارف لمراجعي الكتب، وكذلك تصرَّفا في إملاء الكتاب ونثره، وغيّرا ما التزم به المؤلّف من ألقابٍ وأوصافٍ وتعاريفَ للمؤلّفين والأعلام، ممّا لم يَرُقْ لهما، ولم يلتزما بالأعراف والقوانين المتداولة في تحقيق أعمال الآخرين. والشيخ المؤلّف الطهرانيّ لم يتمكّنْ من صدِّهما عن ذلك:

أوّلًا: لضعفهِ عن المُتابعة جِسميّا، بعدَ أن تجاوزَ الثمانين من العمر، مع بعده عن بلاد إيران حيث يُطبَع الكتاب.

ثانيًا: إنّه كان يتغاضى عن ذلك هادفًا إلى إتمام طباعة الكتاب، رغبةً في صدوره في عصره، خوفًا من أداء التأخير إلى عدم طبع الكتاب.

ثالثًا: إنّه كان يقفُ على أمرٍ واقعٍ لا حيلة له في تغييره، مع تأكيده المستمرِّ على فصل ما يكتبه المصحّحون والطابعون عن المتون، وجعلها في الهوامش، لكن من دون جدوى !كما كان الشيخ يعترضُ على ما يراه من التجاوزات، لكنَّ الطابعين كانوا يَعِدُونه بالإصلاح والاستدراك، ولا يَفُونَ !وقد قامَ هوبإصلاح ما يراه في نسخته الخاصّة، وأعدَّ مستدركًا على جميع الكتاب يتلافى فيه بعضَ تلك الأمور. كما كان يحثُّ تلامذتَهُ ومن يعرفُ من الفُضلاء على القيام بما يجبُ من الإصلاح والاستدراك، وكتبَ بذلك تصريحًا هذا نصُّه:

بسم الله الرحمن الرحيم. قد شرعتُ في تأليف هذا الفهرس يومَ دَحْوالأرض، الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٢٩ لكنَّه لم يكن مرتّبًا إلّا بالنسبة إلى الحرف الأوَّل، فشرعتُ في ترتيبه كذلك في هذه النسخة في أوائل سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة وألف، وقد كمل ترتيبُه كذلك في ستّة مجلّدات، وهذا المجلَّد أوَّل الستّة، وأبقيتُ البياضات للإلحاقات، راجيًا ممَّن يلحقني أن يُلحِق ما فاتَ منِّي كاملًا في محلِّه، ويتمِّم هذا الكتاب بقدر وُسْعِه واطِّلاعه، ويجعل له خطبةً وديباجةً يذكرُ فيها اسمه الشريف إنْ شاء الله تعالى، فإنَّ روحي بذلك راضيةٌ، وأنا على هذا العمل متشكِّر، نسأل الله حسنَ النيّةِ والعاقبةِ والمغفرةَ لي ولوالديَّ ولمن شاركني في هذه الخدمة. وأنا المؤلّف الكاتب الجاني المسيئ محمَّد مُحسن الشريف المدعو بآقا بُزُرك ابن الحاجّ عليّ بن محمَّد رضا ابن الحاجّ محمَّد مُحسن الطهراني طبعت صورة هذا النصّ في مجموعة نسخه پژوهی دفتر یکم ص ٥٩٦.

إنَّ مثل هذا النصِّ يدعوالواقف عليه إلى القيام بتكميل عمل المؤلّف والاستدراك عليه ومتابعة العمل فيه تلبيةً لرغبته وإسهامًا في إقامة هذا الصرح العظيم، ولذلك قامَ كثيرٌ من تلامذة المؤلِّف ومريديه من أهل فنِّ الفهرسة

والمعتنين بها، وكذلك المهتمّين بالتراث الشيعيّ بالاستدراك عليه، لكن أولاده (أحمد منزوي، وعلي نقي منزوي) استغلّا إرادة الشيخ تلك ليعبثا بالكتاب، ويتصرَّفا فيه بما يشينُ ولا يزينُ، وفي بعض ما قاما به ما شوّه سمعة المؤلّف البريء، ولعلّ القارئ اللبيب يتمكّنُ من الوقوف على ما نقول بنظرةٍ عابرةٍ في صفحات ما طبعاه من مجلَّدات الكتاب، ولوقاس أحدٌ ما طبعاه معَ ما طُبعَ بإشراف المؤلّف، وهوالمجلّدات (١ و٢ و١٣ و١٤) كما سبق، لوجد الفرق واضحًا والتمييز ممكنًا وسهلًا، وكنتُ خلال مراجعاتي الكثيرة أقف على بعض العبارات ممّا لا يمكن تصحيح مضمونها بوجهٍ من الوجوه! فتستوقفني، ونظرًا لِمَا أعرفه من دقَّة الشيخ الطهرانيّ وورعه وتقواه وعلمه وفضله ووثاقته، فلا يكون ما في المطبوع متناسبًا مع ما عليه الشيخ من صفات وسيرة، وقد عرضتُ بعض ذلك الهاجس على العلَّامة الفقيد (السيِّد عبد العزيز) الطباطبائيّ رحمه الله، فقال لي بصراحة: «إنّه من تصرّفات المنزوي! فإنَّه كان يتدخّل في كتب الشيخ، وكذلك أخبرنا صديقنا العلَّامة الحسينيّ الأشكوريّ بأنّ المنزويّ قال له بكلِّ صراحة: إنَّه يتصرَّف في كتب والده بالزيادة والنقصان، وبذلك يتحمّل هذان الولدان (أحمد منزويّ، وعليّ نقي منزويّ) مسؤوليّة ما في كتاب الذريعة من أوهام وتصوّرات باطلة، مضافًا إلى الأغلاط الإملائيّة والإعرابيّة، والتعبيرات الناقصة والهزيلة، ممّا نربأ بالمؤلّف وعلمه وفضله أنْ تصدر من قلمه الشريف، وكذلك لم نجد من تنبّهَ إلى هذا الأمر الخطير أونبّهَ عليه! ويزيد الأمر خُطُورةً إذا لاحظنا تداوُلَ الكتاب منذُ صُدُوره حتّى اليوم مع هذا الوضع المُزري، مضافًا إلى تكرُّر طباعته بالتصوير(الأوفست) لعدّة مرّات! وكذلك نزوله على ألواح البرامج الكمبيوتريَّة من الطبعة نفسها، مع تلك الإشكالات.

ولنعرضْ هُنا مثالًا واحدًا من تلك التصرّفات، وهو من أخطرها، وقد وقفنا عليه خلال عملنا في كتابنا عن (سعد بن عبد الله الأشعريّ القمّيّ: حياته ونشاطه العلميّ)؛ إذْ تحدّثنا عن مؤلّفاته بتفصيل، ومنها كتابه النوادر الذي ذكره له الشيخ النجاشيّ وأسند إليه.

فقد عُنونَ في كتاب الذريعة في حرف النون، في الجزء ٢٤ الصفحة ٣٣١ من المطبوع المكتوب عليه (نقّحه ابن المؤلّف الدكتور عليّ نقي المنزويّ) من الطبعة الأولى في المطبعة الإسلاميَّة طهران (١٣٩٨هـ) ما هذا نصه ١٧٣: النوادر لسعد بن عبد الله ابن أبي خلف القميّ الاشعريّ، قم ٣٦ و٥٣ ب، سمع الحديث من العامّة، ولقي وجوههم، ذكره النجاشيّ وقال: له خمسة كتب موافق الشيعة، ونقل عن بعض الأصحاب أنّ لقاءَهُ معَ العسكريّ حكايةٌ موضوعةٌ، وله (الردّ على المحمّدية والجعفرية) ومَرَّ له: (الردّ على الغلاة) ومات ٢٩٩.

ويظهر أنّه كان ممّن سمّاهم المفيد بالمقصّرين، وهم: المتظاهرون بالتشيّع، والمتستّرون بعدائهم للغُلاة، والذين لَفَّقوا كتاب الضُعفاء لجرح علماء الشيعة، ونسبوهُ إلى ابن الغضائريّ (ذ ٤: ٢٨٨ ٢٩٠) و(١٠: ٨٨) كما مرّ في قم ١٦٧١ و١٧٢٨. وقد يُنسب إليه فرق الشيعة للنوبختي، ومرَّ تبويب النوادر ذ = ٣: ٣٢٧» انتهى ما في المطبوع.

إنّ من يقرأ هذا النصّ، ولم يكن يعرف شخصيّة (سعد بن عبد الله القمّيّ الأشعريّ) ولا مكانته في الطائفة، ولا كثرة رواياته وآثاره في التراث الفقهيّ والعقديّ والحديثيّ عند الشيعة الإماميَّة، إنَّ من يقرأ هذا النصّ تحصل لديه القناعة التامّة بأنّ كاتب هذا النصّ سيّئ الظنّ بسعد الأشعريّ، وأنّه يتّهمُهُ بِتُهَمٍ عديدةٍ على أثر أنّه لا يعتقدُ بكونه شيعيًّا واقعًا، وأنّه يستدلّ

بكلماته هذه على ذلك، وهي:

١. أنّ سعدًا سمع الحديث من العامّة ولقي وجوههم. وهذا وإنْ لم يكنْ لوحده دليلًا على شيء سيّئ؛ إلّا أنَّ ضَمَّه إلى ما يليه من التهم يُشير إلى فرض كونه من العامَّة.

٢. أنّ النجاشيّ قال: لهُ خمسةُ كتب تُوافق الشيعةَ، وكأنَّه يوحي إلى أنّه عامِّيٌّ لكون هذه الخمسة فقط من كتبه تُوافق الشيعة.

٣. أنّ النجاشيَّ نقل عن بعض الأصحاب: إنّ لقاءه للعسكريّ حكايةٌ موضوعةٌ.

٤. وأنّ له كتاب الردّ على المحمّديّة والجعفريّة، وله الردُّ على الغُلاة.

٥. (ويظهر) أنّه كان ممّن سمّاهم المفيدُ بالمقصّرين.

٦. وأنّه من المتظاهرين بالتشيُّع.

٧. وأنّه من المتستّرين بعدائهم للغُلاة.

٨. وأنّه من الذين لفّقوا وضع كتاب الضُعفاء لجرح علماء الشيعة ونسبوه إلى ابن الغضائريّ، وأرجع إلى الذريعة (٤/ ٢٨٨ - ٢٩٠) و(١٠/ ٨٨).

٩. وينسب إليه فرق الشيعة للنوبختي.

إنّ من يقرأ هذه الأُمور، ويرى أنَّ سعدًا كان يلتزمها أومتّهمًا بها، لا بدَّ أنْ يُسيءَ الظنَّ بهِ، ويراهُ شخصيَّة غيرَ شيعيّة، بل هومن أعداءالشيعة، وهويُحاول التلبُّس بالتشيُّع لضرب الغُلاة وسائر فرقهم، مع نسبة الوضع إليه ونسبة التقصير بلوازمه إليه. هذا مجمل ما يُوحيه النصُّ الوارد في المطبوع من الذريعة.

بينما من يقرأ ترجمة سعد بن عبد الله ابن أبي خلف القمّيّ الأشعريّ عند

علماء الطائفة وعند علماء الرجال منهم خاصَّة، كالشيخ الطوسيّ، يجد أمرًا مخالفًا لذلك وتمامًا بالعكس.

فهذا الشيخ الطوسيّ يقول في الفهرست: سعد بن عبد الله القمّيّ يكنّى أبا القاسم: جليلُ القدر واسعُ الأخبار، كثيرُ التصانيف... وذكر من كتبه أحد عشر كتابًا.

وأمّا الشيخ النجاشيّ فقد ذكر في ترجمته قوله: سعدُ بن عبد الله ابن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ أبو القاسم، شيخُ هذه الطائفة وفقيهُها ووجهُها، كان سمعَ من حديث العامَّة شيئًا كثيرًا، وسافر في طلب الحديث، ولقيَ من وُجوههم الحسنَ بن عرفة، ومحمّد بن عبد الملك الدقيقيّ، وأبا حاتم الرازيّ، وعبّاس الترقفي. ولقيَ مولانا أبا محمَّد عليه السلام، ورأيتُ بعض أصحابنا يضعّفون لقاءَه لأبي محمَّد عليه السلام، ويقولون: هذه حكايةٌ موضوعةٌ عليه، والله أعلم. ثمّ قال النجاشيّ -بعد ذكر أبيه عبد الله- ما نصّه: وصنّفَ سعدٌ كتبًا كثيرةً، وقع إلينا منها:.. فذكر سبعةً وعشرين كتابًا.

فالذي يقف على هذه النصوص من أعيان أهل فنِّ الرجال في الطائفة في حقّ سعد، يعلمُ بالقطع أنَّ ما جاء في كلام ذلك الكاتب باطلٌ، وبعيدٌ عن الحقيقة. ونحنُ نربأ بالشيخ الطهرانيّ مؤلّف الذريعة أن يكتبَ عن سعدٍ مثل ذلك الكلام الباطل، ويتجاوز كلمات الأعلام الخُبراء أولئك، فإنّ ثقتنا التامَّة بشيخنا الطهرانيّ، وهو شيخُ مشايخ الحديث في القرن الرابع عشر، وشيخ إجازتنا وإجازة المئات من علماء الطائفة في عصرنا، وكذلك معرفتنا المباشرة بعدالته وورعه وتقواه، وحرصه على حفظ تراث الطائفة، وتعظيم رجالها، كلُّ ذلك يدعونا إلى اليقين بعدم صحَّة نسبة ذلك المطبوع في الذريعة إلى سماحته.

وقد وقع في روعي -بتوفيقٍ من الله وفضلٍ- أمرٌ مهمٌّ في مجال التوثّق من نسبة النصوص، وهو مراجعة النسخة الأُمّ، والأصل الذي بخطّ المؤلّف صاحب الذريعة للتأكُّد من صحَّة النصّ المطبوع وعدمه؟ ومن حسن الحظِّ أنّي وقفت على صورةٍ من نسخة الأصل بخطّ الشيخ الطهرانيّ، وهي لتمام كتاب الذريعة. كما وقفت على نسخة أخرى منقولة عن خطِّ صاحب الذريعة، كتبها سماحة العلّامة المحقّق الثبت الحجَّة المرحوم صديقنا السيِّد عبد العزيز الطباطبائي اليزديّ (المتوفّى ١٤١٦ هـ) قدّس الله روحه الذي قام بكتابة قسم من الذريعة كما سبق، ونسخته محفوظة في مكتبته العامرة في قُم المقدّسة. وبعد مراجعة هاتين النسختين، وقفتُ على الحقيقة المُذهلة الآتية: إنّ الشيخ الطهرانيّ، في أصل نسخته، وفي حرف النون، وتحت عنوان النوادر أثبت ما نصّه: كتاب النوادر لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ، الشيخ الثقة، المتوفّى (٣٠١ أو٢٩٩ هـ) يروي ابن قولويه عن أبيه وأخيه به، و(جش) بإسناده إلى ابن قولويه. صورة نسخة مخطوطة الأصل بخطِّ الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ رحمه الله. وكذلك جاء النصّ في نسخة السيِّد الطباطبائي تمامًا. صورة نسخة الذريعة بخطِّ المحقّق الطباطبائيّ رحمه الله.

هذا تمام ما في نصّ المؤلّف الطهرانيّ، ولا أثرَ لِمَا في المطبوع فيه أصلًا وفرعًا، وبهذا ثبتتْ براءةُ ساحة سماحة الشيخ الطهرانيّ من كلِّ ما في نصِّ المطبوع من التهم والتّرهات، كما اتضح مدى ما اقترفه (المنزويّ) من الاعتداء على الذريعة وعلى مؤلّفها العظيم، وما فعله من الخيانة والجرأة على العلم والعلماء، بدعوى تنقيح الكتاب.

هذا، عدا ما ألّفهُ بخياله الواهي الباطل من التُهم والدعاوي الخاوية على شخص المحدّث الأقدم سعد بن عبد الله الأشعريّ القميّ رحمه الله، ولا بدّ من

بيان بطلان تلك المزاعم والأوهام جميعًا، ليتبيّن للقرَّاء الكرام.. إلى أنْ قال: وبعد ظهور بطلان هذه المزاعم التي كدَّسها منزوي وأدرجها في متن كتاب الذريعة نقول له: إذا كان سعدٌ بهذه المنزلة عندك، وهو صاحب هذه البلايا في رأيك، فلماذا أدخلتَ كتابه النوادر وسائر كتبه في موسوعة الذريعة التي هي في تصانيف الشيعة، فكان الواجب وأنت تنقّح الكتاب أنْ تحذف هذا وأمثاله، ولا ترقّم لكتابه في عداد كتب الشيعة، أوأنْ تصرِّح بواضح العبارة بعدم كونها من كتب الشيعة !وبعد هذا كلِّه تبيّن أنّ القائمين على طبع كتاب الذريعة في طهران، قد قاموا بتجاوزات شنيعة على الكتاب وعلى مؤلّفه، فهم قاموا بالآتي:

١. إثبات ما لم يكتبه صاحب الذريعة، من دون أدنى إشارةٍ إلى كون النصِّ الوارد هو لهم، وليس لصاحب الذريعة.

٢. إغفال نصِّ صاحب الذريعة وحذفه كليًّا، أوجزئيًّا أحيانًا من دون إشارة إلى ذلك.

٣. محاولة الإرجاع إلى مواضع من الذريعة، للإيهام إلى توثيق ما كتبوه، مع عدم أدنى ارتباطٍ لتلك المواضع بما كتبها صاحب الذريعة. وهذه الأُمور كلّها تعدُّ في عُرف العُلماء ومحقّقي النصوص خيانةً لا تغتفر. لكن -ومع كلّ الأسف- هذا هوالواقع الذي بُلينا به في هذا العصر، وبليتْ به عيون تراثنا العزيز، فيعبثُ به الجاهلون والتجّار الطامعون، بأسماء رنَّانة، وبعناوين التحقيق والتصحيح، ممَّا ليس إلَّا التخفيق والتغليط. والعجب أن ذلك يتمّ باسم مؤسَّسات ضخمة ذات عناوين فخمة وليس ما ينتجون إلَّا إمائةً وقتلًا وفضيحةً واتهامًا للعلم والدين. نسأل الله أنْ يحفظَ ديننا وتراثه من أيدي العابثين، وأن يوفق رجال العلم

والدين للقيام بنهضة كبرى لتلافي ما يقع من ذلك، إنَّه الموفّقُ والمُعينُ.

وبالنسبة إلى كتاب الذريعة العظيم فإنّي أهيبُ بتلامذة الإمام الطهرانيّ وأحبّائهِ ومَن يَمُتُّ إليه بصلة المودَّة والعلم والتعظيم أن يهبّوا لتلافي ما أفسده أُولئك الطابعون، وأنْ يقفوا أمامَ هذا الضياع لأكبر موسوعةٍ علميّة، هيَ من مفاخر العصر، وأن يذبُّوا عنه هذا الركام من التصرّفات البشعة الشانية لوجهه الناصع، ويقوموا بتحقيقه من جديد اعتمادًا على نسخة الأصل المخطوطة بخطّ الشيخ الطهرانيّ نفسه، واستعانة بنسخة الفرع التي كتبها العلَّامة الطباطبائيّ، وأن يخرِّجوها نسخةً محقّقةً موثوقة، مستفيدين من الملاحظات والمستدركات والتعاليق التي كتبها مُحبّوالشيخ والمعرفة، ليخرجَ عملًا كاملًا يليق بالطائفة، ويليق بمكانة الشيخ الطهرانيّ الذي هوعَلَمٌ في هذا الشأن، ومن الخالدين في خدمة الطائفة وتراثها المجيد -رحمه الله وأثابه-، ونسأله تعالى أنْ يوفّق العاملين لخدمة العلم والدين، إنَّه مجيب الدعاء ومنه التوفيق والتسديد.

حرّر في ١٥ شهر رمضان المبارك من سنة ١٤٢٨هـ في قمّ المقدسة.
وكتب السيِّد محمَّد رضا الحسينيّ الجلاليّ كان الله له.

«الطعن الثالث»

الطعـن الثالث: أنّـه لا يجوز الأخذ بتضعيفات ابن الغضائـريّ رحمه الله وإنْ قلنا بصحَّة الكتاب وانتسـابه إليه، لكونه مجهـول الحال، وعدم ثبوت وثاقته عند أصحاب الجرح والتعديل.

وأوّل مـن أورد على اعتبار رجال ابن الغضائريّ رحمه الله بهذا الطعن، هوالشـيخ محمَّد بن صاحب المعالم وسبط الشهيد الثاني رحمه الله في مواضع متعدّدة من كتابه استقصاء الاعتبار؛ إذ قال في موضع: «إنَّ أحمد بن عُبَيد الله الغضائريّ لم نقف علـى ما يقتضي توثيقه»[١]. وقال في موضع آخر: «أمّـا كلام ابن الغضائريّ فلا يعتدُّ به لعدم العلم بحاله»[٢]. وقال في موضع ثالث: «إنَّ أحمد بن الحسين غير معلوم الحال، فإنَّه ابن الغضائريّ»[٣]. وقال في موضع رابع: «إنَّ ابن الغضائريّ غيـر معلـوم الحـال»[٤]. وقال في موضـع خامس: «ابـن الغضائـريّ حاله غير معلوم»[٥]. وقال في موضع سادس: «حال ابن الغضائريّ فيه ما فيه»[٦].

ثمَّ تبعه جمع ممَّن تأخّر عنه، منهم: الشـيخ عبد النبيّ الجزائريّ رحمه الله في كتابه حـاوي الأقوال فقال: «أحمد بن الحسـين بـن الغضائريّ لم أقف

---

(١) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ١ / ٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ١ / ٩٦.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ١٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢ / ٤٦٣.

(٥) المصدر نفسه: ٣ / ١٠٩.

(٦) المصدر نفسه: ٦ / ٨٢.

على جرح فيه ولا تعديل»[1].

ومنهم: السيِّد مصطفى التفرشي رحمه الله في كتابه نقد الرجال؛ إذ قال: أحمد ابن الحسين بن عُبَيد الله ابن إبراهيم الغضائريّ، أبو الحسين، مصنّف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء. والظاهر أنَّ ابن الغضائريّ الّذي نقل العلَّامة قدس سره عنه في الخلاصة كثيرًا هوهذا، كما صرَّح باسمه في ذكر إسماعيل بن مهران، وأبي شدّاخ. وسيجيء بعض أحواله عند ذكر أبيه الحسين. ولم أجد في كتب الرجال في شأنه شيئًا من جرح ولا تعديل[2].

ومنهم: المولى محمَّد تقيّ المجلسيّ رحمه الله في مواضع من كلامه في روضة المتقين؛ إذ قال في ترجمة «جابر بن يزيد الجعفي»: «ظهر لنا من التتبُّع أنَّه ثقة جليل من أصحاب أسرار الأئمَّة وخواصّهم، والعامّة تضعِّفه لهذا كما يظهر من مقدّمة صحيح مسلم وتبعهم بعض الخاصّة؛ لأنَّ أحاديثه تدلُّ على جلالة الأئمَّة صلوات الله عليهم، ولمَّا لم يمكنه القدح فيه لجلالته قدح في رواته، وإذا تأمَّلت أحاديثه يظهر لك أنّ القدح ليس فيهم، بل فيمن قدحه باعتبار عدم معرفة الأئمَّة صلوات الله عليهم كما ينبغي، والذي ظهر لنا مِن التتبُّع التامّ أنَّ أكثر المجروحين سبب جرحهم علوّ حالهم كما يظهر من الأخبار التي وردت عنهم عليهم السلام، اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنَّا، والظاهر أنَّ المراد بقدر الرواية، الأخبار العالية التي لا يصل إليها عقول أكثر الناس وورد متواترًا عنهم عليهم السلام: إنَّ حديثنا صعبٌ مستصعبٌ لا يحتمله إلا ملكٌ مقرّبٌ، أونبيٌّ مُرْسَل، أوعبدٌ مؤمنٌ امتحن الله قلبه للإيمان، ولذا ترى ثقة الإسلام، وعليّ بن إبراهيم، ومحمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله،

(١) حاوي الأقوال [المخطوط]: ١ / ١١٣.

(٢) نقد الرجال: ١ / ١١٩/ الرقم ٢١٩.

وأضرابهم ينقلون أخبارهم ويعتمدون عليهم، وابن الغضائريّ المجهول حاله وشخصه يجرحهم، والمتأخّرون "رحمهم الله تعالى" يعتمدون على قوله، وبسببه يضعف أكثر أخبار الأئمَّة "صلوات الله عليهم"، وسيجيء في هذا الكتاب أيضًا ما يدل عليه، والله تعالى يعلم»[١]. وقال في ترجمة (أبي جميلة): «نسبه ابن الغضائريّ إلى الكذب ولا نعرف حال الجارح»[٢]. وقال في ترجمة (إبراهيم بن عمر اليماني): «شيخ من أصحابنا ثقةٌ من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ذكر ذلك أبو العباس النجاشيّ وغيره له أصول رواها عنه حماد بن عيسى كما في رجال الشيخ ويُكنّى أبا إسحاق ضعيف جدًّا كما عن الغضائريّ. وقال العلَّامة بعد ذكر كلام النجاشيّ وابن الغضائريّ والأرجح عندي قبول روايته وإن حصل بعض الشكِّ بالطعن فيه بل لا يحصل الشك؛ لأنَّ أصوله معتمد الأصحاب بشهادة الصدوق والمفيد ووثّقه الثقتان. والجارح مجهول، الحال ولو لم يكن كذلك لكانَ عليه أن يقدّم الجرح كما ذكره العلّامة في كتبه الأصوليَّة»[٣].

ومنهم: الميرزا محمَّد الأسترآباديّ رحمه الله في كتابه منهج المقال في ترجمة ابن الغضائريّ في باب الكنى، ولم يذكره بعنوان أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله، فأضافه الوحيد البهبهانيّ في التعليقة الرقم ١٠٥ وأشار إلى أنَّه سيذكره في الكنى بـ «ابن»، ثمَّ قال: «أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ، سيذكره المصنّف في باب المصدر بابن... إلخ. وجاء في هامشه: قال الميرزا قدس سره

(١) روضة المتقين: ١/ ٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٠/ ٤٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٤/ ٣٥.

هناك: لم أجد تصريحًا من الأصحاب بتوثيق ولا ضدّه»[1].

ومنهم: أبوعلي الحائري رحمه الله -من أحفاد الفيلسوف الشهير أبي علي بن سينا- في كتابه منتهى المقال، فقال: «أحمد بن الحسن بن عُبَيد الله، لم أجد تصريحًا من الأصحاب فيه بتوثيق ولا ضدّه»[2].

«الجواب عن الطعن الثالث»

ويُرَدُّ عليه بوجوه:

أوّلًا: إنّ كون الشخص مجهولًا أو مهملًا في كتب الرجال لا يعني عدم وثاقته عندهم أوعندنا؛ لأنَّه ربَّما كان مستغنيًا عندهم عن التعديل والتوثيق؛ لاشتهاره بالعدالة والوثاقة أوكونه من أجلّاء الأصحاب وعيونهم، فيجلُّ شأنه من التعديل والتوثيق، ولا يزيد توثيقهم حينئذ شيئًا على وثاقته، ضرورة أنّ المعرِّف لا بدَّ أنْ يكونَ أجلى وأعرف من المعرَّف، فمن كان هكذا لا يفتقر إلى تعريف غيره بالعدالة والوثاقة، أوكان مستغنيًا عن تعديلهم وتوثيقهم عندنا لكثرة الأمارات الموجبة للعلم أوالوثوق بوثاقته، فتنتفي الحاجة معها للرجوع إلى قول الرجالي والأخذ باجتهاده وشهادته أصلًا، ضرورة أنَّه من باب الرجوع إلى قول الخبرة الذي تناط حجِّيَّته على انسداد باب العلم والوثوق بوثاقة الشخص لا انفتاحه عن طريق القرائن والأمارات، فعلى أيِّ تقدير لا حاجة لرأيهم، وليس تركهم ذكره أوذكر حاله في كتبهم مخلًّا بوثاقته ولا يلازم ضعفه، ولا شكَّ أنَّ ابن الغضائريّ رحمه الله كالشيخ رحمه الله والنجاشيِّ رحمه الله من

(١) منهج المقال: ٢/ ٦٢/ الرقم ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ٧ / ٣٢٥/ الرقم ٤٠٤٤.

الذين يستغني حاله عن توثيق أمثاله في كتب الرجال، وعدم ذكره في رجال الشيخ والنجاشيّ فضلًا عن غيرهما ليس معادلًا لضعفه أوتضعيفه من قِبلهم.

وبه صرّح الوحيد البهبهانيّ ﵀ في تعليقته على منهج المقال؛ إذْ قال: «أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله أبوالحسين، الظاهر أنَّه من المشايخ الأجلَّة والثقات الذين لا يحتاجون إلى النصِّ بالوثاقة، وهوالذي يذكر المشايخ قوله في الرجال، ويعدُّونه في جملة الأقوال، ويؤتون به في مقابل أقوال الأعاظم الثقات ويعبِّرون عنه بالشيخ، ويذكرونه مترحِّمين عليه، ويكثرون من ذكر قوله والاعتناء بشأنه... إلخ»[1].

وثانيًا: إنَّه كان موثّقًا بتوثيق الشيخ ﵀ والنجاشيّ ﵀ قولًا وعملًا، بل كان عندهما أجلّ شأنًا من ذلك.

أمّا الشيخ ﵀: فيظهر من كلامه في مقدّمة كتاب الفهرست أنَّه كان سبب تأليفه إصرار الشيخ المفيد ﵀ وحرصه على أنه يعمل كتابًا في فهرست تصانيف الشيعة على مثال كتاب ابن الغضائريّ ﵀ ما يلوّح برأيه ورأي الشيخ المفيد ﵀ في شأنه وشأن كتابه، وأنه رغم انخرامه في شبابه كان من مشايخ الطائفة وأعلمهم بالرجال وأضبطهم في التراث وأجمعهم لها جمعًا وكتابةً، فذكره الشيخ ﵀ مترحّمًا عليه بما يفيد وثاقته، بل جلالته عنده، فإنّه قال في مقدّمة الفهرست: «إنّي لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد منهم أحدًا استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلٌّ منهم كان غرضه أنْ يذكر ما اختصَّ بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرَّض

(١) منهج المقال: ٢/ ٦٢/ الرقم ١٠٥.

أحدٌ منهم لاستيفاء جميعه، إلّا ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله ﵀، فإنّه عمل كتابَين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابَين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو﵀، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابَين وغيرهما من الكتب؛ على ما يُحكى بعضهم عنهم. ولما تكرّر من الشيخ الفاضل- أدام الله تأييده- الرغبة فيما يجري هذا المجرى، وتوالى منه الحثّ على ذلك، ورأيته حريصًا عليه، عمدت إلى عمل كتاب يشتمل على ذكر المصنّفات والأصول... إلخ»[1].

وإليه التفت الفاضل الخواجويي﵀ في الفوائد الرجاليّة؛ إذْ قال: «يظهر من خطبة كتاب الفهرست للشيخ الطوسيّ ﵁ أنّ الشيخ ابن الغضائريّ من أصحابنا وشيوخ طائفتنا ومن أصحاب التصانيف، وأنّ له كتابين في ذكر المصنّفين ومن له أصل. وهذه عبارته:... وفيه كما ترى، اعتراف منه﵀ بجلالة قدره وطول يده في هذا الشأن، وثبات قدمه فيه، ومعرفته وإحاطته بأحوال الرجال والمصنِّفين ومن له أصل، وكفى هذا له مدحًا، مع استرحامه له في موضعي ذِكره صريحًا وكناية»[2].

ومثله عن المحقّق الكلباسيّ﵀ في الرسائل الرجاليّة؛ إذ قال: «ولا خفاء في ما في العبارة المذكورة من التجليل والتبجيل من الشيخ بالنسبة إلى الأحمد؛ إذ إنّه قد عبّر عنه بـ«الشيخ»، ومقتضاه اعتبار الأحمد، بل هو ظاهر في وثاقته؛ حيث إنّه قد ذكر «الشيخ» من ألفاظ المدح، وبملاحظة كون

(١) فهرست الشيخ﵀: ٢.

(٢) الفوائد الرجالية: ٢٨٩.

الغرض التقدّم في العلم والرئاسة في الحديث»[١].

وأمّا النجاشيّ رحمه الله: فقد عرفت أنَّه اعتمده في رجاله اعتمادًا بليغًا لا مثيل له، وأكثر في النقل عن آرائه بشكلٍ غير مسبوق منه؛ ما يلوِّح بأنَّه ليس مثل ابن الغضائريّ رحمه الله أحد عنده خبرة هذا الفن، فكان اعترافًا منه بالجلالة والشيخوخة وتوثيقًا عمليًّا له كما لا يخفى على أهله، وبه أجاب الفاضل الخواجويي في الفوائد الرجاليَّة عن التقيّ المجلسيّ رحمه الله؛ إذْ قال: صرّح به (عدم وثاقته) الفاضل المجلسي التقيّ المتّقي في شرحه على الفقيه، في ذيل شرح حديث جابر بن يزيد الجعفيّ عن أبي جعفر عليه السلام؛ إذ قال بعد كلام: وابن الغضائريّ المجهول حاله وشخصه يجرحهم، والمتأخّرون يعتمدون على قوله، وبسببه يضعف أكثر أخبار الأئمّة صلوات الله عليهم. قلت: هذا منه قدس سره اشتباه عظيم يدلُّ على عدم اطِّلاعه على حال الشيخ ابن الغضائريّ وجلالة قدره، ولنا في ردِّ قوله هذا كلام بسيطٌ قد شرحنا فيه حال هذا الشيخ، وفصَّلنا في جلالة قدره بما لا يزيد عليه، وسيأتي إنْ شاء الله العزيز.

ثمَّ قال بعد صفحات: «من تصفّح كتاب النجاشيّ في الرجال عنَّ له أنَّ أحمد بن الحسين الغضائريّ عظيمٌ عنده جليلُ قدرُه، حيث إنّه لم يذكره في كتابه هذا إلّا مقرونًا بالرحمة، ولم يعهد منه ذلك بالإضافة إلى سائر أشياخه، بل كثيرًا ما يذكرهم بدون القران بالرحمة والرضوان، حتّى أنّه ذكر أبا أحمد هذا الحسين بن عُبَيد الله، وهو من أجلّاء أشياخه وعظمائهم في مواضع كثيرة من كتابه هذا، ونقل عنه كثيرًا، مجرّدًا عن التعظيم وطلب الرحمة له إلّا نادرًا، وبالجملة أنّه قد أكثر النقل عنه في كتابه المعتمد عليه الطائفة عنه وعن والده الحسين، وكان قد تلمّذ عندهما وأخذ منهما واستفاد عنهما، وصحبهما

(١) الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٨٧.

مدَّة مديدة وعرف حالهما. وهو في نفسه معتمد عليه في قوله ونقله، ويعلم جلالة قدره ونهاية ملاحظته في النقل وكثرة اعتباره عند الخاصّة في الأخبار، والتوثيق والتوهين من كتابه... فنقْلُه عن ابن الغضائريّ وإكثاره فيه، دليل واضح على كونه ثقة عنده معتمدًا عليه؛ لأنَّ جلالة شأنه ورفعة مكانه تمنعه أن ينقل عن الضعفاء؛ إذ النقل عنهم من جملة القوادح والطعون، كما لا يخفى على من مارس كتب الرجال. فإذا كان مثل الشيخ الفاضل النجاشيّ معتمدًا على قوله ونقله وجرحه وتعديله، وناقلًا ذلك عنه في كتابه كثيرًا مسترحمًا له كلَّما ذكره، فكيف لا يعتمد عليه المتأخّرون؟ وهذا منه أوَّل دليل وأعدل شاهد على توثيقه واعتماده عليه، وإلّا فكيف كان يقبل ذلك منه وينقله في كتابه الذي أمره السيِّد (المرتضى) بتصنيفه وجمعه وتأليفه، وكان في نظره الشريف أن يعرضه عليه بعد إكماله. فلوكان ابن الغضائريّ ممّن لا يُعبَأ به ولا بقوله، كما ظنَّه الفاضل الملّيّ التقيّ المتّقي المجلسيّ قدس سره، لما كان النجاشيّ ناقلا عنه في مثل هذا الكتاب؛ لأنَّه كانت غاية اهتمامه أن ينقل فيه عمّن علم أنَّ السيِّد يعتمد عليه ويقبل قوله، لأنَّه كالعلَّة الغائيَّة لهذا الجمع والتأليف، فهذا وما ماثله قرائن واضحة على أنّ السلف والخلف من علمائنا رضوان الله عليهم كانوا يعتمدون على قوله ونقله وجرحه وتعديله، وذلك لمن له قليل من الإنصاف ظاهر، والله عزَّ اسمه يعلم الضمائر والسرائر»[1].

ثمّ قال بعد صفحات أيضًا: وليت شعري لِمَ لا يُعتمَد على قوله الفاضل المجلسيّ رحمه الله؟ وقد اعتمد عليه مثل الشيخ الطوسيّ، والشيخ النجاشيّ، والفاضل الحلّيّ، والسيِّد السند أحمد بن طاووس الحلّيّ، والشيخ المحقّق زين الملّة والدين العامليّ، والمولى العالم العامل عبد الله التستريّ، وابن داود،

(١) الفوائد الرجالية: ٢٠١، ٢٨٦.

وملّا ميرزا محمَّد الاسترآبادي، وملّا عناية الله القهبائيّ، وغيرهم من أساطين الديـن وأمناء أهل الحـقّ واليقين، العارفين بالرجـال الواقفين بالأحوال. ثمّ كيف يكون من هذا شـأنه وقدره ومكانه مجهولًا حاله أوشخصه؟ وأيُّ رجلٍ من أصحابنا من شـيوخ طائفتنا أصحاب التصانيف أعرف منه حالًا، أوأشهر منه شخصًا؟ وحاله أظهر من الشمس، وشخصه أبين من الأمس..: وأنت بعد إحاطتك بما تلوته عليك تكون على بصيرة من حاله، وخبرة من حسـن مآله، وتعلَّـم منه أن لا يؤثّر فيـه قدح من جهل حاله ولم يعرف شـخصه وجلالته؛ ألا ترى إلى قول النجاشـيّ: قرأته أنا وأحمد بن الحسـين رحمه الله على أبيه؛ إذ إنَّه عظّمه بذكـره مقرونًا بالرحمـة دون أبيه، وأبوه من أعاظـم فقهاء الأصحاب وعلمائهـم، وفتـاواه وأقواله في الأحـكام الفقهيَّة متقبّلة متعوّلـة، فمنه ومن نظائره يظهر بأدنى تأمّلٍ غاية الظهور جلالة قدر الرجل وكمال اعتباره عندهم في قوله ونقله وجرحه وتعديله، وهذا ظاهر لا يخفى إلّا على مَنْ جهل حاله، ولم يعرف شخصه وكماله.

زاهـد ظاهر پرست از حـال ما آگـاه نيست در حقّ ما هرچه گويد جاى هيچ اكراه نيست[1]

وليـس غرضي من هذا الـكلام القدح في ذلـك العلّامة، كلّا وحاشـا ثمّ حاشـا، بـل الغرض منـه أن لا يعتمد على قولـه؛ لأنّه مع كونـه مخالفًا للأمر نفسـه منشـأ مفاسـد عظيمة دينيّة. وذلك لأنَّ عدم الاعتماد على قول الشيخ ابن الغضائريّ في جرحه وتعديله يستلزم تغييرًا في أسانيد كثيرٍ من الروايات، ومنه يسري إلى كثير من الحكومات والمعاملات، وكذلك العقود والعبادات. وللفاضل التقيّ المتّقي المجلسـيّ قدّس رمسـه في هذه الأعصار والأمصار

(١) بيت من ديوان حافظ الشيرازي الغزل رقم ٧١.
وترجمته: الزاهد المهتمُّ بالظواهر لا يعلم بحالنا، فلا يقلقنا ويزعجنا كلّ ما يقول في حقِّنا.

رجال يقلّدونه ويقبلون قوله، كأنّه وحيٌ منزل على نبيٍّ مرسل، فوجب التنبيه على ذلك؛ ليهلك من هلك عن بيّنة، ويحيا من حيا عن بيّنة. وبالجملة ممَّا حرّرناه وقرّرناه ظهرت كمال الظهور جلالة الرجل عند الأصحاب، واعتباره لدى أولي الألباب في نفسه وقوله وجرحه وتعديله، ولا يقدح فيه كونه مجهولًا عند بعض الناس، لقصوره في التتبّع والتصفّح والتفتيش عن معرفة حاله ومقدار كماله وجلاله، وهو ظاهر، فخذ ما آتيناك بيد غير قصيرة وكن من الشاكرين، ولا تكن من الغافلين[1].

هذا، وقد عرفت أنَّه كان شيخ النجاشيّ رحمه الله واعترف به في ترجمة عليّ بن محمَّد بن شيران، وقد ثبت في محلِّه وأثبتناه في كتابنا قواعد الرجال أيضًا أنّ مشايخ النجاشيّ كلّهم ثقات، وليس بينهم ضعاف أومجهول الحال من حيث الوثاقة والعدالة، فلا ريب في كونه ثقةً عنده وعند أهل زمانه. كما صرَّح به السيِّد الخوئي رحمه الله أيضًا، ووثّقه في معجم رجال الحديث، فقال في ترجمته: أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ: ثقة، لأنَّه من مشايخ النجاشيّ... إلخ[2].

وثالثًا: أنه كان موثّقًا بتوثيق كبار المتأخِّرين من أصحاب الجرح والتعديل كالسيِّد أحمد بن طاووس رحمه الله والعلّامة الحلِّي رحمه الله وابن داود الحلِّي رحمه الله وغيرهم ممّن اعتمدوا على رجاله في عرض سائر الأصول الرجاليّة ونقلوا آراءه مع آرائهم ما يدلّ على وثاقته عندهم كوثاقة الشيخ رحمه الله والنجاشيّ رحمه الله وأمثالهما، بل صرّح به العلّامة رحمه الله في رجاله في ترجمة يونس بن ظبيان؛ إذْ عبّر عنه بـ«المشايخ العظماء»[3]. واعتمد عليه في كثير من الموارد متوقّفًا عند

(١) ينظر: الفوائد الرجالية: ٢٩٥.

(٢) ينظر: معجم رجال الحديث: ٢/ ١٠٥/ الرقم ٥٢٧.

(٣) ينظر: رجال العلّامة رحمه الله: ٢٦٦.

رأيه ومعبّرًا عنه بـ«الشيخ»، أومرجّحًا رأيه على رأي غيره من أئمَّة الرجال، كما في ترجمة جابر بن يزيد[١]. وترجمة حذيفة ابن منصور[٢]. وترجمة ظفر بن حمدون أبي منصور البادرايّ[٣]. وترجمة محمَّد بن أحمد بن خاقان[٤]. وترجمة إبراهيم بن عُبَيد الله بن العلا المدنيّ[٥]. وترجمة إسماعيل بن عليّ ابن عليّ[٦]. وترجمة أبان بن أبي عياش[٧]. وترجمة جعفر بن معروف[٨]. وترجمة الحسن بن حذيفة[٩]. وترجمة زكريا أبي يحيى كوكب الدم[١٠]. وترجمة صالح بن محمَّد بن سهل الهمدانيّ[١١]. وغيرها. واعتمده في فقهه أيضًا في مواضع متعددة من كتابه مختلف الشيعة[١٢]، وكذلك زميله الفاضل الآبي رحمه الله في كتابه كشف الرموز[١٣]. وكذلك غيرهما ممّن تأخر منهما، والاعتماد عليه

---

(١) ينظر: رجال العلّامة رحمه الله: ٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٦.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٠.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٥.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٤.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠.

(١٢) كما في ج١ / ٢٢٧. وج٢ / ٨١. وج٣ / ٥٤٠. وج٤ / ١٣. وج٧ / ٤٠٢. وج٧ / ٤٨٨. وج٨ / ٣٤٧.

(١٣) كما في ج١ / ٥٤٥. وج٢ / ٣٢٦. وج٢ / ٣٧٢. وج٢ / ٣٨. وج٢ / ٢٥٩.

عند المتأخّرين أمر مشهور جدًّا، وكان في ذلك كفاية لتوثيق ابن الغضائريّ رحمه الله كما لا يخفى، واعترف به الشيخ محمَّد سبط الشهيد الثاني رحمه الله أيضًا، فإنه بعد ما قال بعدم وثاقته لجهالة حاله -كما عرفت- قال: ولكن من اعتمد على اعتماد العلَّامة رحمه الله عليه في رجاله يلزم القول بوثاقته؛ إذ قال في كتابه استقصاء الاعتبار: «من اعتمد علىٰ توثيق العلّامة يلزمه توثيق المذكور، فالعجب من جماعة من مشايخنا حيث توقَّفوا في أحمد (بن الحسين بن الغضائريّ رحمه الله)، مع الاعتماد علىٰ ما ذكرناه من توثيق العلَّامة للرجال»[1].

والحاصل: أنَّه لا شكَّ في وثاقة ابن الغضائريّ رحمه الله وكونه معلوم الحال من هذه الجهة، وإن لم ينصَّ عليه في كتب الرجال.

(١) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ١/ ٨٨.

«الطعن الرابع»

الطعن الرابع: أنَّه لا يجوز الأخذُ بتضعيفات ابن الغضائريّ رحمه الله وإن قلنا بصحَّة الكتاب ووثاقة المؤلِّف في نفسه؛ لضعف منهجه وعدم ضبطه في جرح الرجال وكونه متسرِّعًا في قدح الثقات بأدنى سبب ومتجرِّيًا في طعن الأجلَّاء بلا تأمُّل، ومتبادرًا إلى الجرح والتضعيف غضبًا وشططًا وتولّعًا، فلا عبرة بجرحه وقدحه، وإذا لم يجرح أحدًا يظهر أنّه بريء، بل ربّما كان تضعيفه توثيقًا له.

ذهب إليه كثير من الأعلام ممّن يُعتنَى بشأنهم في علم الرجال

منهم: السيِّد المحقّق الداماد رحمه الله في الرواشح السماويّة؛ إذ قال: «إنَّ أبا الحسين أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله بن إبراهيم الغضائريّ كان شريك شيخنا النجاشيّ في القراءة على أبيه أبي عبد الله الحسين بن عُبَيد الله على ما ذكره النجاشيّ في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل؛ حيث قال: «أبوجعفر كوفي ثقة من أصحابنا، جدُّه عمر بن يزيد بيّاع السابريّ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام له كتب لا يُعرَف منها إلا النوادر قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه عن أحمد بن يحيى. ويُعلَم من قوله هذا أنَّ شريكه أحمد بن الحسين ابن الغضائريّ قد توفّي قبله. والسيِّد المعظَّم المكرّم جمال الدِّين أحمد بن طاووس، قال في كتابه في الجمع بين كتب الرجال والاستطراف منها: وذكر بعض المتأخّرين: أنَّه رأى بخطّه عند نقله عن ابن الغضائريّ ما هذه عبارته: من كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين ابن عُبَيد الله بن إبراهيم الغضائريّ المقصور على ذكر الضعفاء المرتب على

حـروف المعجم، ثمّ في آخر ما اسـتطرفه من كتابه، قـال: أقول إن أحمد بن الحسين- على ما يظهر لي هو ابن الحسين بن عُبَيد الله الغضائريّ -رحمهما الله-، فهذا الكتاب المعروف لأبي الحسـين أحمد، ثمّ إنَّ أحمد بن الحسـين ابـن الغضائريّ صاحـب كتاب الرجال هذا في الأكثر مسـارع إلى التضعيف بأدنى سبب»[1].

وعنـه أيضًا في الرواشـح السـماويّة قـال: «قـول الجارح والمعـدّل من الأصحـاب بالجـرح والتعديل إذا كان مـن باب النقل والشـهادة، كان حجّة شـرعيّة عنـد المجتهـد، وإذا كان من سـبيل الاجتهـاد، فلا يجـوز للمجتهد التعويل عليه، وإلّا رجع الأمر إلى التقليد، بل يجب عليه أن يجتهد في ذلك، ويسـتحصله من طرقه، ويأخذه من مأخذه، ومـا عليه الاعتماد في هذا الباب ممّا بين أيدينا من كتب الرجال: كتاب أبي عمرو الكشِّيّ، وكتاب الصدوق أبي جعفر بن بابويه، وكتاب الرجال للشـيخ، والفهرست له، وكتاب أبي العبّاس النجاشيّ، وكتاب سيّد جمال الدِّين أحمد بن طاووس. وأمّا كتاب الخلاصة للعلّامة، فما فيه على سـبيل الاسـتنباط والترجيح ممّا رجّحه برأيه وانسـاق إليـه اجتهاده، فليس لمجتهـد آخر أن يحتجّ به، ويتّكل عليـه، ويتّخذه مأخذًا ومدركًا. وما فيه على سنَّة الشهادة وسُنَن النقل، فلا ريب أنّه في حاق السبيل وعليه التعويل. وكذلك يعتمد في الردّ والقبول على ما في كتاب الحسـن بن داود مـن النقل والشـهادة ما لم يسـتبن خلافه، أو التباس الأمـر عليه، وما لم يعارضه فيما شهد به معارض. فأمّا ابن الغضائريّ، فمسارع إلى الجرح حردًا (أي غضبًا)، مبادر إلى التضعيف شططًا»[2].

(١) الرواشح السماويّة: ١١٢/ الراشحة ٣٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥٨-٥٩/ الراشحة ١٠.

وعلّق عليه الفاضل الخواجويي رحمه الله في الفوائد الرجالية بقوله: «أقول: هذا من السيِّد الداماد قدح عظيم في ابن الغضائريّ، فإنّه يفيد أنّه كان في جرحه وتضعيفه بعيدًا عن الحقّ، مفرطًا في الظلم، فكان يجرح سليمًا، ويقدح في بريء من غير تثبّت منه في حاله وتبيّن في مقاله، ومقتضى هذا الظنّ عدم قبول شهادته مطلقًا، فكيف قبلها في محمَّد بن أورمة؟ وبراءته ممّا قذف به، كما سبق في المسألة السابقة. إلّا أن يُقال: إنّه كان جريئًا في الجرح، مفرّطًا فيه بأدنى سبب من غير مبالاة منه، فإذا لم يجرح يظهر منه أنَّه بريءٌ من أسبابه»[١].

ومنهم: المحدِّث الحرُّ العامليُّ رحمه الله في رجاله في ترجمة حُذيفة بن منصور، قال: «وقول ابن الغضائريّ ليس بحجَّة لتضعيفه أكثر الثقات»[٢].

ومنهم: الشيخ سليمان الماحوزيّ رحمه الله في معراج أهل الكمال قال: «إنَّ من تتبَّع كلام ابن الغضائريّ، وجده قد تجاوز الغاية في جرح الثقات، وقدح فيهم بما ليس بقادح عند الاعتبار الصحيح، بلْ لا يكاد يسلَمُ أحدٌ من ثقات الرواة وأجلَّائهم من جرحه، ألا تراه قد جرح هؤلاء الثقات مع اعتماد الأصحاب عليهم. وكذا جرح حذيفة بن منصور، ومحمد بن خالد البرقيّ، وابنه، وأبا بصير ليث بن البختريّ المراديّ، وغيرهم ممَّن يطول تعداده، وحينئذٍ ففي معارضة جرحه لتعديل النجاشيّ أوالشيخ نظرٌ»[٣].

ومنهم: العلّامة الوحيد البهبهانيّ رحمه الله في تعليقة منهج المقال في ترجمة

(١) الفوائد الرجالية: ٣٠٦.

(٢) رجال الحرّ العاملي رحمه الله: ٨٥ / الرقم ٣٣٧.

(٣) معراج أهل الكمال: ١/ ٤٧.

إبراهيم بن عمر اليمانيّ قال: «إنَّ ابن الغضائريّ رحمه الله غير مصرَّح بتوثيقه، ومع ذلك قلَّ أنْ يسلم أحدٌ من جرحه، أوينجوثقةٌ من قدحه، وجرح أعاظم الثقات وأجلَّاء الرواة الّذين لا يناسبهم ذلك، وهذا يشير إلى عدم تحقيقه حال الرجال كما هوحقّه، أوكون أكثر ما يعتقده جرحًا ليس في الحقيقة جرحًا»[1].

ومنهم: السيِّد العلّامة بحر العلوم رحمه الله في رجاله في توثيق إبراهيم بن هاشم قال: «هذا كلُّه، مع سلامته من الطعن والقدح والغمز حتَّى من القمّيِّين وابن الغضائريّ وغيرهم من المتسرِّعين إلى القدح بأدنى سبب، وقلّ ما اتّفق ذلك، خصوصًا في المشاهير، وهذه مِزية ظاهرة لهذا الشيخ الجليل»[2].

وقال رحمه الله في موضع آخر من رجاله: «قال الشيخ ابن الغضائريّ: (زيد الزراد وزيد النرسيّ رويا عن أبي عبد الله عليه السلام قال أبوجعفر ابن بابويه: إنَّ كتابهما موضوع؛ وضعه محمَّد بن موسى السمَّان. وغلط أبوجعفر في هذا القول، فإنِّي رأيت كتبهما مسموعة عن محمَّد بن أبي عمير). وناهيك بهذه المجاهرة في الردِّ من هذا الشيخ الذى بلغ الغاية في تضعيف الروايات والطعن في الرواة، حتَّى قيل: إنَّ السالم من رجال الحديث من سلم منه، وإنَّ الاعتماد على كتابه في الجرح طرح لما سواه من من الكتب. ولولا أنَّ هذا الأصل من الأصول المعتمدة المتلقَّاة بالقبول بين الطائفة، لما سلم من طعنه وغمزه- على ما جرت به عادته في كتابه الموضوع لهذا الغرض- فإنَّه قد ضعف فيه كثيرًا من أجلَّاء الأصحاب المعروفين بالتوثيق، نحو إبراهيم بن سليمان بن حيَّان، وإبراهيم بن عمر اليمانيّ، وإدريس بن زياد، وإسماعيل بن مهران، وحذيفة بن منصور، وأبي بصير ليث المراديّ، وغيرهم من أعاظم الرواة

(١) منهج المقال: ١/ ٣٣٢.

(٢) الفوائد الرجالية: ١/ ٤٦٢.

وأصحاب الحديث، واعتمد في الطعن عليهم -غالبًا- أمورًا لا توجب قدحًا فيهم، بل في رواياتهم كاعتماد المراسيل، والرواية عن المجاهيل، والخلط بين الصحيح والسقيم، وعدم المبالاة في أخذ الروايات، وكون رواياتهم ممَّا تُعْرَف تارة وتُنْكَر أخرى، وما يقرب من ذلك. هذا كلامه في مثل هؤلاء المشاهير الأجلَّة، وأمَّا إذا وجد في أحد ضعفًا بيّنًا أوطعنًا ظاهرًا، وخصوصًا إذا تعلَّق بصدق الحديث، فإنَّه يقيم عليه النوائح، ويبلغ منه كلَّ مبلغ، ويمزّقه كلَّ ممزَّق، فسكوت مثل هذا الشيخ عن حال زيد النرسيّ، ومدافعته عن أصله بما سمعت من قوله أعدل شاهد على أنَّه لم يجد فيه مغمزًا ولا للقول في أصله سبيلًا»[١].

ومنهم: السيِّد المحقّق الأعرجيّ رحمه الله في عدَّة الرجال قال: «وقد رجَّح ناس نفي (اتّهام) الوقف عن سماعة بن مهران، لما اشتهر من أنَّ النجاشيّ أضبط من الشيخ، ولأنَّ ابن الغضائريّ- على ما هوعليه من التسرُّع في أمر الناس والأخذ بالأوهام- لم يرمه»[٢]، وقال أيضًا: «أمَّا قدح ابن الغضائريّ، فقد عرفت أنَّه غير قادح»[٣].

ومنهم: الشيخ الأعظم الأنصاريّ رحمه الله في رجاله، قال: «إنّ مقتضى صريح كلامه في داود الرقّي، ضعف تضعيفاته»[٤].

ومنهم: الشيخ علي الخاقانيّ رحمه الله في رجاله، قال: «إنَّ بناء التزكية على الظنون -كما عرفت- فيكون المدار عليها ومن ذلك ترجيح تزكية النجاشيِّ

(١) الفوائد الرجالية: ٢/ ٣٦٨.

(٢) عدّة الرجال: ١/ ٢٧١.

(٣) المصدر نفسه:١/ ٤٤٨.

(٤) رجال الشيخ الأنصاري رحمه الله: ٥٩.

على جرح الشيخ وتزكيتهما على جرح ابن الغضائريّ؛ لتسرُّعه في القدح جدًّا، كما عرفت من طريقته وتتبُّع أحواله فلا يكون محلًّا للاطمئنان ووثوق النفس، ومثله كثير من المتسرِّعين في القدح والجرح، بل وبالرمي والطعن بالغلوّ والتفويض لكثير من الرواة المتقدِّمين، كجابر الجعفيِّ وأمثاله المنزّهين عن ذلك، والظاهر أنَّ السبب في ذلك تحمُّلهم لكثير من الأخبار المصونة عن الأغيار التي لا تتحمّلها عقول أغلب الناس، فأذاعوا بشيء منها فجاءهم الكلام من ها هنا وها هنا، كما ذكره (الوحيد)، وحينئذ فلا يعتدُّ بكثير من الطعون، فلا بدَّ من التأمّل والتروّي وعدم التسرّع»[1].

ومنهم: الشيخ أبوالهدى الكلباسيّ رحمه الله في سماء المقال قال: ممّا يدلّ على كونه متسارعًا في تضعيف الرجال كثرة تضعيفه للأجلّاء والموثّقين، فضلًا عن غيرهم من المهملين والمجروحين. ومنه تضعيفه لأحمد بن مهران، كما قال في كتابه: «أحمد بن مهران، روى عنه الكلينيّ، ضعيف». مع أنّ الظاهر أنّه من مشايخ ثقة الإسلام، كما يشهد عليه روايته عنه بلا واسطة في غير مورد في الكافي مضافًا إلى إرداف ذكره في غير موضع، بالرحمة، كما قال في باب مولد الزهراء عليها السلام: «أحمد بن مهران رحمه الله رفعه أحمد بن إدريس عن عبد الجبار»[2]. وفي باب مولد أبي الحسن موسى عليه السلام: «أحمد بن مهران رحمه الله عن محمَّد بن علي... »[3]. وفي باب مولد مولانا الرضا (عليه آلاف التحية والثناء): «أحمد بن مهران، عن محمَّد بن علي...»[4]. وفي باب فيه نكت

(١) رجال الخاقاني رحمه الله: ٥٦.

(٢) الكافي: ١/ ٤٥٨/ الحديث ٣.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٨٤/ الحديث ٧.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٤٨٧/ الحديث ٣.

ونتـف: «أحمـد بن مهـران ﵀ عـن عبـد العظيـم.. »[١]. إلى غيـر ذلك من الموارد. ولقد أجاد المحـدِّث المحقّق النوريّ في جملة كلام له (في خاتمة المسـتدرك): «وهـذا الإصرار في الترحُّم عليه، ينبىء عن علوّ قدره وحسـن حاله؛ مضافًا إلى كونه من مشائخه، فقول الغضائريّ، كما في الخلاصة: «إنّه ضعيف»[٢] ينبغي أن يعدّ من قوادح ابن الغضائريّ المتأخّر عنه بقرون»[٣].

وقـال﵀ في موضـع آخر تعريضًا به: الظاهر أنّه كان غيـورًا في دينه حاميًا فيه، فكان إذا رأى مكروهًا اشتدّت عنده بشاعته، وكثرت لديه شناعته، مكثرًا على مقترفه من الطعن والتشنيع واللعن والتفظيع. ويشهد عليه أمران:

أحدهما: سياق عباراته. فأنت ترى أنّ غيره في مقام التضعيف، يقتصر بما فيه بيان الضعف، بخلافـه؛ فإنّه يرخي عنان القلم في الميدان بخبث وتهالك ولعـان، فيضعف مؤكّدًا، كما قال في المسـمعيّ: «إنّه ضعيف، مرتفع القول، لـه كتاب في الزيـارات، يدلّ على خبث عظيم، ومذهـب متهافت، وكان من كذّابـة أهل البصرة»، وقـال في علي بن العبّاس: «لـه تصنيف يدلّ على خبثه وتهالـك مذهبه، لا يلتفـت إليه، ولا يعبأ بما رواه»، وقال في جعفر بن مالك: «كذّاب، متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه. وقال في السيّاري: «ضعيف، متهالـك، غـال، منحرف، وكلّ ذلك؛ لعظم جهـات الضعف في نظره، وقبح ارتكابها ومقترفه.

(١) الكافي: ١/ ٤٢٤/ الحديث ٦٠.

(٢) مستدرك الوسائل: ٢٥/ ١٤٣/ الفائدة ١٠. وخلاصة الأقوال: ٢٠٥ الرقم ٢٢.

(٣) سماء المقال: ٦٢.

وثانيهما: اختلاف سلوكه مع غيره في مقام التضعيف، كما ترى تارة، أنّه ربَّما صدر تضعيف بعض من بعض، وإنْ وقع تحسينه ونحوه من آخر، يجري على التضعيف مصرًّا فيه؛ كما وقع في: «عبد الله بن محمَّد». فإنَّه ذكر الشيخ: «أنّه كان واعظًا، فقيهًا»[١]. والنجاشيّ: «أنّه ضعيف»[٢]. ولمّا اطَّلع ابن الغضائريّ على شيء من أسباب الضعف، فذكر: «أنّه كذّاب، وضّاع للحديث، لا يُلتفَت إلى حديثه ولا يُعبَأ به». وأخرى، أنَّه ربَّما يتردَّد بعض في بعض، لما رأى فيه من الأمرين، يحكم ابن الغضائريّ بالضعف على الإطلاق كما في صالح بن حمّاد. فإنّه ذكر النجاشيّ: «أنّه كان أمره ملتبسًا يعرف وينكر»[٣]، ولما رأى ابن الغضائريّ منكر الروايات، أطلق في تضعيفه. وثالثة، أنّه قد يضعف بعض في الرجال، فيضعّفه بأشدّ المقال كما في البطائني. فإنَّه ذكر الشيخ في عدّة مواضع: «أنّه واقفيّ»[٤]، والعلّامة: «أنّه أحد عمد الواقفة»[٥]، وأمّا ابن الغضائريّ فقال كما مرّ: «عليُّ بن أبي حمزة، لعنه الله، أصل الوقف وأشدّ الخلق عداوة للوليّ من بعد أبي إبراهيم عليه السلام»[٦]، وإسحاق بن أحمد المكنّى بأبي يعقوب، أخو الأشتر. قال النجاشيّ: «معدن التخليط وله كتب في التخليط»[٧]، وقال ابن الغضائريّ: «فاسد المذهب، كذّاب في الرواية،

(١) فهرست الشيخ رحمه الله: ١٠٣/ الرقم ٤٣٣.

(٢) رجال النجاشيّ رحمه الله: ٣٢٤/ الرقم ٨٨٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٩٨/ الرقم ٥٢٦.

(٤) رجال الشيخ رحمه الله: ٣٥٣/ الرقم ١٠. وفهرست الشيخ رحمه الله: ٩٦/ الرقم ٤٠٨.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢٣١/ الرقم ١.

(٦) مجمع الرجال: ٤/ ١٥٧.

(٧) رجال النجاشيّ رحمه الله: ٧٣/ الرقم ١٧٧.

وضّـاع للحديـث، لا يلتفت إلى مـا رواه، ولا يرتفع بحديثه». والحسـين بن حمدان. قـال النجاشـيّ: «كان فاسـد المذهـب»[١]، وقال ابـن الغضائريّ: «كذّاب، فاسـد المذهب، صاحب مقالـة ملعونة، لا يلتفت إليها»، ولقد أجاد السـيِّد السـند النجفيّ في رجاله من قولـه: «إنّه إذا وجد في أحـد ضعفًا بيّنًا، أوطعنًا ظاهرًا، سـيّما إذا تعلَّق بصدق الحديث، فإنّه يقيم عليه النوائح، ويبلغ منـه كلّ مبلغ، ويمزّقه كلّ ممزّق، فهذا الإكثار والتسـارع يقتضيان الوهن في جرحه»[٢]، ويمكن استفادته ممَّا مرَّ من الرواشح من قوله «حردًا»[٣][٤].

ومنهـم: العلّامة المامقانيّ ﵀ في مواضع من تنقيح المقال؛ إذ قال: «ولقد أجـاد المولى الوحيد ﵀ حيـث قال: إنَّ ابن الغضائريّ غيـر مصرَّح بتوثيقه، ومع ذلك قلَّ أن يسلم أحدٌ من جرحه، أو ينجو ثقةٌ عن قدحه، وجرح أعاظم الثقات، وأجلّاء الرواة الذين لا يناسـبهم ذلك. وهذا يشـير إلى عدم تحقيقه حـال الرجـال كما هوحقّه، أوكـون أكثر ما يعتقـده جرحًا ليس فـي الحقيقة جرحًا. ولعلّ ما صدر منه هنا وفي سـائر الموارد، من باب ما نبّه عليه الشهيد الثاني في شرح الدراية»[٥] من أنّه قد اتّفق لكثير من العلماء جرح بعض، فلمّا استفسر ذكر ما لا يصلح جارحًا؛ قيل لبعضهم: لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون! وسُـئِل آخر عن آخر، فقال: «ما أصنع بحديث ذكر

(١) رجال النجاشيّ ﵀: ٦٧/ الرقم ١٥٩.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٣٦٩.

(٣) الرواشح السماويّة: ٥٩/ الراشحة ١٠.

(٤) سماء المقال: ٥٨.

(٥) الرعاية في علم الدراية: ١٩٥.

يوما عند حمَّاد، فامتخط حمّاد!»[1][2]، وقال في موضع آخر: «ابن الغضائريّ من المتسرّعين إلى القدح بأدنى سبب»[3]، وقال في موضع ثالث: «إنَّ ابن الغضائريّ يغمز في الرجال بأدنى شيء»[4]، وقال في موضع رابع: «ويشهد بعدم كون الرجل واقفيًّا أنَّ ابن الغضائريّ على تولُّعه في القدح في الرجال، وتضعيفهم بأدنى شيء لم يرمه في المقام إلَّا بروايته عن الضعفاء»[5]، وقال في موضع خامس: «تضعيفات ابن الغضائريّ لا تخلومن وهن»[6]، وقال في موضع سادس: «إنَّ تضعيف ابن الغضائريّ؛ لكثرة تبيّن اشتباهه لا وثوق به»[7]، وقال في موضع سابع قال: «ابن الغضائريّ، الذي حال تضعيفاته واضحة، على أنّه كائنًا من كان لا يقاوم قدحه مدح المشايخ الأجلَّة الثلاثة المذكورين المعاصرين له»[8]، وقال في موضع ثامن: «وأنت تدري أنَّا لا نثق بتضعيفات ابن الغضائريّ؛ لكونه كثير الجرح للثقات»[9]، وقال في موضع تاسع: «ابن الغضائريّ، الذي في أصل وثاقته لبعضهم كلام. ولوسلّم كونه ثقة، فلا شبهة في وهن تضعيفه بسبب كثرة تبيِّن خطأه في جرح البريئين»[10]،

(١) نقلت مصادره في تعليقة مقباس الهداية ٢/ ٩٣ عن جمع؛ منهم الشهيد الثاني وغيره.

(٢) تنقيح المقال: ٤/ ٢٢١.

(٣) المصدر نفسه: ٥/ ٩٣.

(٤) المصدر نفسه: ٦/ ٣٣.

(٥) المصدر نفسه: ٨/ ٣٣٠.

(٦) المصدر نفسه: ١٢/ ٤٣٥.

(٧) المصدر نفسه: ١٩/ ٦١.

(٨) المصدر نفسه: ٢١/ ٥٧.

(٩) المصدر نفسه: ٢٦/ ٥٦.

(١٠) المصدر نفسه: ٢٦/ ٢٧٢.

وقال في موضع عاشر: «وتوثيق ابن الغضائريّ للرجل يكشف عن أنَّ وثاقته لا غمز فيها ولا شبهة تعتريها»[1]، وقال في موضع حادي عشر: «ابن الغضائريّ لم يعتمد على تضعيفاته لتضعيفه كثيرًا من المعتمدين على وجه لم يبق وثوق بتضعيفاته»[2]، وقال في موضع ثاني عشر: «ابن الغضائريّ لا وثوق بتضعيفاته لخروجها عن الحدِّ، وعدم خلوّ أحدٍ من جرحه وغمزه»[3].

ومنهم: الشيخ جعفر السبحانيّ في كتابه كلّيات علم الرجال قال: «ربّما يقال بعدم اعتبار تضعيفات ابن الغضائريّ؛ لأنَّه كان جرّاحا كثير الردّ على الرواة، وقليل التّعديل والتّصديق بهم ومثل هذا يعدُّ خرقًا للعادة وتجاوزًا عنها، وإنّما يُعتبَر قول الشاهد إذا كان إنسانًا متعارفًا غير خارق للعادة. ولأجل ذلك لو ادَّعى رجلان رؤية الهلال مع الغيم الكثيف في السّماء وكثرة النّاظرين، لا يقبل قولهما؛ لأنَّ مثل تلك الشهادة تُعَدُّ على خلاف العادة، وعلى ذلك فلا يقبل تضعيفه، ولكن يقبل تعديله»[4].

(١) تنقيح المقال: ٣٠/ ٨٠.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤/ ١٨٦.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤/ ١٩٣.

(٤) كلّيات علم الرجال: ١٠٢.

«الجواب عن الطعن الرابع»

والجـواب عنه: أمَّا كونه متشـدّدًا في جرح الثقات وقـدح الأجلَّاء بألفاظ يتبادر منهـا الغضب أوالخروج عن حدِّ الأخلاق والأدب، فهوممَّا لا شـكّ فيه، ولعلَّ الوجه فيه هوأنّه كان شـابًّا متقدّمًا فـي عمره وغيورًا في دينه فأراد بالتشـنيع والتبشيع الدفاع عن الحقيقة وتصحيح المسار والطريقة فأفرطَ في ذلـك وأخطأ فـي بعض الموارد، فظلـم البريء وضعَّف السـليم، وأمَّا كونه متسرِّعًا في جرح الرواة وقدحهم بلا تأمُّل وتدبُّر وتحقيق في حالهم أولكونه جاهـلًا بحالهم ورواياتهم واعتماده في تضعيفهم على الأمور الوهميَّة وغير العلميّـة، فهولا يمكن المسـاعدة عليه ولم يختلف حالـه عن حال غيره من القدماء من أصحاب الجرح والتعديل كالشـيخ رحمه الله والنجاشيّ رحمه الله وأمثالهما، بـلْ لعلَّه كان أضبـط منهم في بعض الموارد، وذلك يظهـر بالتتبُّع في رجاله والمقارنـة بينـه غيره؛ ولذلـك اعتمده النجاشـيُّ رحمه الله في رجالـه، وأثنى عليه الشـيخ رحمه الله في مقدَّمة فهرسته عن لسان الشيخ المفيد رحمه الله، ولكنَّهما لم يوافقاه في التعبيرات والتشنيعات كما لا يخفى. فمن وافقه في المباني الرجاليَّة يراه آية التحقيق والتدقيق ومتأمِّلًا في التجريح والتضعيف وغير متسرِّع فيه، وأمَّا الـذي لم يوافقـه فيها، فيرى أنَّه متسـرِّعٌ فيه غير متأمِّل ومتدبِّـر فيه أو جاهِلٌ بالرواة والروايات ومتمسِّـكٌ بالموهومات، فكان الإشـكال مبنائيًّا أكثر من كونه بنائيًّا.

كما عـن القهبائيّ رحمه الله فـي مجمع الرجال قـال: «إنَّ مع التتبُّـع التامِّ، يعرف نهايـة اعتباره في أقواله وغيرها، فيُعتبَر مدحـه وذمّه، وأنَّه عالم،

عارف، جليل، كبير في الطائفة»[١].

وعن الفاضل الخواجوئي رحمه الله في الفوائد الرجاليَّة ردًّا على السيِّد الداماد رحمه الله قال: «والحقّ أنّه لم يكن على ما وصفه به السيِّد من المسارعة، والمبادرة في الجرح والتضعيف، بلْ كان ثقة ثبتًا مأمونًا، يقول ما يقول بعد تثبُّتٍ وتأمُّلٍ وتدقيقٍ وتحقيق، كما يظهر بملاحظة كثير من كلماته المنقولة عنه؛ منها: ما نقله السيِّد فيما سبق في ترجمة ابن أورمة، فإنّه لم يجرحه مع اجتماع أسبابه؛ لأنَّه كان مغموزًا عليه مرميًّا بالغلوّ، منسوبًا إليه كتاب في تفسير الباطن مختلط، وفي رواياته تخليط، كما قاله الشيخ في الفهرست»[٢]. ونقل عن ابن بابويه: «أنَّه مطعون عليه بالغلوّ، فكلُّ ما كان في كتبه ممَّا يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنّه يعتمد عليه ويفتي به، وكلُّ ما تفرَّد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد. وعلى منواله نسج الشيخ النجاشيّ في الرجال»[٣]. فلوكان ابن الغضائريّ مسارعًا إلى الجرح بأدنى سبب كما ظنّه السيِّد، لقدح فيه مع تلك الأسباب الجامعة، ولكنَّه لمَّا كان متثبّتًا متأمّلًا في ذلك، نظر في كتبه ورواياته كلّها، وتأمّلها فيها تأمّلًا وافيًا صافيًا، فوجدها نقيَّة لا فساد فيها، إلّا ما كان في أوراق من التخليط، فحمله على أنَّه موضوع عليه ما يليق بحديثه، ولا يشاكله، فصرَّح ببراءته عمّا قذف به، ولم يفعله غيره من مهرة الفنّ. فهذا وما شابَهَه يدلّان على غاية احتياطه في الجرح والتضعيف؛ ولذلك اعتمد على جرحه كلُّ من جاء بعده، كالشيخَين الطوسيّ والنجاشيّ والعلَّامة وابن داود وأضرابهم، ونقلوه عنه في كتبهم المصنّفة في هذا الشأن، ولم يرده أحد منهم،

(١) مجمع الرجال: ١/ ١٠٨.

(٢) فهرست الشيخ رحمه الله: ١٤٣.

(٣) رجال النجاشيّ رحمه الله: ٣٢٩.

كما يظهر للممارِس كتبَهم. والسيِّد لمَّا كان في الأكثر مسارعًا إلى التعديل، مبادرًا إلى التوثيق من غير اكتراث ومبالاة، ولذلك وثَّق السكونيُّ والنوفليُّ ومن يشاكلهما من العامّة، وكان ابن الغضائريّ ضعَّف أكثر من وثّقه، نسب إليه ما نسب وهوبريء منه. ومن الغريب أنَّه في كلامه السابق قد جوَّز أنْ يعتمد في الردِّ والقبول على ما في كتاب ابن داود، وقد صرَّح في صدر الراشحة الخامسة والثلاثين بأنّه ينقل في كتابه عن كتابه، ويبني في الجرح والتعديل على قوله، إلَّا أن يقال: إنَّه أخرجه بقوله ما لم يعارضه فيما شهد به معارضٌ، فتأمّل[1].

وعن المحقِّق الكجوريّ الشيرازيّ رحمه الله في الفوائد الرجاليَّة قال: «ابن الغضائريّ أحمد بن الحسين بن عُبَيد الله شريك النجاشيّ في القراءة على أبيه أبي عبد الله الحسين بن عُبَيد الله، وعن المجمع أنّه شيخ الشيخ والنجاشيِّ، وروايتُه عنه؛ لشدَّة احتياطه (على الدِّين) بحيث كان يطعن في كثير من الأجلَّة»[2].

وعن المحقّق التستريّ رحمه الله في قاموس الرجال قال: «وأكثر القدماء طعنًا بالغلوّ ابن الغضائريّ، وشهّر المتأخّرون: أنّه يتسرّع إلى الجرح، فلا عبرة بطعونه، مع أنَّ الذي وجدنا بالسبر في الذين وقفنا على كتبهم ممَّن طعن فيهم- ككتاب استغاثة عليِّ بن أحمد الكوفيّ، وكتاب تفسير محمَّد بن القاسم الأسترآباديّ، وكذلك كتاب الحسن بن عبّاس بن حريش على نقل الكافي تسعة من أخباره في باب شأن ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ -أنَّ الأمر كما ذكر، والرجل نقَّاد، وقد قوّى ممّن ضعّفه القمّيُّون جمعًا، كأحمد بن الحسين بن سعيد، والحسين بن شاذويه، والزيدين- الزرّاد،

(١) ينظر: الفوائد الرجالية: ٣٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٨.

والنرسيّ- ومحمّد بن أورمة، بأنّه رأى كتبهم وأحاديثهم صحيحة»[١].

وقال أيضًا في قاموس الرجال: «ويظهر ممّا قلنا أنَّ ما نقله المصنِّف (المامقانيّ رحمه الله) عن المجلسيّ رحمه الله: (إنّ هذا إن كان صاحب الرجال لا يعتمد عليه)، وعن الوحيد (إنَّ جرح هذا أعظم الثقات يدلُّ على عدم تحقيقه حال الرجال كما هو حقّه) في غاية السقوط؛ وكيف! والنجاشيّ الّذي أذعنوا له يعتمد عليه ويتبعه غالبًا. وممَّا يضحك الثكلى ما نقله عن الوحيد: من احتماله كون أكثر ما يعتقده ابنُ الغضائريّ جَرحًا ليس جرحًا في الحقيقة؛ وقد قال الشهيد الثاني رحمه الله: قد اتّفق لكثير من العلماء جرح بعض، فلمّا استفسر ذكر ما لا يصلح جرحًا؛ فقيل لبعضهم: لما تركت حديث فلان؟ فقال: (رأيته يركض على برذون)، وسئل آخر عن آخر، فقال: (ما أصنع بحديث من ذكر يومًا عند حمّاد فامتخطَ حمّاد)، فإنَّ هذا الرجل لا نقَّاد مثله بعد ابن الوليد الناقد لنوادر الحكمة وغيره، بل هو فوقه، فنراه قوَّى ممَّن ضعَّفه ابن الوليد وابن بابويه أحمد بن الحسين بن سعيد، والحسين بن شاذويه، ومحمّد بن أورمة، وزيد الزراد، وزيد النرسي؛ لأنّه راعى حديثهم فلم يرَ فيها شيئًا. ومن يقيس الأذكياء الفطنين على السفهاء والمغفَّلين؟! والقول الفصل: إنّا نسبر من طعن فيه هذا الرجل في كتابه أوحديثه، فنراه منكرًا؛ فإنَّه طعن في كتاب سليم بن قيس، وفي تفسير محمَّد بن القاسم الأسترآباديّ الّذي نسبه إلى العسكريّ عليه السلام وفي كتب عليّ بن أحمد الكوفي، وفي كتاب الحسن بن عبّاس بن حريش؛ فنرى كلّا منها مشتملًا على منكرات، لا سيّما التفسير، فغير المنكر فيه يسير. وقد وصل إلينا من كتب الكوفي استغاثته، وقد أكثر فيه من إنكار ما أجمع عليه. وقد روى الكافي -في باب شأن إنّا أنزلناه- عدَّة أخبار من كتاب ابن حريش

(١) قاموس الرجال: ١/ ٦٧.

ليس لها محصّل؛ وآثار الوضع عليها كالنار على الجبل!. وكذلك أخبار باقي من طعن هذا الرجل عليه في الفقه أوغيره اشتملت على ما زيَّفه النقّاد وتشمئزُّ منه الطباع وليس لها نورانيّة كلام المعصومين عليهم السلام وبهائه وضيائه»[1].

وعن السيِّد محمَّد رضا الجلاليّ في مقدَّمة رجال ابن الغضائريّ رحمه الله، قال: «بالرغم من اشتهار عمل ابن الغضائريّ في كتابه، بأنَّه يذكر الضعفاء ويلتزم جرح الرواة، فإنَّه:

أوَّلًا: قد وثّق مجموعة من الرواة في كتابه، ونقل عنه التوثيق خارج الكتاب أيضًا.

ثانيًا: نقل عنه الانفراد بتوثيق عدّة من الرواة دون جميع علماء الرجال.

ثالثًا: إنّه يناقش بعض التضعيفات المنقولة عن السابقين، كالقمّيين المتشدّدين في أمر الرواة.

رابعًا: إنَّ كتابه يخلومن ذكر بعض الضعفاء الّذين صرَّح الرجاليون بضعفهم.

خامسًا: إنَّه يستند إلى «**عدم الطعن**» لقبول بعض الرواة. وبالمقارنة بين ما أثبته ابن الغضائريّ، وما جاء في كتب الرجال الأخرى (الأصول الرجاليّة)، لم نجد انفرادًا واسعًا من الغضائريّ، ولا مخالفة كلِّيَّة له معهم، في خصوص التضعيفات»[2].

(١) قاموس الرجال: ١/ ٤٤٢.

(٢) رجال ابن الغضائريّ رحمه الله: ٢٢.

«الطعن الخامس»

الطعـن الخامـس: أنّه لا يجـوز الأخذ بـه وإنْ قلنا بصحّة الكتـاب ووثاقة المؤلِّف وضبـط منهجه، لابتناء آرائه على الحدس والاجتهاد لا على الحسّ والرواية، كما صرَّح بوجه عمله فيها بقوله: «وعندي» و«وأظنّه» و«فيما رأيته» و«مـا رأيت له» و«لا أعرف لـه» و«فإنّي رأيت» و«قد وجـدت» و«رأيت له» و«أرى» و«لا أرى» وغير ذلك ممَّا ظاهره الاجتهاد لا الرواية. وابتناء اجتهاده على المباني الشـاذَّة والباطلة خلافًا للمشـهور؛ ولذا ضعَّف كثيرًا من الثقات المشـاهير الذيـن اعتمد عليهم أئمَّـة الحديث وكبـار المحدّثيـن بتهمة نقل الضعـاف أوالنقل عن الضعفاء مثلًا، ورمى كثيـرًا من الأجلَّاء الكبار ممّن لا ريـب في وثاقتهم وجلالتهـم وصحّة روايتهم بتهمـة الغلووالنقل عن الغلاة مثلًا، فلا عِبرة بآرائه الشـاذّة المخالفة للمشـهور. وقد يعبَّر عن ذلك بتسرّعه فـي التضعيف وعدم تأمّله فيه كما عرفت في الطعـن الرابع، وعلى أي تقدير كان الاعتمـاد على آرائه موجبًا لطرح كثير من الروايات الصحاح والقدح في كثير من الرواة الثقات فلا يجوز.

كمـا عن العلَّامة المجلسـيّ رحمه الله في بحـار الأنوار، قال: «وكـذا رجال ابن الغضائـريّ، وهوإن كان الحسـين فهومن أجلَّة الثقـات، وإن كان أحمد كما هوالظاهـر فلا أعتمد عليه كثيرًا، وعلى أيِّ حـال فالاعتمادُ على هذا الكتاب يوجب ردَّ أكثر أخبار الكتب المشهورة»[1].

وعـن الخاقانيّ رحمه الله في رجاله قال: «اعلم أنَّه ربَّما رمي بعضهم بالتفويض،

(١) بحار الأنوار: ١/ ٤١.

فلا ينبغي أن يتسرّع بمجرّد ذلك إلى القدح؛ إذ لعلَّه قائل بالوجه الصحيح، فلا بدَّ من التروّي والتأمُّل والرجوع إلى كلامه إنْ كان؛ إذ ليس النقل كالعيان؛ اللهمَّ إلَّا أنْ يدَّعي اشتهار التفويض في المعاني المنكرة فينزّل عليه عند الإطلاق لكنَّه مع ذلك لا يرفع الاحتمال، ولا يمنع من التروّي، سيَّما في مثل هذا الرمي الموجب لفساد العقيدة والانحراف في الدِّين، ومثله الرمي بالغلوِّ فتراهم يقولون: كان من الطيارة أومن أهل الارتفاع وأمثالهما، والمراد أنَّه كان غاليًا، فلا بدَّ من التأمُّل والتثبُّت في ذلك، فلا يجوز التسرُّع في الرمي بذلك تقليدًا لمن رَمى، سيَّما لوكان القدح من القدماء، فإنَّ الظاهر أنَّ كثيرًا من المتقدِّمين سيَّما القمّيين منهم وابن الغضائريّ كانوا يعتقدون للأئمَّة منزلة خاصَّةً من الرفعة والجلال، ومرتبة معيَّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجيزون التعدِّي عنها، وكانوا يعدُّون التعدِّي ارتفاعًا وغلوًّا على حسب معتقدهم، حتَّى أنَّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوًّا حتَّى إنَّ الصدوق رحمه الله قال: سأكتب رسالة في الردِّ على الغلاة الذين ينفون السهوعن النبي صلى الله عليه وآله والأئمَّة عليهم السلام ولكن له الحمد؛ حيث لم يوفِّقه لكتابة تلك الرسالة كما قال الشيخ البهائيُّ رحمه الله: هذا وهورئيس المحدِّثين، لكن لقصوره رأى ذلك، بل ربَّما جعلوا مطلق التفويض أوالإغراق في شأنهم وإجلالهم والمبالغة في تنزيههم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وإحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعًا وغلوًّا، أومورثًا للتهمة به، سيَّما والغلاة كانوا مختفين في الشيعة، مخلوطين بهم، يتدلَّسون فيهم (وبالجملة)، فالظاهر أنَّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصوليَّة أيضًا كالفرعيَّة، فربَّما كان شيء عند بعضهم فاسدًا أوكفرًا أوغلوًّا أوتفويضًا أوجبرًا أوتشبيهًا أوغير ذلك، وكان عند آخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك، وربَّما كان منشأ جرحهم

للرجل ورميهم إيَّاه بالأمور المذكورة روايته لما تضمَّن ذلك، أونقل الرواية المتضمِّنة لذلك، أولشيء من المناكير عنه، أودعوى بعض المنحرفين أنَّه منهم، فلا بدَّ من التأمُّل في جرحهم بأمثال هذه الأمور، ومَن لحظ مواضع قدحهم في كثير من المشاهير، كيُونُس بن عبد الرحمن، ومحمَّد بن سنان، والمفضَّل بن عمر وأمثالهم عرف الوجهَ في ذلك، وكفاك شاهدًا إخراج أحمد بن محمَّد بن عيسى لأحمد بن محمَّد بن خالد البرقيِّ من قم، بلْ غير البرقيّ كما عن التقيِّ المجلسيِّ: مِن أنَّ ابن عيسى أخرج جماعة من قم، بلْ وغير ابن عيسى من أهل قم، كما عن المحقِّق الشيخ محمَّد بن الحسن من أنَّ أهل قم كانوا يخرجون الراوي بمجرَّد توهُّم الريب فيه، فإذا كانت هذه حالتهم وذا ديدنهم فكيف يعوَّل على جرحهم وقدحهم بمجرَّده، بلْ لابدَّ من التروِّي والتأمُّل والبحث عن سببه، وهكذا التصحيح للراوي وتوثيقه فإنَّه لا يجوز الأخذ به والتعويل عليه بمجرَّده، بلْ لا بدَّ من الاجتهاد فيه والوقوف على حقيقته أوبطلانه؛ لأصالة حرمة العمل بالظنّ إلا ما خرج بالدليل، هذا لو لم يعرف بالتسرُّع في المدح والقدح كابن الغضائريّ، وإلَّا فأولى بالمنع كما هوواضحٌ»[1].

وعن أبي الهدى الكلباسيّ رحمه الله في سماء المقال قال: «إنَّ الظاهر من كمال الاستقراء في أرجاء عبائره، أنَّه كان يرى نقل بعض غرائب الأمور من الأئمّة عليهم السلام من الغلوِّ على حسب مذاق القمِّيّين. فكان إذا رأى من أحدهم ذكر شيء غير موافق لاعتقاده فيهم عنهم يجزم بأنّه من الغلوِّ؛ فيعتقد بكذبه وافترائه، فيحكم بضعفه وغلوّه؛ ولذا تكثر حكمه بهما، في غير محلِّهما، ويظهر ذلك ممّا ذكره في موضع: (من أنَّه كان غاليًا، كذّابًا)، كما في (سليمان الديلميّ).

(١) رجال الخاقانيّ رحمه الله: ١٤٦.

وفـي آخر: (من أنّه ضعيف جدًّا، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلوّ)، كما في عبد الرحمن بن أبي حمّاد؛ فإنَّ الظاهرَ أنَّ منشـأَ تضعيفه بما ذكره غلوُّه. ومثله ما فـي خلف بن محمَّـد: (من أنَّه كان غاليًا، في مذهبـه ضعف، لا يلتفت إليه)، وما في سـهل بن زيـاد: (من أنَّـه كان ضعيفًا جدًّا، فاسـد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمَّد بن عيسى أخرجه عن قم). والظاهر أنَّ منشأ جميعه، ما حكاه النجاشـيُّ عن أحمد المذكور، من أنَّه كان يشهد عليه بالغلوّ والكذب، أخرجه عنه، وما في حسـن بن ميَّـاح: (من أنّه ضعيف، غال)، وفي صالح بن سـهل: (غـال، كذَّاب، وضّاع للحديـث، لا خير فيه، ولا في سـائر ما رواه)، وفـي صالح بـن عقبة: (غال، كـذّاب، لا يلتفت إليه). وفي عبـد الله بن بكر: (مرتفـع القول، ضعيـف)، وفي عبد الله بن حكم: (ضعيـف، مرتفع القول)، ونحـوه فـي عبد الله بن سـالم، وعبد الله بن بحر، وعبد الله بـن عبد الرحمن، وبعد ما اختلج بالبال ما ذكر مستفيدًا ممّا سطّر، رأيت أنَّه قد تفطَّن به العلّامة البهبهانيّ ﵀ أيضًا، فقال في التعليقات: (اعلم أنَّ ابن الغضائريّ ربَّما ينسـب الراوي إلى الكذبِ ووضعِ الحديث بعد ما نسـبه إلـى الغلوّ، وكأنَّه لرواية ما يدلُّ عليه ولا يخفي ما فيه؛ بل قد صرَّح قبله بأنَّ الظاهر، أنَّ كثيرًا من القدماء، سـيَّما القمّيِّين ومنهم ابن الغضائريّ، كانوا يعتقـدون للأئمَّة ﵈ منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة، وكانوا يعدّون التعدّي عنها، ارتفاعًا وغلوًّا على حسـب معتقدهم؛ حتَّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهوعنهم غلوًّا)، ولقد أجاد فيما أفاد، وهومـن باب توافق الخيال، وتطابق التخاطـر بالبال، كما أنَّه ربَّما يلوِّح أيضًا ممّا ذكره شـارح المشيخة: «من أنَّ الذي يظهر بالتتبُّع، أنَّ جابر بن يزيد، ثقة، جليل، من أصحاب الأسرار، والعامَّة يضعِّفونه، وتبعهم بعض الخاصّة؛ لأنَّ أحاديثـه تدلُّ على جلالتهم، ولمّا لم يمكنـه القدح لجلالته، قدح في روايته، وإذا تأمّلـت فيهـا، يظهر أنّه ليس فيهـم؛ بل في قادحهم، باعتبـار عدم معرفة

الأئمَّة عليهم السلام كما ينبغي، والذي ظهر لنا من التتبُّع التامِّ، أنَّ أكثر المجروحين سببُ جرحهم، علوحالهم؛ كما يظهر من الأخبار الدالَّة على معرفة منازل الرواة على قدر الروايات. والظاهر أنَّ المراد به، علوُّها ممَّا لا يصل إليه أكثر العقول، وقد ورد متواترًا (إنَّ حديثنا صعب مستصعب). ولهذا ترى: (أنَّ ثقة الإسلام وعليّ بن إبراهيم والصفّار وأضرابهم، ينقلون أخبارهم معتمدين عليهم، وابن الغضائريّ المجهول حالُه وشخصه يجرحهم. والمتأخّرون يعتمدون على قوله، وبسببه يضعف أكثر الأخبار). وفي كلامه مواقع للنظر»[1].

وعن الشيخ جعفر السبحانيّ حفظه الله في كلِّيات علم الرجال قال: «الحقُّ في عدم قبوله هوما أوعزنا إليه من أنّ توثيقاته وتضعيفاته لم تكن مستندة إلى الحسِّ والشهود والسّماع عن المشايخ والثّقات؛ بل كانت مستندة إلى الحدس والاستنباط وقراءة المتون والروايات، ثمّ القضاء في حقِّ الراوي بما نقل من الرّواية، ومثل هذه الشّهادة لا تكون حجَّة لا في التّضعيف ولا في التّوثيق. نعم، كلامه حجَّة في غير هذا المجال، كما إذا وصف الراوي بأنَّه كوفيٌّ أوبصريٌّ أوواقفيٌّ أوفطحيٌّ أوله كتب، والله العالم بالحقائق»[2].

وقال في موضع آخر: «إنَّ عدم العبرة بطعونه ليس لأجل تسرُّعه إلى الجرح، وأنّه كان جرّاحًا للرواة خارجًا عن الحدِّ المتعارف؛ بل لأجل أنّه لم يستند في جرحه، بل وتعديله إلى الطّرق الحسيَّة، بل استند إلى استنباطات واجتهادات شخصيَّة كما سيوافيك بيانه في النظريَّة الرابعة»[3]. وقال في موضع ثالث: «إنَّ

(١) ينظر: سماء المقال: ٥٥.

(٢) كلّيات علم الرجال: ١٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ٩٢.

كتاب الضعفاء هو لابن الغضائريّ، غير أنَّ تضعيفه وجرحه للرواة والمشايخ لم يكن مستندًا إلى الشّهادة والسماع، بل كان اجتهادا منه عند النظر إلى روايات الأفراد، فإن رآها مشتملة على الغلو والارتفاع حسب نظره، وصفه بالضّعف ووضع الحديث، وقد عرفت أنَّه صحَّح روايات عدَّة من القمّيّين بأنَّه رأى كتبهم، وأحاديثهم صحيحة (أي بملاحظة مطابقتها لمعتقده). ويرشد إلى ذلك ما ذكره المحقِّق الوحيد البهبهانيّ رحمه الله»[1].

أقول: الحقُّ والانصافُ أنَّ هذا الطعنَ واردٌ عليه في كثير من التراجم المذكورة في كتاب الرجال، ولا سيَّما فيما يتعلَّق بتضعيف الثقات والأجلّاء المشهورين، ولكن تحقيقه يتوقَّف على تأليف كتاب مستقلٍّ له، ونحن في هذا المختصر لسنا بصدده، نسأل الله تعالى أن يوفِّقنا لذلك.

(١) كلّيات علم الرجال: ٩٣.

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة نتائج وتوصيات مهمَّة حول رجال ابن الغضائريّ ﵀ نوضِّحها على وفق الآتي:

أولاً: إنَّ رجال ابن الغضائريّ ﵀ من الأصول الرجّالية التي وصلت الينا عبر القرون المتمادية بجهود مباركة من الأعلام في جميع الطبقات ويحظى بأهميَّة بالغة من حيث القوة العلميَّة فيجب بدورنا الحفاظ عليه والاهتمام به في جانب التحقيق والنشر وفي جانب الدراسة والبحث، لأنه من تراث الشيعة تاريخياً وعقائديّاً.

ثانياً: إنَّ النسخة المطبوعة حاليّاً قد لا تتطابق مع منقولات النجاشي ﵀ من شيخه ابن الغضائريّ ﵀، فإن كان مورد الاختلاف أمراً حسيّاً ينبغي مقارنته مع كلمات مشايخه ومعاصريه في كتبهم الرجاليَّة أو الحديثيَّة، ولا سيَّما الشيخ الطوسيّ ﵀، لعلَّ النجاشي ﵀ أخطأ في النقل عنه، وإن كان أمراً حدسيّاً فينبغي ارجاعه إلى محكمات آراء ابن الغضائريّ ومبانيه المسلّمة فلعل النجاشي ﵀ أخطأ في فهمه ونقله، وإلّا فالأفضل في كلا الموردين الركون إلى نقل النجاشي ﵀ حصراً.

ثالثاً: عُرِف واشتهر في الأوساط العلمية أنَّ لابن الغضائريّ ﵀ في هذا الكتاب بعض الآراء الشاذَّة المتشدِّدة حول بعض الرواة، رماهم بشتى اتِّهامات لم نعرفها في كلمات من قبله ومن بعده، وحتى النجاشي ﵀ لم ينقلها عنه أو حاول تخفيف شناعتها وتغيير عبارتها، ما يعرب عن إدانة ذلك عند علماء الطائفة، ففي مثل ذلك يأخذ بتحقيقاته الرصينة وجهوده العلميَّة ولا يأخذ بآرائه الشخصيَّة الشاذَّة، فإنَّ هذا مصير المذهب لا ينبغي التسامح والمجاملة فيه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: الشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن نعمان (٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، نشر: المؤتمر العالمي لألفيَّة الشيخ المفيد، قم، (١٤١٣ هـ).

٢. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: العاملي، محمّد بن حسن بن الشهيد الثاني (١٠٣٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، (١٤١٩هـ).

٣. أسماء مصنّفي الشيعة المشتهر بـ(رجال النجاشيّ): الشيخ النجاشيّ، أحمد بن علي(٤٥٠هـ) تحقيق ونشر: مؤسَّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم، (١٤٠٦هـ).

٤. الإسناد المصفَّى إلى آل المصطفى: آقا بزرك الطهراني، محمّد محسن (١٣٨٩هـ)، نشر: مطبعة الغرّي، النجف الأشرف، (١٣٥٦هـ).

٥. بحار الأنوار لدرر أخبار أئمّة الأطهار: العلّامة المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي (١١١٠هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤٠٣هـ).

٦. التحرير الطاووسي: العامليّ، الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني (١٠١١هـ)، تحقيق: الجواهري، فاضل، نشر: مكتبة المرعشي، قم المقدّسة، (١٤١١هـ).

٧. التعليقة على منهج المقال: الوحيد البهبهانيّ، محمّد باقر بن محمّد أكمل (١٢٠٥هـ)، تحقيق ونشر لمنهج المقال مع تعليقات الوحيد البهبهاني: مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، (١٤٢٢ هـ).

٨. تنقيح المقال في علم الرجال: العلّامة المامقانيّ، عبدالله بن محمّد حسن(١٣٥١ هـ)، تحقيق: المامقاني، محي الدِّين، (١٤٢٩ هـ)، نشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث قم، (١٤٣١هـ).

٩. تهذيب الأحكام: الشيخ الطوسيّ، محمّد بن الحسن (٤٦٠هـ)، تحقيق: الموسوي الخرسان، السيِّد حسن، نشر: دار الكتب الإسلاميَّة، (١٤٠٧هـ).

١٠. الجامع في الرجال:العباسي الزنجاني، موسى،(١٣٩٩ هـ)، تحقيق: الحسيني القزويني، محمد، نشر: نشر: مؤسسة وليّ العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية، قم المقدّسة، (١٤٣٦هـ).

١١. جمهرة اللغة: ابن دريد الأزدي، محمد بن حسن، (٣٢١هـ)، تحقيق: بعلبكي، رمزي منير، نشر: دار العلم، بيروت، (١٤٠٨هـ).

١٢. حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الجزائري، عبد النبيّ (١٠٢١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، رياض الناصري، (١٤١٨هـ).

١٣. الخرائج والجرائح: قطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة الله (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام قم، (١٤٠٩هـ).

١٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، محمّد محسن (١٣٨٩هـ)، نشر: دار الأضواء، بيروت، (١٤٠٣هـ).

١٥. رجال ابن الغضائريّ: الواسطي البغدادي، أحمد بن حسين بن عبيد الله (٤٥٠هـ)، تحقيق: الحسينيّ الجلالي، السيِّد محمّد رضا، نشر: مؤسَّسة دار الحديث، قم، (١٤٠٥هـ).

١٦. رجال ابن داود الحلّي: ابن داود الحلّي، حسن بن عليّ بن داود، (بعد ٧٠٧ هـ)، نشر: جامعة طهران، (١٣٤٢هـ).

١٧. رجال الخاقانيّ: الخاقانيّ، على بن حسين، (١٣٣٤هـ)، تحقيق: بحر العلوم، السيِّد محمّد صادق، نشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، قم، (١٤٠٣هـ).

١٨. رجال الشيخ الأنصاري: الأنصاري الدزفولي، المرتضى بن محمّد أمين، (١٢٨١هـ)، تحقيق: حلبيان الأصفهاني، حسين، نشر: مركز تراث كربلاء قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة التابع للعتبة العبَّاسية، كربلاء المقدّسة، (١٤٤١هـ).

١٩. رجال الطوسيّ: الشيخ الطوسيّ، محمّد بن حسن (٤٦٠ هـ) تحقيق: القيّومى الأصفهاني، جواد، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، (١٤١٤هـ).

٢٠. رجال العلّامة الحلّي (خلاصة الأقوال): العلّامة الحلّي، حسن بن يوسف بن مطهّر، (٧٢٦ هـ)، تحقيق ونشر: العتبة الرضويّة المقدَّسة، مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، (١٤٢٢ هـ).

٢١. الرسائل الرجاليّة: أبو المعالي الكلباسيّ، محمّد بن محمّد إبراهيم (١٣١٥هـ)، تحقيق: الدرايتي، محمّد حسين، نشر: دار الحديث، قم، (١٤٢٢هـ).

٢٢. رسائل الشهيد الثاني: العامليّ الشهيد الثاني، زين‌الدين بن عليّ (٩٦٦هـ)، تحقيق: المختاري، رضا، نشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلاميّ، قم، (١٤٢٠ هـ).

٢٣. الرعاية في علم الدراية: العاملي الشهيد الثاني، زين‌الدين بن عليّ (٩٦٦هـ)، تحقيق: البقّال، عبد الحسين محمّد علي، نشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، (١٤٠٨ هـ).

٢٤. الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة: الميرداماد، السيِّد محمّد باقر بن محمّد (١٠٤١هـ)، تحقيق: قيصريه ها، غلامحسين، الجليلي، نعمة الله، نشر: مؤسّسة دار الحديث، قم، (١٤٢٢ هـ).

٢٥. روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسيّ، محمّد تقى ابن مقصود عليّ (١٠٧٠ هـ)، تحقيق: الموسوي الكرماني، حسين، وإشتهاردي، على پناه، نشر: مؤسّسه كوشانبور قم، (١٤٠٦ هـ).

٢٦. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الأفندي الاصفهاني، الميرزا عبدالله ابن عيسى،(١١٣٠هـ)، تحقيق: الحسيني الأشكوري، السيِّد أحمد، نشر: مؤسّسة التاريخ العربي، (١٤٢١هـ).

٢٧. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى والمستطرفات: ابن إدريس الحلّي، محمّد بن أحمد (٥٩٨هـ)، تحقيق: الموسوي، حسن بن أحمد وابن مسيح، أبو الحسن، نشر: مؤسَّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم، (١٤١٠هـ).

٢٨. سماء المقال في علم الرجال: الكلباسيّ، أبوالهدى، (١٣٥٦ هـ)، تحقيق: الحسيني القزويني، محمد، نشر: مؤسسة وليّ العصر عليه السلام

للدراسات الإسلامية، قم المقدّسة، (١٤١٩ هـ).

٢٩. عدّة الرجال: الأعرجي الكاظميّ، محسن بن حسن، (١٢٢٧ هـ)، تحقيق: مؤسَّسة الهداية لإحياء التراث، نشر: إسماعيليان، قم المقدّسة، (١٤١٥ هـ).

٣٠. عوائد الأيام: المحقّق النراقي، أحمد بن مهدي(١٢٤٥هـ)، تحقيق ونشر: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة قم المقدّسة، (١٤١٧هـ).

٣١. فقه اللغة وسرّ العربيّة: الثعالبي، عبد الملك بن محمّد،(٤٢٩هـ)، تحقيق: المهدي، عبد الرزاق، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤٢٢هـ).

٣٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول: الشيخ الطوسيّ، محمّد بن حسن(٤٦٠ هـ)، تحقيق: الطباطبائي، السيِّد عبد العزيز، نشر: مكتبة المحقّق الطباطبائي، (١٤٢٠ هـ).

٣٣. الفوائد الرجالية: الخواجويى، إسماعيل بن محمد حسين،(١١٧٣ هـ)، تحقيق: الرجايى، السيِّد مهدي، نشر: مجمع البحوث الإسلامية، مشهد المقدس، (١٤١٣ هـ).

٣٤. الفوائد الرجالية: الكجوري الشيرازي، محمد مهدي، (١٢٩٣ هـ)، تحقيق: رحمان ستايش، محمد كاظم، نشر: دار الحديث، قم المقدّسة، (١٤٢٤ هـ).

٣٥. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، السيِّد محمّد مهدى بن مرتضى (١٢١٢هـ)، تحقيق: بحر العلوم، السيِّد محمّد صادق، نشر: مكتبة الصادق طهران، (١٤٠٤ هـ).

٣٦. قاموس الرجال: التستري، محمّد تقي، (١٤١٥هـ)، تحقيق ونشر:

مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعه المدرسين، قم، (١٤١٠ هـ).

٣٧. القاموس المحيط: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب،(٨١٧هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، (١٤٢٦هـ).

٣٨. الكافي: ثقة الإسلام الكلينيّ، محمّد بن يعقوب (٣٢٩ هـ)، تحقيق الغفّاري على أكبر، نشر: دار الكتب الإسلامية، (ت ١٤٠٧ هـ).

٣٩. كلّيات في علم الرجال: السبحانيّ التبريزي، جعفر، نشر: الحوزه العلميّة قم، (١٤١٠هـ).

٤٠. كشف الرموز في شرح المختصر النافع: الفاضل الآبي، حسن بن أبي طالب. تحقيق: إشتهاردي، علي پناه، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم، (١٤٠٨ هـ).

٤١. مجمع الرجال: القهبايى، عناية الله، تحقيق: العلامة، ضياءالدين، نشر: مؤسّسة إسماعيليان، قم المقدّسة، (١٣٦٤ هـ).

٤٢. مجمع الفائدة والبرهان: المحقّق الأردبيلي، المولى أحمد بن محمد(٩٩٣هـ)، تحقيق: الاشتهاردي، علي بناه، نشر: مجمع المدرسين التابع للحوزة العلمية في قم المقدّسة، (١٤٠٣هـ).

٤٣. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة: العلّامة الحلّي، حسن بن يوسف بن مطهّر(٧٢٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسَّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسّين، قم، (١٤١٥هـ).

٤٤. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل: المحدّث النوريّ، حسين بن محمّد تقي(١٣٢٠هـ) تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، (١٤١٧ هـ).

٤٥. معجم الأدباء: الحموي، ياقوت بن عبد الله، (٦٢٦هـ)، تحقيق: عباس، إحسان، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤١٤هـ).

٤٦. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرُواة: الموسوي الخوئيّ، السيِّد أبو القاسم (١٤١٣هـ) نشر: مؤسسة الإمام الخوئيّ، (١٤١٣هـ).

٤٧. معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال: الماحوزي البحراني، سليمان بن عبد الله (١١٢١هـ)، تحقيق ونشر: عويناتي، عبد الزهراء، (١٤١٢ هـ).

٤٨. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام: ابن شهر آشوب المازندراني، محمّد بن عليّ (٥٨٨هـ)، نشر: مؤسّسة العلّامة، قم، (١٤٢٠ هـ).

٤٩. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني الحائري، محمد بن اسماعيل، (١٢١٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، (١٤١٦ هـ).

٥٠. نقد الرجال: التفرشي، السيِّد مصطفى بن حسين (١٠٤٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، (١٤١٨ هـ).